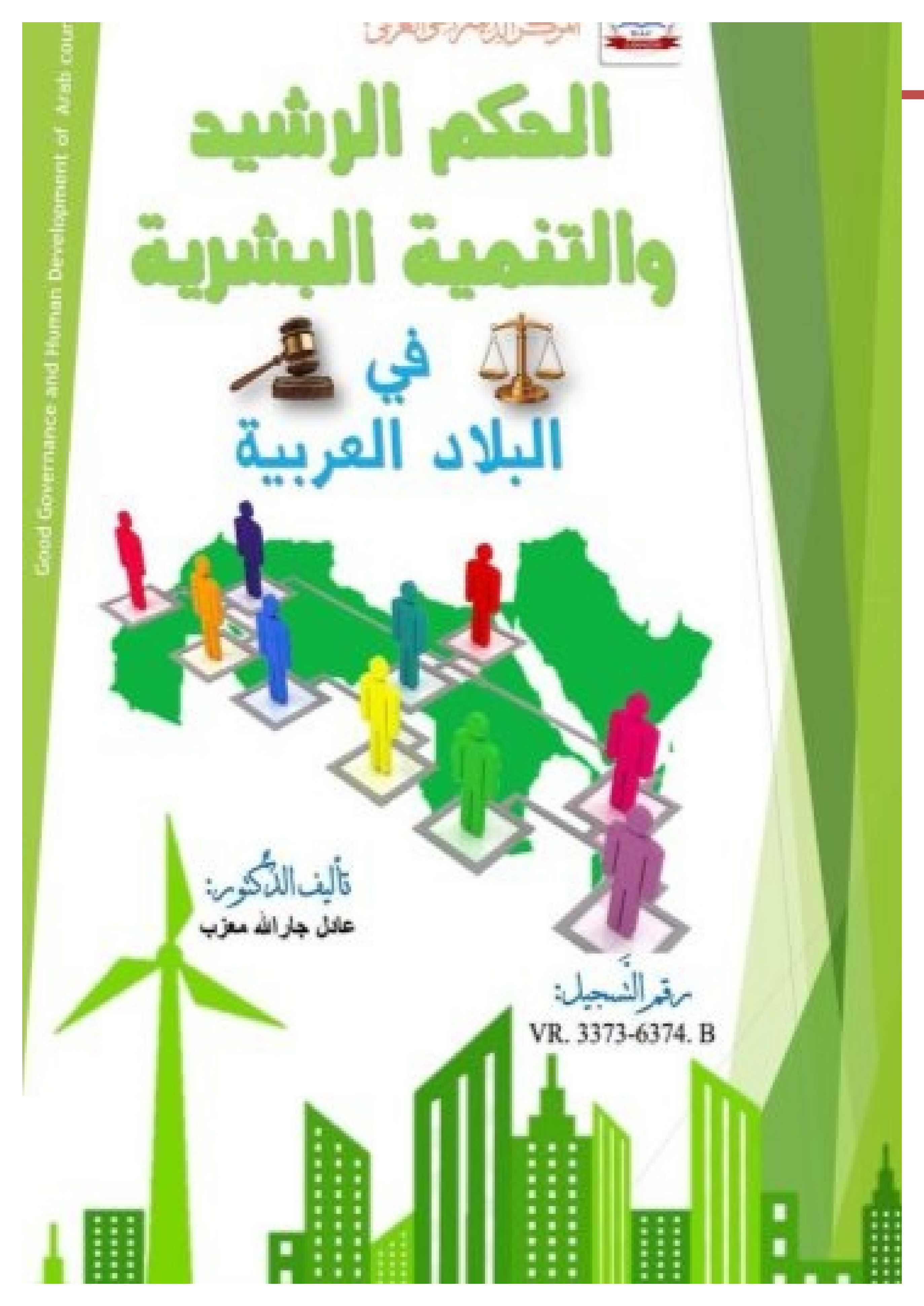

الحكم الرشيد
والتنمية البشرية
في
البلاد العربية
تأليف الدكتور:
عادل جار الله معزب
رقم التسجيل:
VR. 3373-6374. B
Good Governance and Human Development of Arab cou

الناشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Berlin10315 Gensingerstr :112

Tel :0049-code Germany

54884375-030



رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ.عمار شرعان

اسم الكتاب الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية

تأليف الدكتور عادل جارالله معزب

رقم تسجيل الكتاب: VR.3373-6374.B

عدد الصفحات218

الطبعة الأولى 2020

اهداء

الى والدي رحمة الله تغشاهما من كان سببا في نور الدرب ومواصلة التعليم العالي بامتياز

الى الشعوب الحرة في البلاد العربية والاسلامية المتطلعة لبناء دولة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية والتنمية المستدامة

الى كل أحرار العالم ومنظمات حقوق الانسان المحلية والدولية التي تحلم بهذه التطلعات لشعوب المنطقة.

فهرس المحتويات

مقدمة الكتاب :

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الانسان مالم يعلم حيث قال سبحانه وتعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين الذي قال الله تعالى عنه (وما أرسلناك الا رحمة للعالمين)

يسعدني أن أقدم بين ايدكم هذا الكتاب حول الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية لما يحتويه من مواضيع هادفة لرؤية البلاد العربية وتطلعاتها للحكم الرشيد بعد مضى عقود من الزمن عاشت فيها الدول العربية سلطات الحكم الفرد والمستبد، كان لها تبعاتها على مختلف الحياة وحقوق الانسان في البلاد العربية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والاستراتيجية والبيئية ، وكانت ثورات الربيع العربي في العام 2011 بداية صيرورة الثورات العربية في الدول التي اشتعلت فيها تلك الثورات بطريقة سلمية أذهلت العالم سواء في مصر وتونس واليمن وسوريا وغيرها ولكن المؤامرة العالمية على مقدرات الدول العربية واعادتها تحت تبعية الاستعمار واستبداد الحاكم العربي بكرسي السلطة حتى ولو تهدم المعبد على ساكنيه وتكون الثورات المضادة بدعم امريكي وعالمي وبأموال عربية خليجية حولت احلام الشعوب العربية وتطلعاتها الي حروب أهليه دمرت المؤسسات الحكومية وممتلكاتها وهجرت الملايين من الشعوب وقتلت المئات من الالاف وأعاده تلك الشعوب الى الوراء لعقود من الزمان وحتى لا تتطلع الشعوب مرة ثانية في ثورتها المستمره صيرورتها الى تحقيق اهدافها في تحقيق الحرية والعدالة والديمقراطية والحكم الرشيد في البلاد العربية ، وما سيكون له اثر كبير في تحقيق التنمية البشرية والمستدامة في جميع المجالات المختلفة.

وعندما نعود للتاريخ والحضارات التى خلدت للاجيال نجد أن تطبيق أسس الحكم الرشيد كان أساس حضاراتها وتاريخها في ادارة الحكم وعلى سبيل المثال الملكة سبأ التي حكمت اليمن وكان لها اساطيل برية وبحرية وناطحات سحاب قال الله تعالى عنها(قالت يأأيها الملا افتوني في امري ماكنت قاطعة امرا حتى تشهدون) صدق الله العظيم

ولذلك يتكون الكتاب من احدى عشر وحدة كل وحدة تحتوى مواضيع شاملة واستراتيجيات مقترحة لتطبيق الحكم الرشيد بكل جوانبه في البلاد العربية وبما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة مثلها مثل دول العالم التي تطبق الديمقراطية وحقوق الانسان والتعايش مع الانسان في العالم.

الوحدة الاولى

أساسيات إدارة شئون الدولة والمجتمع
(الحكم الرشيد)
good governance

الوحدة الاولى

أساسيات إدارة شئون الدولة والمجتمع

(الحكم الرشيد)

good governance

تمهيد:

أصبح مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع شائعاً في الإدارة العامة والسياسات العامة والحكومات المقارنة، ولقد برز هذا المفهوم مؤخراً للتعبير عن العلاقة بين الدولة والحكم من ناحية ، والقطاع الخاص من ناحية أخرى ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخر ، ويشير مفهوم ادارة شئون الدولة والمجتمع (الحكمانية) إلى التعبير عن الحكم الرشيد وضرورة الانتقال بالإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين الأركان والعناصر الرئيسية، وقد أطلق عليه البعض أسلوب الحكم الموسع، بينما وصفة آخرون بالحكم الجيد ، وتبنى أخر تعبير الحكم الشامل أو المتحد، حيث عرف "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة الشئون الدولة على كافة المستويات، من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها.

وقد أضاف المفهوم بعداً لمعنى الشراكة المجتمعية التي تتمثل في الاحترام التام لحقوق الإنسان ، وسيادة القانون، والمشاركة الفعالة وشراكات متعددة الفاعل والتعددية السياسية والشفافية والمساءلة في العمليات والمؤسسات ، في القطاع العام بكفاءة وفعالية ، والشرعية ، والحصول على المعرفة والمعلومات والتعليم ، والتمكين السياسي للشعب ، والإنصاف ، والاستدامة ، والمواقف والقيم التي مسؤولية تعزيز والتضامن والتسامح.([1])

([1])Good Governance Practices for the Protection of Human Rights (HR/PUB/07/4)
http://www.ohchr.org/english/issues/development/governance.

مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع
(الحكم الرشيد)

اولا :النشأة والتعريف :

ترجع بداية ظهور مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع (الحكمانية Governance) إلى عام (1989)، حيث وردت في كتابات البنك الدولي حول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ، ومحاربة الفساد في الدول الإفريقية وجنوب الصحراء عن طريق الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي([1]). ومع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي بشكل واسع ظهر المفهوم من قبل المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، كمنهجية لتحقيق التنمية البشرية في الدول النامية والمتقدمة نتيجة لقصور والإخفاقات التي حققتها الإدارات الحكومية دون تحقيق التنمية المرجوة بفعالية وكفاءة.

وتطور المفهوم منذ منتصف التسعينات بعد تقرير اللجنة الوزارية لمنظمة التنمية الاقتصادية (OECD)([2]) الذي عقد في باريس (مارس 1996)، حيث ربط رئيس اللجنة بين جودة فعاليات أسلوب إدارة شئون الدولة والمجتمع وبين ودرجة رفاهية المجتمع، وأكد على أن المفهوم يذهب إلى أبعد من ذلك؛ وهو كيفية تطبيق

([1]) على الدين هلال : إدارة شئون الدولة والمجتمع ،تحرير سلوى شعراوي جمعة ،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2001 ص 5.

([2]) منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية **Organisation for Economic Co-operation and Development** واختصارها **(OECD)** هي منظمة دولية مكونة من مجموعه من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر نشأت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية.

الديمقراطية لمساعدة الدول النامية على حل مشكلاتها التي تواجهها، من خلال بلورة الشكل الذي يجب أن تكون عليه طبيعة العلاقة بين كل من الدولة والحكم من ناحية، ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى([1]).

ويشير هذا المفهوم للتعبير عن الحكم الرشيد، وضرورة الانتقال بالإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين الأركان والعناصر الرئيسية، وقد أطلق عليه البعض أسلوب الحكم الموسع، بينما وصفة آخرون بالحكم الجيد ، وتبنى أخر تعبير الحكم الشامل أو المتحد.

ويمكننا استعراض عدة تعريفات لمنظمات دولية وإقليمية وما توصل إليه الخبراء الدوليين في المنظمات الدولية كالبنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدةUNDP) وغيرها من تعريف لمفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع (الحكمانية governance)، بأنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة الشئون الدولة على كافة المستويات، من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها"([2]).

([1]) هدى ميتكيس : إدارة الحكم والنظام السياسي ، ورقة عمل قدمت في أعمال المؤتمر عن الحكم الرشيد والتنمية في مصر 30-31 مارس 2003 ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص 6.

([2]) انظر بالتفصيل :

- عطية حسين أفندي :دور المنظمات غير الحكومية في إدارة شئون الدولة والمجتمع ،تحرير سلوى شعراوي ،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة 2001 ص 21.
- تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية الإنسانية العربية على أهمية الحكم الصالح تؤكد في:
- الفصل السابع من تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002.

وكما عرفها البنك الدولي بأنها "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية "وقد أطلق عليها البعض أسلوب الحكم الموسع، بينما وصفة آخرون بأسلوب الحكم الجيد أو الرشيد ، وتبنى آخرون تعبير الحكم الشامل أو المتحد ([1]).

وفى تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة: بأنها مجموعة التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات الحكومية بصفة يومية وتعالج الأسئلة الآتية: ([2])كيف والى أي مدى يكون للمواطنين رأى في وضع السياسات اليومية ؟ وما مدى كفاءة إدارة الموارد والخدمات العامة ؟ وما هي الوسائل التي تعمل على كيفية منع الأجهزة الحكومية من إساءة استخدام قوتها وسلطتها ؟ وما هي الوسائل التي تخلق لدى موظفي الحكومة الإحساس بأنهم مسئولون عن تصرفاتهم ؟ وكيفية التعامل مع الشكاوى؟

كما عرفها مركز استشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة 2002:" بأنها مجموعة من التفاعلات والقواعد والإجراءات التي تتم في إطار الشراكة بين المؤسسات الحكومية وبين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل إدارة شئون الدولة

– الجزء الأول (المعرفة والحكم) من تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2003 ، ص 46 :50 و 159.

– الصفحات من تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، ص 22 –67.

- United Nations Development program governance for sustainable human development pp3 .

([1])World bank Governance and development Washington DC: World Bank 1992 .P.1

([2]) مركز المشروعات الدولية الخاصة، المركز الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية نيويورك ، ص 36.

www.cipe–arabia.org/pdfhelp.asp

والمجتمع "([1]). أما تقرير التنمية الإنسانية العربية(2002):فيعرفه بالحكم الذي يعزز ويعم ويصون رفاهة الإنسان ، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسعى إلى تمثيل فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مساءلة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب([2]).

وقد عرفه آخر بأنها حكومة غير مركزية قابلة للمساءلة ، تتسم بالشفافية والخفة في الجهاز الإداري تمتلك فعالية النظم القانونية ، وتعمل على محاربة الفساد بشتى أنواعه وكما تعزز دور الحريات العامة وحرية الصحافة والتنظيمات واحترام حقوق الإنسان([3]).

وعليه فإن مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع يقوم على بعدين متوازين هما :

- **البعد الأول:** ما تبنته فكرة البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث يبينان الجوانب الإدارية الاقتصادية والاجتماعية للمفهوم وتطبيقاته على دول العالم كشرط لمساعدتها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة([4]).
- **البعد الثاني:** يؤكد على الجانب السياسي للمفهوم حيث يشمل الاهتمام بجوانب الإصلاحات والكفاءات الإدارية ، والتركيز على منظومة القيم الديمقراطية من

([1]) سلوى شعراوي جمعه : أدارة شئون الدولة والمجتمع ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

([2]) تقرير التنمية الإنسانية العربية ، 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .

([3]) محمد الأمين فارس : العولمة ، الحكم السليم ، والدور المتغير للدولة ، أفاق جديدة ، اجتماع الخبراء الإقليمي حول اثر العولمة على الأوضاع الاجتماعية في المنطقة العربية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، منظمة العمل الدولية ،المكتب الإقليمي للبلدان العربية ، بيروت 19-21 ديسمبر 2005 ص7.

([4]) The World Bank sub Saharan Africa from crisis to sustainable growth Washington the word bank 1989 ,pp45.

خلال تفعيل المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية؛ بهدف تحقيق رفاهة المواطنين وضمان ومشاركتهم في شتى المجالات المختلفة([1]).

ولذلك يتضح من التعريفات السابقة أنها تصب في ضرورة توفر البيئة المواتية القائمة على الديمقراطية والمشاركة المجتمعية وذلك من خلال :

1. إدارة سياسية لا مركزية حيث تُغيب مع الاتجاه نحو الحوكمة صورة الدولة المركزية التي تحصر بين يديها كل المهام وكل الصلاحيات، وتقوم بنفسها بتحمل كل الأعباء على المستويين الدولي والمحلي.
2. الحوكمة توسع المسئولية المدنية لكى تحل الشراكة المجتمعية محل التمثيل أو التوكيل الذي كان يفترض شكل الحكم الديمقراطي التقليدي، فتعيد توزيع المسئولية بين الوكيل والموكل فيكونا شريكين بدلا من أن يتخلى الموكل عن مسئوليته تماما.
3. الحوكمة تبدل ولا تقلص دور الدولة وتلعب الدولة دور المنظم الاجتماعي الذي يقوم على ضبط الإيقاع والسهر على الانتظام والاستقرار الاجتماعي .
4. الحوكمة تفترض الحوار والتسوية والتفاوض وتستبدل التوجيه والتخطيط برسم السياسات العامة الذي هو عملية تفاعلية مستمرة .
5. الحوكمة مرنة (Flexible) حيث تعتمد على إعادة تنظيم الهياكل المختلفة للدولة على قاعدة الشراكة والتفاوض بين شركاء المجتمع

---

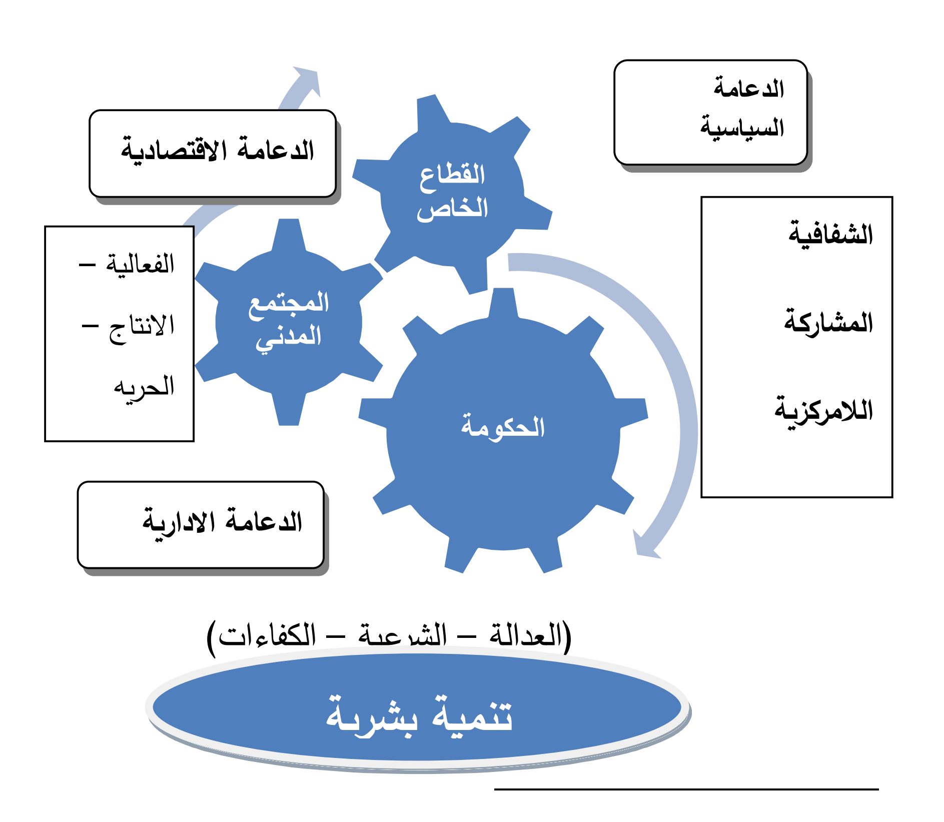
(1) انظر بالتفصيل :

-سلوى شعراوي جمعة : السياسات العامة بين النظرية والتطبيق " المؤتمر العلمي السنوي الثالث لقسم الإدارة ألعامه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 18 ابريل 1996م.

-زهير عبد الهادي المحيمد : العمل الحزبي المنظم ودورة في تنمية المجتمعات من 10-11- 2006 م ، مؤتمر التوافق السني الثالث ، هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية الكويت، 2006م ، ص33.

ويتبين مما سبق أن مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع يقوم على ثلاث دعائم أساسية تمثل أعمدة البناء في الدولة المدنية منها الدعامة الاقتصادية، وتتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقاتها بالاقتصاديات الأخرى والدعامة السياسية، وتتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتكوين السياسات بالإضافة الدعامة الإدارية التي تتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات.

شكل رقم (1-2) يعبر عن فلسفة إدارة شئون الدولة والمجتمع (الحكمانية) والتنمية في البلاد العربية ([1])



[1] – المصدر: فهمي خليفة الفهداوى: الحكم الصالح خيار استراتيجي للإدارة – نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة ، المجلد الثامن ، العدد الثالث، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2007م ص 26.

ويرتكز مفهوم الحكم الجيد أو الرشيد على عدة محددات منها:

1- **محدد قانوني** :ويتمثل في سيادة قواعد قانونية تتوجب التساوي والتمتع بحماية القانون، ويعبر عن ذلك بوجود سلطه شرعية مركزية قوامها العدالة قادرة على ضبط السلطات المحلية والتقليدية.

2- **محدد اقتصادي** ويعمل في السعي لتحقيق العدالة بإشباع الحاجات المادية للمواطنين، من خلال كفاءة في الإنتاج وعدالة في التوزيع.

3- **محدد إداري**: ويتميز في القدرة على أداء الأدوار والوظائف بطريقة رشيدة وبكفاءة عالية في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

4- **محدد سياسي** : ويشير الى وجود مجتمع سياسي ذو ثقافة سياسية لتحمل المسئوليات التي يتبعها النظام السياسي الديمقراطي ، وشرعية هذا النظام لا تقوم على مرتكزات تقليديه وإنما على مرتكزات حديثة في المقام الأول من قبل احترام الدستور والقانون ومبدأ تداول السلطة ومبدأ تكافؤ الفرص والأداء السياسي داخلياً وخارجياً([1]).

وتعمل هذه المحددات بطريقة تكاملية؛ بحيث تحقق النتائج المرجوة في التنمية البشرية التي لا يمكن تحقيقها بدون هذا التكامل والجهود التنموية وفق المشاركة المجتمعية في إطار إدارة شئون الدولة والمجتمع.

ويتضح مما سبق أن إدارة شئون الدولة والمجتمع تشتمل على عدة مجالات هي:

1. **المجال الإقليمي والدولي:** والذي يعكس تفاعل الدولة والمجتمع مع القضايا الواسعة خارج حدود الإدارة الحكومية الواحدة ، والتي تتمثل بمنظمات الإدارة الدولية والتوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والفقيرة.

([1]) عبد الرحيم خليل : التنمية السياسية في العالم العربي، النظرية والواقع والتقويم ، المجلة العلمية ،كلية التجارة جامعة أسيوط ، العدد 40 ، يونيو2006 ص 91 .

2. **المجال الوطني:** والذي يشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها الرجل والمرأة.

3. **المجال المؤسسي:** ويعنى مدى اهتمام الحكومة ودرجة قدرتها على التدخل وحيازة نسب امتلاكها للمؤسسات العامة المساهمة وغير المساهمة من خلال تنظيم العلاقة مع تلك المؤسسات.

4. **المجال الزمني:** مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة ووفقا لهذه الزوايا والمجالات يمكن قراءة الأبعاد الأساسية لإدارة شئون الدولة والمجتمع.

ثانيا: أثر المفهوم على ادارة الحكم في البلاد العربية

يسهم مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع إسهامات ايجابية في دراسة السياسات العامة ، والإدارة العامة ، والحكومات المقارنة ،ومنظومة الحكم الجيد وذلك من خلال:

1. وضع آليات جديدة لتقييم وتفسير وبناء عملية سلمية لصنع السياسات العامة ، وذلك باستخدامه لمفهوم (Policy Community)، ويقصد بها الأفراد والجماعات المشاركة في عملية صنع السياسات العامة ومفهوم الشبكات (policy network) ، والتي تشير إلى وجود أكثر من نمط اتصالي أو صور مختلفة من التشابكات وأنواع متعددة من الشراكة التي تساهم في تشكيل هذه السياسات([1]).

([1]) لمزيد من التفصيل :

- سلوى شعراوي جمعة :ورقة عمل مقدمة حول (مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع إشكاليات نظرية) المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ، العدد 249، ص 107-134 .

- انظر الحلقة النقاشية التي أعدها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان " مفهوم إدارة الجودة والمجتمع (الحكم الرشيد) والتي شارك في فعاليتها مجموعة علما ء وخبراء في الإدارة منهم د.إسماعيل صبري ، ود. على الدين هلال ، د. مصطفى كامل السيد ، ود. محمد السيد احمد.

2. يحتوى المفهوم على جزء تثقيفي تعليمي حيث يقدم للدراسات العلمية وما يحتاجه المواطن العادي من طرق وأساليب للمشاركة الفعالة سواء على المستوى الإداري أو السياسي في المجتمع.

ويتضح من المفاهيم النظرية والتطبيقية لإدارة شئون الدولة والمجتمع أنها تعتبر بمثابة العدسة التي تسلط الضوء لمساعدة الباحثين والمهتمين بشئون الدولة والمجتمع لفهم الظاهرة بطريقة صحيحة والتعامل معها بكفاءة وفعالية من أجل معرفة الأبعاد والمكونات والمقومات تقوم عليها إدارة الحكم في ظل الشراكة المجتمعية.

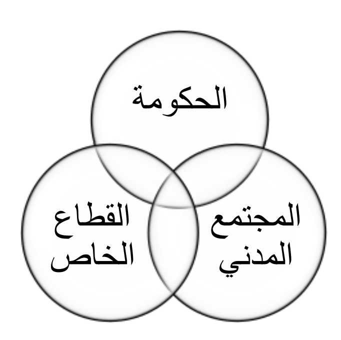
ثالثا : مكونات إدارة شئون الدولة والمجتمع (الحكم الرشيد)

تعمل الحكومة لتهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة ، وذلك من خلال توفير سياسات منسجمة وفعالة لتحسين عملية اتخاذ القرارات وعمليات وضع القواعد والإجراءات الحكومية، خاصة فيما يتعلق بانسياب المعلومات ذات العلاقة بالسياسات وتقييمها ، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع ،أما المجتمعات المدنية فتهيئ للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبما أن لكل من تلك المكونات والميادين نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بها ، يكون الهدف الاستراتيجي للحكمانية الجيدة تعزيز التفاعل البناء بين الميادين الثلاثة في المجتمع([1])

([1])انظر بالتفصيل :

- OECD ,Governance in transition public management, reforms in OECD , Countries OECD Paris France , p 89.
- United Nations Environment , program me final report in preparation for world summit on sustainable development (WSSD) & IN Implementation of good governance (Beirut Lebanon 15-16 November 2001.

شكل رقم (2–1) يوضح مكونات إدارة شئون الدولة والمجتمع.



المصدر: زهير عبد الكريم الكايد : الحكمانية : قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ، 2003م، ص 44.

ولتوضيح أهمية كل واحد من تلك الميادين المكونة لإدارة شئون الدولة والمجتمع(governance) كان لابد من التركيز عليها ومكوناتها ومدي تأثيرها المتبادل فيما بينها بشكل تفصيلي فيما يلي:

الوحدة الثانية

ادارة الحكم في إطار الحكم الرشيد

الوحدة الثانية

ادارة الحكم في إطار الحكم الرشيد

تعبر كلمة ادارة الحكم عن مجموعة الهيئات الحاكمة في الدولة من تنفيذية، وتشريعية، وقضائية، وقد تطلق أحياناً على السلطة التنفيذية باعتبارها الأداة السياسية العليا في الدولة، كما قد يكون المقصود منها مجلس الوزراء([1])، وهي بمثابة الجسد السياسي التي يحركه باعثان، الأول تحت اسم السلطة التشريعية، وهي من اختصاصات الشعب ، والأخر تحت اسم السلطة التنفيذية وهي اختصاصات الحكومة التي يُعهد إليها في تنفيذ القوانين وصيانة الحرية المدنية والسياسية([2]).

اولا : الحكومة :

ويتم تشكيل الحكومة في الدول ذات النظام الانتخابي من حكومة منتخبة وجهاز تنفيذي يتم تشكيلها وفقا للأحزاب، بحيث يشكلها الحزب ذو الأغلبية أو يتم تشكيل حكومة ائتلافية من مجموعة الأحزاب السياسية المنتخبة، فالحكومة هي أداة الدولة في تحقيق إرادتها وممارسة سلطاتها ووظائفها وتتمثل الحكومة في كل المؤسسات التي تعتمد عليها الدولة في وضع سياساتها وتنفيذيها([3]).

وتمثل الحكومة جهاز سلطة الحاكم المركزية المناط بها إدارة شئون الدولة وتطبيق القانون، كونها تمثل الجهاز المركزي والإدارة العليا في الدولة المخولة من قبل الحاكم والدستور والقانون للمحافظة على الدستور وسن وتطبيق القانون، وحماية

([1]) عمر شريف: نظام الحكم والإدارة، القاهرة ، مكتبة المصطفى1991 ، ص9.

([2]) محمد سيد أحمد المسير: المجتمع المثالي في الفكر الفلسفي وموقف الإسلام منه، دار المعارف، ط2 القاهرة ، 2002، ص 316.

([3]) حسن ابشر الطيب : الدولة العصرية دولة مؤسسات، ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة، 2000م ص 16.

مصالح الدولة وإدارة شئونها، ووضع الاستراتيجيات والسياسات العامة التي تحقق أهداف ورؤى الدولة([1]).

وتتكون إدارة الحكم من ثلاثة أركان رئيسية هي :

أ- السلطة التشريعية (Legislative Power)

تعتبر السلطة التشريعية الإدارة العليا في الدولة المسئولة عن سن وإعداد القوانين ومراقبة تطبيقها، وكذلك مراقبة أي إخلال بالدستور، ومن واجباتها المصادقة على ترشيح الوزراء، والمصادقة على خطط الحكومة في شتى المجالات، والتحقيق مع رجال السلطة التنفيذية في أي إخلال بالمسئولية ، وللحكومات عدة وظائف أخرى تتركز اغلبها على البعد الاجتماعي فهي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع، وكونها صاحبة السلطة فهي تتحكم وتراقب ممارسة القوة وكونها مسئولة على تقديم الخدمات العامة للمواطنين حيث تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع.

ب- السلطة التنفيذية :(executive branch)

وتعتبر الإدارة العليا في الدولة المناط بها تطبيق القوانين والمحافظة على مصالح الدولة من خلال رسم وتنفيذ الاستراتيجيات العليا للدولة، ويرأس السلطة التنفيذية رئيس الوزراء ويقوم بتطبيق برنامج الحكومة وفق حكم القانون ، ومن أهم المتطلبات التي تقتضيها التنمية، ضرورة الشراكة المجتمعية مع السلطة التنفيذية مثل المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات المدنية التي تعمل في إطار قانوني فعال، لإيجاد البيئة

([1]) زهير عبد الهادي المحيمد: العمل الحزبي المنظم ودورة في تنمية المجتمعات ، من 10-11-2006 م، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المحفزة والمشجعة للاستثمار في شتى المجالات الصحية والتعليمية، والبنية التحتية، وحماية المستضعفين، والفئات المهمشة، من خلال العمل الجاد على مكافحة الفقر والأمية وتشجيع المشروعات الصغيرة والتمويل لها والعمل على حماية البيئة الطبيعية بشكل عام([1]).

فإدارة شئون الدولة والمجتمع تستطيع أن تعمل على تمكين الناس الذين تقوم بخدمتهم بتزويدهم بالفرص المتساوية، وتأكيد شمولهم في الأوامر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،وفتح المجالات لهم للحصول على الموارد المتوفرة في المجتمع، ومن جهة أخرى يزدهر التعليم بتنوع مجالاته المختلفه، كدلالة على ارتباط الازدهار وعظم الحضارة مع تطور دور الدولة وتوسعها([2]).

ت- السلطة القضائية (Judicial Power)

وتعمل على القيام بالإشراف على حسن تطبيق القانون في الدولة، والفصل بين المنازعات والمطالبات، وإصدار الأحكام باسم القانون على من يخالفونه، ويرأس السلطة القضائية رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ورئيس الادعاء العام وهو النائب عن الدولة في الدفاع عن الحق العام، ويتبعه النيابة العامة، وتختص بقضايا الجنح والجنايات والقضايا السياسية، وللدولة تشريعات مختلفة منها القانون الدستوري، والقانون الجنائي، والقانون المدني، والقانون الإداري، والقانون التجاري وغيرها.

([1]) محمد حسن العزازي : ورقة عمل حول الدور الجديد للدولة ، المؤتمر السنوي لمجلس بحوث العلوم الإدارية ، القاهرة : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ابريل 2000م ص 9.

([2])عبد الرحمن خليل: مفهوم الدولة في فكر ابن خلدون، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة إدارة الأعمال جامعة حلوان، العدد الثاني ،2009، ص 172.

ومما سبق يتضح الشكل الإداري للدولة أي الهيكل العام لإدارة شئون الدولة والمجتمع، فهناك اختلاف في أشكال أنظمة الحكم، والتي منها النظام الشمولي، والنظام الملكي، والنظام الجمهوري، والنظام الفدرالي، والنظام الكونفدرالي، وبالتالي تختلف المسميات والمضامين والنتائج العواقب لكل شكل من أشكال الأنظمة الحاكمة وانعكاساته على حياة الإنسان من حيث العدالة والحرية والمشاركة في صنع القرار

- **أشكال نظم ادارة الحكم**

وفي ضوء الحديث عن نظم الحكم ويمكن التمييز بين ثلاثة أشكال منها

أولا : نظام الحكم البرلماني :

ويمثل النظام الذي يقوم على تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية التنفيذية ، بحيث يتمتع البرلمان بالحق في سحب الثقة من الحكومة، مقابل تمتع الحكومة بصلاحية حل البرلمان، ففي النظام البرلماني تنفصل رئاسة السلطة التنفيذية المتمثلة في شخص رئيس الوزراء عن رئاسة الدولة المتمثلة في شخص الرئيس أو الملك، ويقوم رئيس الوزراء بمهمة الربط بين الرئيس من جهة ، والحكومة والبرلمان من جهة أخرى عن طريق الاجتماع الدوري بالرئيس أو الملك، وإطلاعه على أهم التطورات السياسية، ويمتد مبدأ التوازن في هذا النظام من المجال الداخلي إلى المجال الخارجي ، حيث تجد مثلاً أن مجلس العموم في بريطانيا هو صاحب الحق في إعلان حالة الحرب وليس رئيس الوزراء([1]).

ويعمل النظام البرلماني على تأسيس دولة قانونية قوية تعتمد على سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية ،حيث يتم تقسيم المسئولية بين هذه السلطات، ويستمد

([1]) نيفين مسعد & على الدين هلال : النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان ، 2008، ص 63.

وجودة ومشروعيته من الشعب ، فلابد أن يشترك الشعب في جو من الحرية الطليقة حتى تجيء منسجمة مع القدر المشترك لمصالح المجتمع كله ، فإذا توفرت هذه المقومات الثلاثة، يمكن القول أن هناك دولة دستورية قوية تتوفر فيها مستلزمات القوة التي تمكنها من الوقوف بوجه الكثير من التحديات ، وبالمحصلة فان توفر هذه المقومات يسهم في عملية بناء نظام سياسي يقوم على تقاسم السلطة من خلال توزيع المهام على أساس سياسي دستوري لبناء دولة قانونية قوية، وهناك علاقة بين البرلمان والأحزاب السياسية فكلما زادت قوة الأحزاب وزادت المشاركة في البرلمان كلما كانت قوة البرلمان أكبر في مراقبة السلطة التنفيذية وسن القوانين التشريعية ومتابعة تنفيذها([1]).

ثانيا : نظام الحكم الرئاسي :

وتعبر عنه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يقوم على أسس محورية، ويوضح دور السلطة التنفيذية في العملية السياسية، ولاسيما في المجال الخارجي، حيث يتمتع رئيس الدولة بسلطات واسعة، مع نوع من التوازن في المجال الداخلي بين سلطة الرئيس وسلطة البرلمان، أي أن هنالك رئيساً قوياً وبرلمان قوي يحتاج كلاهما إلى الأخر لأداء عمله، فنجد مثلا انه في حين يحتاج الرئيس لأخذ موافقة البرلمان عند تعيين سكرتيره ومساعدوه، فانه من اللحظة التي يتم فيها تعيينهم، لا يعود للبرلمان سلطات عليهم، وكذلك في الوقت الذي لا يستطيع فيه البرلمان سحب الثقة من الرئيس، فان الرئيس بدوره لا يتمتع بسلطة حل البرلمان ([2]).

([1])خالد محمد خالد : الديمقراطية أبدا ، دار الكتاب العربي لبنان الطبعة الرابعة ، د. ت ، ص 55.

([2]) أزهار الغرباوي ، أنواع النظم السياسية ومعيار العلاقة بين السلطات ، جريدة الصباح بتاريخ 2007/7/10 م .

ثالثا: نظام شبه الرئاسي :

ويمثل نظام حكم الجمعية الوطنية كما جسدته فرنسا في ظل جمهوريتها الرابعة التي امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى وصول ديغول للسلطة عام 1958،وقد اقر هذا النظام أولية السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، حيث تحولت لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان (الجمعية الوطنية)، إلى جهة تتولى جمع المعلومات، ومساءلة الوزراء، وكبار المسئولين بخصوصها، ولقد كانت هنالك مجموعة من العوامل الداخلية التي أدت إلى أتباع فرنسا هذا النظام، أهمها ضعف الوزارات، وقصر عمرها وانشغالها بالخلافات الحزبية، لكن مع بداية عهد الجمهورية الخامسة في عام1958، أعاد ديغول التأكيد على أهمية دور السلطة التنفيذية في العملية السياسية، فأصبح ذلك في ما بعد بمثابة نواة لنظام الحكم يجمع بين الصفتين الرئاسية والبرلمانية([1]).

ثانيا : القطاع الخـــــاص في إطار إدارة شئون الدولة والمجتمع (الحكم الرشيد)

منذ بداية الثمانينات تردد كثيراً مفهوم التحول نحو القطاع الخاص (privatization)، ويعكس هذا الانتشار والذيوع الذي صادفت ترويج لمفهوم أهمية التوجهات والقضايا التي ترتبط به، ولقد تبلورت نماذج متعددة ومختلفة من دول نامية ومتقدمة أحدثت تحولاً في سياساتها الاقتصادية نحو هذا المفهوم، ولعل ابرز هذه

---

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=23833

([1]) مونتيسكيو: روح القوانين شرح الفرق بين ثلاثة أنواع من أنظمة الحكم ، يناير 1989م، موقع وكبيبديا للمعلومات. ihttp://ar.wikipedia.org/wik

النماذج كان النموذج البريطاني ،والفرنسي، والايطالي، والتركي، فضلاً عن الأرجنتين والبرازيل، وتشيلي والهند، وروسيا، وباكستان وجمهورية مصر العربية .

وقد تنوعت الدوافع التي بررت هذا التحول ولكنها في معظمها تضمنت بالسمة البرجماتية ([1]*) ومن أهمها تخفيف عبء الدولة في إدارة الوحدات، ومواجهة المشاكل، ونقص السيولة والتضخم، وتفاقم المديونية في الدول النامية، وكذلك فتح باب المنافسة لمزيد من الكفاءة والفعالية([2]).

وتشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية، إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال، فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص، واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية، والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أصبحت معظم الدول تدرك أن دور هذا القطاع يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيادي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، وتحسين مستوى الخدمات لهم، لما لهذا القطاع من علاقة

([1]*) يقصد بالبرجماتية : طريقة حل المشكلات والقضايا بوسائل عملية وكثيرا ما يستخدم هذا المصطلح السياسيون والخبراء في حل المشكلات الإدارية والسياسية ، ووضع الحلول العلمية المناسبة لها .

([2]) صلاح الدين فهمي محمود: دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية، تجارب عالمية، المكتبة العربية، 2006 ص 45.

وطيدة في تقديم حلول للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث يوجد صورة مترابطة بين رفاهة المجتمع وصحته ونجاح قطاع المال والأعمال([1]).

1)متطلبات القطاع الخاص في البلاد العربية

يتأثر الأداء الاقتصادي في المنطقة بشكل كبير من خلال تقييد نشاط القطاع الخاص، الذي يعتبر المحرك لاقتصاد السوق، حيث تساهم إدارة الحكم الجيدة في رسم السياسات الاقتصادية وتطبيقاتها، وهذه السياسات تحدد بدورها وجود مناخ أعمال سليم وجاذب للاستثمار، ومشجع للإنتاج.

وقد يؤدى تحسين إدارة الحكم في المنطقة بحسب تقارير الأمم المتحدة إلى مكسبين رئيسين هما تحسين الأداء الإداري ما يقلل من كلفة ومخاطر الاستثمار والأعمال وتحسين مستوى الخدمات العامة التي تزيد من إنتاجية قطاع الأعمال ويتحقق ذلك من خلال :

1- **سيادة حكم القانون :** بلا شك أن ضمان حقوق الملكية هو الوجه الأهم لبيئة الأعمال اليمنية التي تعتبر ذات أهمية في نظر المستثمرين المحليين والأجانب ،فقد تردد وتراجع الكثير من المستثمرين في المنطقة العربية ، لعدم استعدادهم للمخاطرة بأموالهم دون وجود ضمانات ، حيث شكل عدم وضوح حقوق الملكية في الفترة الماضية ظاهرة ملموسة ، وابرز مظاهرها النزاعات حول ملكية الأراضي التي تغدوا حاجزا أمام النمو والاستثمار في كافة مجالات الاقتصاد .

([1]) صالح السحيباني: المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة تطبيقية المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، (23–25) مارس 2009م بيروت الجمهورية اللبنانية المعهد العربي للتخطيط الكويت ، ص 12.

ولذلك يلعب القضاء العادل والنزيه دوراً كبيراً في إرسال الإشارات الايجابية إلى المستثمرين للاطمئنان بأن حكم وسيادة القانون يحمى لهم الحقوق، والعمل على تجنب شكاوى شركات القطاع الخاص المحلية والأجنبية عن عدم الأمن والاستقرار وتفشي ظاهرة الفساد لتكون عائقاً أمام أنظمة صنع القرارات وحل النزاعات، فقد اعتبر أن أكثر من 63% من الشركات التي شملتها الدراسة بينت أن اكبر مصدر للتأثير على الحكومة هي الوجاهة والانتماءات الاجتماعية والقبلية، وتتبعها الشخصيات ذات النفوذ والاعتبار كأرباب الشركات الكبيرة أو المدراء المعروفين) بنسبة 51.3%، بينما تطول الأحكام التجارية إلى عدة أسابيع إذا لم تجد من يخلصها من الوسطاء.

2- **نوعية التنظيم :** يؤدى الإفراط في التنظيم إلى نفور المستثمرين الفعليين وعزوف المحتملين عن دخول السوق بسبب ارتفاع كلفة تأسيس الشركات وتشغيلها، وتستغرق الشركة المستثمره للحصول على رخصة لشركة جديدة إلى أكثر من شهرين، بينما في أفضل التجارب تحصل عليها في يومين أو أسبوع، مما يضطر عدد كبير من رجال المال والأعمال إلى تحمل أعباء إضافية لوسطاء متخصصين لضمان سير أعمالها بصورة منتظمة.

3- السيطرة على الفساد :

يتسبب الفساد في خفض إنتاجية هذه الاستثمارات ونسبة نموها ، ويرتبط ارتفاع مستويات الفساد بوجود بنية تحتية رديئة، كما يزيد الفساد من كلفة الاستثمارات في القطاع الخاص ، ويعتبر الفساد في اليمن من اكبر العقبات أمام نجاح القطاع الخاص نتيجة لوجود الفساد على مستوى القطاع العام حيث يقوم صانعوا القرارات من أصحاب النفوذ بالتلاعب بعملية إدارة الحكم؛ بهدف المكاسب المالية، وهذه ظاهرة

غالبا ما تعرف بارتهان الدولة (State Capture)، ويتفشى هذا النمط من الفساد في الأجواء التي تقل فيها المساءلة والشفافية وسيادة القانون حيث تضعف آليات المراقبة في السلطتين(التشريعية والقضائية) على السلطة التنفيذية.

أما الفساد على المستوى المتدني (الفساد البيروقراطي) فهو نتيجة سياسات توظيف غير فعالة لا تعتمد على الكفاءة وقيم النزاهة والاستقامة في الخدمة المدنية،ما يؤكد ضعف آليات المساءلة الداخلية.

4- تحسين إدارة الحكم :

يعزز مستوى الخدمات العامة التي تزيد من إنتاجية قطاع الأعمال، حيث يتم إدارة المشاريع الاقتصادية في بيئة تجارية تعتمد على توفير الخدمات العامة بشكل مرض وعادل (كالطرقات الآمنة والصيانة المستمرة)ناهيك عن التطبيق الفعال للقوانين التنافسية وجباية الضرائب وغيرها، حيث أن الحكم الجيد يزيد من عائدات الاستثمارات في البنية التحتية.

5- دعم البنية التحتية:

يؤدى غياب البنية التحتية الأساسية إلى زيادة تكاليف الشركات الخاصة بما يدفعها إلى تنويع تمويلاتها بالمدخلات الرئيسية، كشراء المولدات الكهربائية، نتيجة للانقطاع المتكرر مما تكون عائقا أمام سير أعمالها، وهذا يتطلب من الدولة توفير الأجواء المناسبة للمستثمرين كالطرقات والأراضي والكهرباء والماء وغيرها.

6- رأس المال البشري :

حيث يواجه المستثمرون عدم التطابق بين المهارات المطلوبة من المستثمرين وبين المهارات المتوفرة محليا ، وإذا لم يكون للشركات يد عاملة مؤهلة ومدربة فسيضر ذلك بإنتاجيه استثماراتهم، ما يعكس على النمو في المحصلة الأخيرة.

7- الأمن والاستقرار :

يعتبر استتباب الأمن عاملاً رئيسياً لتشجيع الشركات الخاصة المحلية والأجنبية على دخول السوق، وتشجيع الشركات الموجودة في اليمن على توسيع رقعة نشاطاتها، ومن المعروف جيدا بأن العدالة وحكم القانون والشفافية تعمل على اتساع نطاق القطاع الخاص وفق المشاركة الفعالة والمسئولة في التجارة الدولية، ولا يمكن تشجيع الاستثمار من خلال السوق فقط، فالحكومة تستطيع بدورها تقوية تطوير القطاع الخاص من خلال الآليات التالية([1]):

1) خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة من خلال إدامة الروح التنافسية في الأسواق.
2) التأكيد على سهولة حصول الفقراء والفئات ذات الفرص والإمكانات البسيطة على التسهيلات المالية والفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع وتحسين مستوى دخولهم ومعيشتهم.
3) تعزيز المشاريع التي تتيح وتخلق فرص العمل من خلال استقطاب الاستثمارات وتساعد على نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.
4) تنفيذ القوانين والالتزام بها ، والتحفيز لتنمية الموارد البشرية،والمحافظة على البيئة.

ويتضح مما سبق إن إدارة الحكم تعطى دورا كبيرا في تهيئة المناخ المناسب أمام القطاع الخاص والمستثمرين، وذلك بغرض تهيئة الأجواء من خلال إرساء حكم القانون، والشفافية، والعدالة الاجتماعية لكى تكون ضامنا وحافزا للشركات اليمنية والعربية والأجنبية للاستثمار في المنطقه.

([1]) زهير عبد الكريم الكايد: الحكمانية ، قضايا وتطبيقات ، مرجع سبق ذكره ، ص47 –48.

• المجتمع المدني في إطار إدارة شئون الدولة والمجتمع

أصبح مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي تتردد كثيرا في الخطاب العالمي المعاصر ،وذلك بسبب تعاظم فاعليته واتساع مساحة أدواره على المستويات المحلية، والقومية ، والعالمية على السواء، وأيضاً بسبب دوره التحريري الذي ظل يتعاظم تاريخيا حتى أصبح يشغل مساحة واسعة على ساحة النظام العالمي([1])، ولا يختلف اثنان في أن بناء البيت الواحد يقوم به وعليه أصحابه جميعا، وبناء البيت الكبير (الوطن) مسئولية جميع فئاته، فالموارد الحكومية مهما بلغت ضخامتها فإنها في حاجه إلى المساندة والدعم من الجهات الأخرى([2]).

وقد أدرك العالم أجمع بشكل متزايد مدى أهمية المجتمع المدني كعامل تنموي حيوي يستكمل دور الحكومة، وفي بعض الأحيان يساعد الحكومة والبرلمان على الحفاظ على أعلى مستويات المحاسبة التي تتطلبها المشاركة المجتمعية والديمقراطية ، كما أن دور المنظمات غير الحكومية في الدولة هو التفاوض مع الحكومة من أجل ترسيخ المشاركة الديمقراطية وليس للاستقلال عن الحكومة والصراع معها.

كما أنها ليست بديلاً للحكومة، وإنما مشاركة لها لأنها تعمل على نشر الوعي العام بمسائل تهم المجتمع المدني، مثل مكافحة الفقر، وتحسين البيئة وقضايا المرأة، وحرية التعبير والمشاركة المجتمعية، والتوعية السياسية وتبنى نموذج التنمية حتى يستجيب

([1])على ليله : المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ، مكتبة لانجلوا المصرية ، ط1 القاهرة ، 2007م ص 15.

([2]) رفيق يونس المصري : أعمال ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية ،مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز، مركز الاقتصاد الإسلامي، جدة ، جامعة الملك عبد العزيز ،11-13 /10 / 1999.

للحاجات الإنسانية ويعطى المواطن قدرا من المشاركة في إدارة الشئون السياسية والاقتصادية، وذلك للوصول عن طريق المنظمات غير الحكومية إلى صنع وتنفيذ السياسات التنموية التي تحقق الصالح العام([1]).

وعلى سبيل المثال نجد أن عدد المؤسسات التطوعية وغير الربحية في المجتمع الكندي بلغت (17500) مؤسسة تقدم العديد من الخدمات العامة في المجتمع الكندي، والتي تتضمن خدمات على مستوى الأحياء السكنية مثل الفنون، الترويح عن النفس، الديانة، الخدمات الاجتماعية، التعليم، والصحة. وتقدر مصاريف القطاع التطوعي في كندا بواقع (90) بليون دولاراً سنوياً، وبموجودات قيمتها (109) بليون دولاراً، وتشكل ما نسبته 12% من الناتج المحلي الإجمالي لكندا، وتشغِّل (1.3) مليون فرداً ويستفيدُ من خدماتها (7.5) مليون متطوعاً([2])، لذا فإن فعالية الحكم الجيد وإدارته بشكل صحيح في المؤسسات المدنية تعطى انطباعات ايجابية في تقديم الخدمة للمواطنين كما هي واضحةً ومؤثرةً في المصلحةِ الوطنيةِ للمجتمع الكندي.

ولعلَّ طرحِ مثال المجتمع الكندي يبين مدى أهميةِ قطاع مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة وإدامتها كدولة متقدمة تتسم باستخدامها للحِكمانية الجيدة، وتعتبر من الرواد في اتخاذها الحوكمة على مستوى المجتمع بكافة قطاعاته المختلفة.

([1]) نبيلة حمزة : التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات الغير حكومية ، حالة البلدان العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية (12) ، الأمم المتحدة، 1999، ص 49-58.

([2])Broadbent Report, Building on Strength: Improving Governance and Accountability in Canada's Voluntary Sector, The Institute on Governance, Ottawa, Canada, 2001, p. 13.

وفي بعض الدول تجاوز دور المجتمع المدني حاجز تنفيذ سياسات الحكومة وتقديم خدمات للمجتمعات من خلال لعب دور الشريك الكامل في عمليات التخطيط وصناعة القرارات، بالإضافة إلى مراقبة تقديم الخدمات العامة، وبالتالي دفع أجندة التنمية البشرية إلى الأمام ،ومن المحتمل أن يتوسع دور منظمات المجتمع المدني حيث إن الحكومة تدرك مدى صعوبة العملية التنموية واستحالة تناول القضايا التي تبدو شديدة التعقيد مثل البطالة و تغير المناخ أو الأمراض المعدية أو التعليم اعتمادا على القطاع العام وحده.

وبات من المسلّم به أن مشاركة هذه المنظمات المدنية أصبحت أكثر فاعلية في عملية التنمية، كما أن مسئولياتها تتزايد بمرور الوقت خاصة فيما يتعلق بالمحاسبة التي تتوسع يوما بعد يوم على سبيل المثال، يتحمل مقدمو الخدمات العامة سواء كانوا من الحكومة أو من منظمات المجتمع المدني مسئولية هذه الخدمات أمام المستفيدين([1]).

وتعمل مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة العربية على المساعدة الكبيرة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لكافحه الفقر، ومحو الأمية، وتعليم المرأة، والصحة، والتعليم الأساسي، والأعمال الخيرية الأخرى التي تؤثر هذه المؤسسات فيها بشكل مباشر ، من خلال مؤسساتها الواسعة التي تشمل الاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات التي لا تسعى إلى الربح والجمعيات والاجتماعية والدينية ، والثقافية، والعلمية ، والتعاونيات، والأحزاب السياسية، والنوادي

([1]) جيمس زاولي: دور المجتمع المدني، كلمة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمناسبة إصدار النسخة العاشرة من تقرير التنمية البشرية العقد الاجتماعي في مصر،13 مايو 2008،ص78.

وجماعات البيئة، وأكاديميات البحث العلمي، ورعاية المستهلك، والأحياء المحلية والتي ليس لها علاقة مباشرة وظيفياً وتنظيمياً مع مؤسسات القطاع الخاص أو الحكومي([1]).فالمجتمع المدني كما يشير (كالورس.س. ميلاني) فريد يجمع بين تركيبة من المعاني الصريحة والمدلولات الضمنية حيث تتداخل فيه قيم الديمقراطية والمشاركة وحكم القانون وحقوق الإنسان([2]).

ويمكن القول بأن قطاع المؤسسات غير الحكومية (NGO) أخذ تميزاً كبيراً في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، حيث أصبح يمثل الحكومة في التنمية المحلية، لما تمتلك تلك المؤسسات من مهنيين وخبراء تتولى تقديم الخدمات لتلبية احتياجات الطبقات الدنيا في المجتمعات المختلفة، أي أنها تركز اهتماماتها على طبقة الفقراء والمحتاجين.

وقد تعمل مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة من خلال :

1) تعزيز قدرات الأفراد على تعبئة مواردهم ونشاطهم وفق مشاركة جماعية ورفع وعى الأفراد بأهمية المشاركة المجتمعية وفق آليات مؤسسية تستطيع من خلالها ممارسة الضغط على الحكومة وحثها على تقديم الخدمات للأفراد والعمل على تغيير سياساتها وقراراتها لصالح الوطن.
2) الحصول على استجابة مجتمعية واعية كرد فعل ايجابي على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، أي رد فعل شعبي للتحديات التي تواجهها الدولة والمجتمع معاً،

([1]) زهير عبد الكريم الكايد: الحكمانية قضايا وتطبيقات ، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

([2]) كالورس ميلاني: المنظمات غير الحكومية في مفهوم الحكم العالمي في المنظمات الأهلية العربية والحكومية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام ،القاهرة، 2004م ص 44.

وكتعويض عن نقص خدمات الحكومة أو ضعفها وغيابها نتيجة لفشل الأسواق تقوم بتوفير ما يحتاجه الفقراء بأسعار مناسبة ([1]).

وتظهر أبرز التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني وتشمل ضعف المناخ الصحي، نتيجة ضعف البناء الديمقراطي الصحيح الذي يكفل الحق المشروع في المشاركة في وضع السياسات العامة للدولة، والمشاركة في اتخاذ القرار مع تدني تعزيز التنسيق والتعاون والتشاور بين المنظمات نفسها على المستوى القطري والإقليمي، والمحلى.

([1]) عبد الحكيم الشرجبي : التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية والحكومية العربية، 2005 م بناء الشراكة للمنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية (حالة اليمن) ، ص 315.

الوحدة الثالثة

الابعاد الاستراتيجية للحكم الرشيد في البلاد العربية

الوحدة الثالثة

الابعاد الاستراتيجية للحكم الرشيد في البلاد العربية

- **تمهيد :**

يشغل مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع (governance) موقع الصدارة بين مختلف المعطيات العالمية كالعولمة، والتحول الديمقراطي، وذلك لما أثاره من جدل واسع النطاق بين مؤيد ومعارض كونه يسعى إلى بلورة الشكل الذي يجب إن تكون علية طبيعة العلاقة بين الدولة والحكم من ناحية ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى.

كما تجدر الإشارة إلى تعدد أبعاد هذا المفهوم ليشمل كلا من المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، حيث يرتبط الشق الأول منه بزيادة فاعلية الدولة، حتى تكون أكثر مسئولية في تحقيق اكبر قدر من التعددية والمشاركة المجتمعية، ويشمل

اولا : البعد السياسي:

تشير تقارير المنظمات الدولية ومنها البنك الدولي منذ نهاية الثمانينات على ضرورة تأكيد العلاقة الوثيقة بين كل من النمو الاقتصادي من ناحية، والإدارة الحكومية من ناحية أخرى، بما يكفل العدالة والمساواة عبر مجموعة من آليات التحول الديمقراطية، كالتعددية السياسية والمشاركة، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، في إطار مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع و التأكيد على أهمية سياسات التنمية، وإبراز

سمات الدولة التنموية بوصفها أحد متغيرات التنمية من خلال الاهتمام بما يمكن اعتباره التطبيق العملي للجانب السياسي([1]).

ويعتبر البعد السياسي في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية لما له من أهمية قصوى بالنسبة لتحقيق الحكم الرشيد والتنمية البشرية([2])، ويمكن تحقيق البعد السياسي من خلال :

1- المشاركة السياسية:

تمثل المشاركة السياسية سلوكاً سياسياً يمارسه الموطنين طواعية للمساهمة في صنع السياسة العامة، واتخاذ القرارات على كافة المستويات، واختيار النخب الحاكمة في مختلف المواقع ومراقبة الأداء الحكومي والتعبير عن الآراء في وسائل الاتصال المختلفة حول القضايا التي تفرض نفسها على أجندة اهتمامات الرأي العام، ويرتبط ممارسة هذا السلوك بما يتمتع به المواطنون من وعي بحقوقهم وواجباتهم السياسية، ودرجة اهتمامهم بمجريات الأمور على ارض الواقع([3])، وسعيهم في العمل على إرساء دعائم الحكم الجيد على صعيد النظام السياسي([4])، خاصة وان المشاركة السياسية في الجمهورية اليمنية مكفولة للجميع بموجب الدستور والقانون وتتم المشاركة من خلال:

1-1 التعددية السياسية:

([1])هدى ميتكيس: إدارة الحكم والنظام السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

([2]) مصطفى كامل السيد: الحكمانية البعد السياسي للتنمية المستدامة، الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مركز دراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم والسياسية، جامعة القاهرة، 2006م، ص 39.

([3]) عادل عبد الغفار :الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة، رؤية تحليله واستشرافية، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة القراءة للجميع،الهيئة العامة المصرية للكتاب ، 2009 ص 58-59.

([4]) تقرير التنمية البشرية اليمن 2001/2000 ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

يرتبط مفهوم المشاركة والتعددية ارتباطا وثيقاً بإدارة الحكم، وذلك لما يوفره من قنوات اتصال فعالة بين كل من الدولة والمجتمع، فالتعددية السياسية تعد أحد الأسس الراسخة، ومن أهم مكونات إدارة الحكم الجيد، وذلك من خلال ضمان استمرارية العملية السياسية وتفاعلاتها من خلال انتشار وتعدد مختلف القوى على مستوى الدولة، بما يدعم تأثيرها على القرار السياسي، وتوافر جو من التنافسية والتوازن بين القوى لتعطي مزيداً من الشفافية والمشاركة والحوار والتعايش بين الجميع .

- **دراسة حالة التعددية السياسية في اليمن.**

تعتبر التعددية السياسية والحزبية ركناً من أركان النظام السياسي اليمني، حيث تنص المادة (5) من دستور الوحدة اليمنية على أن النظام السياسي للجمهورية اليمنية يقوم على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً ، كما تنص المادة (58) منه "للمواطنين في عموم الجمهورية، بما لا يتعارض مع نصوص الدستور– الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً، ومهنياً، ونقابيا."

بالإضافة إلى الحق في تكوين المنظمات العلمية، والثقافية، والاجتماعية، والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق، كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن الدولة أيضا كافة الحريات للمؤسسات وللمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية([1]).

([1]) دستور الجمهورية المادة (5) من الدستور لعام 1992 ، والمادة (58) بخصوص التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وهو الدستور الذي جرى عليه الاستفتاء من الشعب دستور الوحدة بعد تعديل 1992م.

ويتبين من المادتين السابقتين فى الدستور اليمني، أن الحريات العامة بما فيها التعددية السياسية والحزبية القائمة على الشرعية الدستورية ، أصبحت حقاً وركناً من أركان النظام السياسي والاجتماعي للجمهورية اليمنية، لا يجوز إلغاؤه أو الحد منه أو استخدام أية وسيلة تعيق حرية الموطنين في ممارسة هذا الحق، كما لا يجوز لأي حزب أو تنظيم سياسي إساءة ممارسة هذا الحق بما يتعارض مع مقتضيات المصلحة الوطنية في صيانة السيادة والأمن والاستقرار والوحدة الوطنية([1]).

فإدارة الحكم الجيدة تعمل على إحداث الاستقرار السياسي ، وغياب الروتين ، ودولة القانون ، والحفاظ على الأمن القومي، كلها عوامل ضرورية للتنمية ، وبعكس نظم البيروقراطية الحكومية بما تنطوي علية من عمالة زائدة، وأجور ضعيفة تؤدى إلى تشجيع ممارسات الفساد ، ولذا فان من احد الإسهامات المهمة في الحد من تعارض المصالح ، وما يرتكبه المسئولون من قضايا فساد يتمثل في تعزيز الشفافية والمساءلة([2]).

1- الديمقراطية والتنمية :

تشير دراسة (كولمان Coleman) وهي أحد الدراسات والأبحاث الدولية عن وجود علاقة ارتباط بين الديمقراطية والتنمية، وذلك من خلال وجود ارتباطاً عالياً بين

([1]) المركز الوطني للمعلومات، رئاسة الجمهورية، الجمهورية اليمنية، صنعاء ، المكتبة الالكترونية للمركز.

http://www.yemen-nic.info/contents/Politics/detail.php?ID=1128.

([2]) توماس وولف وآخرون : تحسين الحكم والإدارة ومحاربة الفساد في بلدان البلطيق ودول الكومنولث المستقلة ، قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي، 2008 ، ص 5.

مؤشر الاستقرار السياسي، وبين مجموعة من أربعة مؤشرات للتنمية، وهى تطور وسائل الاتصال والحضرية والتعليم والتصنيع([1]).

وقد جاء اهتمام المؤسسات الدولية مع مطلع القرن الحادي والعشرين بالديمقراطية والإصلاح السياسي([2])، والتداول السلمي على السلطة والتعاقب الدوري للحكام على سدة الحكم تحت صيغ الانتخابات، حيث يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، وبذلك فان اسم الدولة لا يتغير ولا يتبدل دستورها، ولا تزول شخصيتها الاعتبارية نتيجة تغير الحاكم أو الأحزاب الحاكمة([3]).

وعليه فان السلطة هي اختصاص يتم ممارسته من قبل الحاكم بتفويض من الناخبين وفق أحكام الدستور، وليست السلطة حقاً يتوجه بها الحاكم لغيره أو يورثها لمن بعده ، وإنما يتم تداول السلطة وفق أحكام الدستور.

وبناءاً على ما تقدم يمكن القول أن مبدأ التداول السلمي للسلطة من قبل القوى والتيارات السياسية الفاعلة يعتبر من ابرز آليات الممارسة الديمقراطية ، ولذلك لا

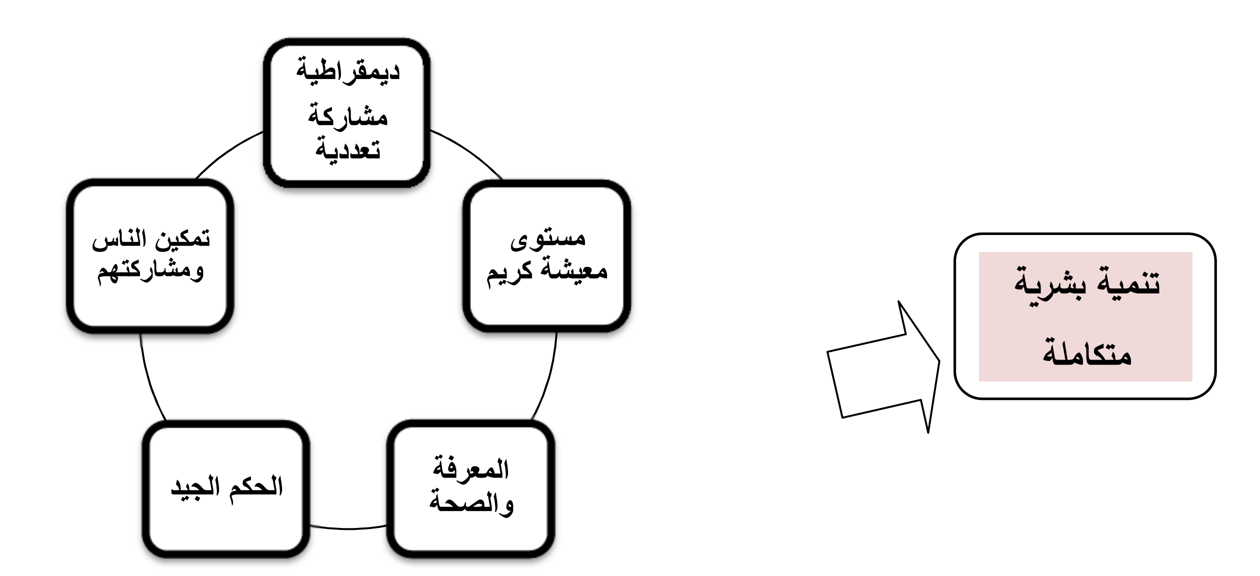
([1]) محمد زاهي بشير المغربي: الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعات عامة للأدبيات، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة 21-22 يونيو 2005م، تحرير كمال المنوفي ويوسف الصواني، ص 69.

([2]) تقرير التنمية البشرية لعام 2003، ص 15، وتقرير التنمية البشرية للعام 1994م، ص 77-78 .

([3])علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية والمعاصرة، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية والمبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، في المسالة الديمقراطية في الوطن العربي (مجموعة باحثين)،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص54 .

يمكن الحديث عن بناء دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك اعتراف بحق جميع التيارات والأحزاب السياسية في تتبادلها لمواقع الحكم والمعارضة داخل الدولة([1]).

شكل رقم (3-2) يوضح موقع الديمقراطية من عملية التنمية الشاملة([2]).



المصدر: عبد الغفار محمد رشاد: رؤية المؤسسات الدولية للديمقراطية والإصلاح السياسي، جامعة القاهرة،22يونيو 2005م،ص 300.

يتضح مما سبق وفق التقرير الأول للتنمية البشرية الصادر عام 1990، أن التعليم والصحة يمثلان الركيزتان الأساسيتان للتنمية، لأن الناس هم الثروة الحقيقة للأمة، ومن متطلبات حشد وتعزيز طاقات هؤلاء الناس في توفير التعليم والصحة لهم، وفي

([1]) حسين علوان :التعاقب على السلطة في الوطن العربي ، بغداد، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (4)، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 1998م ص173.

تقرير التنمية البشرية 2002، يصف الديمقراطية بالركيزة الثالثة لإستراتيجية التنمية وما تفرضه من حرية ومشاركة في البناء والتنمية، ومن قدرة على عمل جماعي، وفى التقرير أيضاً التركيز فيه على الحكم الرشيد لدوره فى تحقيق التنمية البشرية.

2- مميزات البعد السياسي في ظل إدارة شئون الدولة والمجتمع

يتميز البعد السياسي القائم على المشاركة المجتمعية بمساهمته في البناء والتنمية وذلك من خلال:

1. ضمان استمرارية العملية السياسية وتفاعلها من خلال التعددية والمشاركة السياسية لكل الأطراف بدون أي إقصاء للآخرين.
2. ضرورة توافر نوع من التنافسية بين هذه القوى، بما يضمن قدرا من التوازن وعدم تمركز القوة.
3. تقوم التعددية على أساس مبدأ محاسبة النخبة على كافة المستويات حيث يتم استجواب من يرتكبون مخالفات قانونية مهما كانت سلطته.
4. تفرض التعددية السياسية مزيداً من الشفافية في إطار تداول المعلومات وتعدد مصادرها، بما يضاعف قدرة كل من الدولة والمجتمع على الاستجابة لمختلف المصالح والمطالب إضافة إلى القدرة على تصحيح السياسات([1]).

ويمكننا القول بأن البعد السياسي هو من أهم الأولويات التي تتطلبها إدارة الحكم الجيد حيث تعمل على تعميق حق المشاركة السياسية وثقافة الحوار والقبول بالآخر مع إفساح المجال للإعلام الحر والمنظمات غير الحكومية والمستثمرين في مزاولة أعمالهم وفق مبدأ الشفافية والمشاركة وسيادة القانون.

([1]) هدى ميتكس : إدارة الحكم والنظام السياسي ، الحكم الرشيد في مصر مرجع سبق ذكره، ص 14.

ثانيا : البعد الاقتصادي

1- القطاع الخاص والتنمية :

أصبح القطاع الخاص في معظم الدول هو اللاعب الأول في النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة كالتجارة والاستثمار وغيرها من المجالات، ومن أهمها مجال التكامل للاقتصاد في الوطن العربي، الذي يتطلب تطوير أساليب الحكم الصالح (Governance)، والشفافية والمساءلة في القطاع العام والخاص العربي حتى يصبح القطاع الخاص شريكا أساسياً في التنمية، إذ لا يمكن أن يزدهر وينمو القطاع الخاص ككل في غياب جو من حكم المؤسسات العامة والخاصة، والشفافية التي تطبق في آن واحد على كل من أجهزة الدولة وشركات القطاع الخاص، وبخاصة الشفافية في علاقة القطاع الخاص بالدولة([1]).

وعندما نتحدث عن القطاع الخاص في الوطن العربي؛ فإننا نقصد المعنى الواسع القطاع الخاص سواء كان منظماً أو غير منظم، والذي يتسع ليشمل جمعيات، واتحادات رجال الأعمال في جميع الدول العربية، واتحادات الصناعات، وما يندرج تحتها من اتحادات نوعية، واتحادات المصدرين والمستوردين، والغرف التجارية، والنقابات المهنية، والأفراد كأصحاب أنشطة اقتصادية والعمال الذين يتحركون بين الدول العربية، وقد مر هذا القطاع الخاص في العالم العربي بتطورات كبيرة، تغير فيها دوره في النشاط الاقتصادي، وفي عملية التنمية في جميع الدول العربية من دور هامشي غير فعال إلي دور هام ورئيسي في النشاط الاقتصادي في الدول العربية، وقد تعرض القطاع الخاص العربي لتهميش دوره المنوط به لعدة أسباب أهمها:

([1]) هاني حرب: المنتدى العربي حول : الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل ،"دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية"، في الوطن العربي ((الرباط / المملكة المغربية، 21 – 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2008ص 12.

1. طبيعة القطاع الخاص العربي ذاته؛ حيث لم يكن هذا القطاع ومنظما ، بل كان غير مؤثر من حيث حجم الاستثمارات أو قوة تأثيره على الحكومات العربية.
2. عدم دعم القيادة السياسية في الدول العربية للقطاع الخاص، وعدم وجود إطار تشريعي فعال وشامل ينظم عمل القطاع الخاص ودوره في الاقتصاديات العربية.
3. انفراد الحكومات في معظم الدول العربية بوضع الخطط المركزية للتنمية الاقتصادية، ورسم السياسات الاقتصادية، بل واحتكار الحكومات لكافة الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية.
4. سيادة الفكر الشمولي في الدول العربية وانعدام روح المبادرة الخاصة في مجال النشاط الاقتصادي، واتسام الاقتصاد العربي بالانغلاق وعدم الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2- المعوقات التي تحد من دور القطاع الخاص :

بالرغم من حدوث بداية التغير في دور القطاع الخاص العربي، واتساع مساهمته في النشاط الاقتصادي، وبالرغم من مراهنة الحكومات على هذا الدور في تحقيق خطط التنمية وبرامج التعاون الاقتصادي مع التكتلات الاقتصادية، وبالرغم من مراهنة الحكومات على دور القطاع الخاص في التغلب على المشاكل الاقتصادية، مثل البطالة وضعف الصادرات، والمساهمة في علاج الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، مثل مكافحة الفقر، إلا أن القطاع الخاص العربي ما يزال يواجه العديد من المعوقات التي تحول دون قيامه بالدور المتوقع منه في توثيق أواصر التكامل

الاقتصادي العربي، كما فعل القطاع الخاص في التجربة الأوروبية، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

- اعتماد الاقتصاديات العربية على صادرات البترول الخام ومشتقاته وبعض المواد الأولية، وهى في الغالب من إنتاج قطاعات تخضع لسيطرة الحكومات الغربية بطريقة أو بأخرى؛ مما يحد من دور القطاع الخاص العربي في الاستثمار والعمل في هذه القطاعات.

- الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تحكم مجالات التجارة والاستثمارات في الدول العربية، وضعف التنسيق العربي في هذا المجال مما يعوق انطلاق نشاط القطاع الخاص العربي؛ ليتوسع بالدرجة المؤثرة على العلاقات العربية.

- وجود العديد من القصور والمعوقات في مجال البنية الأساسية اللازمة لدعم التجارة والاستثمارات العربية البينية من جانب القطاع الخاص، وخاصة في مجال النقل والمواصلات.

- وجود بعض التشريعات التي تعوق انتقال وتملك رجال الأعمال العرب للأصول في بعض الدول العربية، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، واشتراط نسبة عالية لمساهمة رؤوس الأموال الوطنية في بعض المشروعات.

- تجاهل معظم الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية ثنائية أو جماعية لدور القطاع الخاص في تنفيذ هذه الاتفاقيات، وتحقيق أهداف الحكومات منها، وفي الغالب لا يتم مشاركة القطاع الخاص عند التفاوض وصياغة بنود الاتفاقية في حين قد يكون القطاع الخاص هو صاحب المصلحة الحقيقي في هذه الاتفاقية، ومن ثم تأتي الاتفاقيات غير واقعية.

- استمرار العلاقات الاقتصادية العربية رهينة للعلاقات السياسية بين الحكومات، وهو ما يمثل قدر كبير من المخاطرة أمام القطاع الخاص العربي وأمام رؤوس الأموال الخاصة؛ لأنه هو أول المتضررين من التذبذب في هذه العلاقات السياسية، ويأتي في مقدمة المتضررين من هذا التذبذب في العلاقات السياسية العمالة العربية المهاجرة إلي دول عربية أخرى؛ حيث تتعرض هذه العمالة في الغالب للطرد أو التضييق عليها وعدم دفع مستحقاتها، من خلال نظام السوق فقط، فالحكومة تستطيع بدورها تقوية القطاع الخاص وإدامته وخلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة، واستمرار التنافسية في الأسواق من خلال:

1. التأكيد على سهولة حصول الفقراء والفئات المهمشة والإمكانات البسيطة ، على التسهيلات المالية، والفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع وتحسين مستوى دخولهم ومعيشتهم([1]).
2. العمل على استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمة للجمهور بما يحفز البيئة الاقتصادية والنمو السريع([2]).
3. العمل على استقطاب الاستثمارات الداخلية والخارجية التي تساعد على نقل المعرفة ولتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.

ثالثا : البعد الاجتماعي:

ويقصد به الوسط المجتمعي بما يشمل العديد من الروابط والهويات والمؤسسات والجمعيات والنوادي والمنظمات التطوعية الخيرية والاتحادات المدنية وجمعيات حقوق

([1]) زهير عبد الكريم الكايد : الحكمانية قضايا وتطبيقات ، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

([2])عبد الحميد مصطفى أبو ناعم: الإدارة العامة إدارة الحكومة بأسلوب القطاع الخاص،الدار الهندسية، القاهرة ، 2004، ص 100 .

الإنسان وغيرها التي تهيئ للأفراد مساحة ملائمة لممارسة أنشطتها سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية([1]).

وتشكل هيئات المجتمع المدني وسائط اجتماعية (social agents) بين الفرد والسلطة ،وتتضمن فاعليتها من خلال قنوات مؤسسية أهلية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وثقافية جميعها تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة المجتمعية في تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحد من هيمنة الحكومة وسيطرتها على شئون المجتمع.

وتمثل البيئة الناجحة للمجتمع المدني الذي يتمتع فيه المواطنون بحقهم في اختيار ممثليهم عن طريق الانتخاب ، فيشكلون مصدر شرعية للحكومة ويستطيعون مراقبتها وعزلها عن طريق الانتخابات الدورية ،وذلك من أجل تطوير مؤسسات تحترم القانون وملكية الأفراد وتعاقدهم، وهو ما يسمح بحرية الرأي والتعددية الفكرية وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والمؤسسات الاجتماعية والانتظام فيها([2]).

ولا يقل شأن مؤسسات المجتمع المدني عن دور القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المساهمة بتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع وإدامة تلك التنمية لرفع مستوى المعيشة للأفراد وتقليص حده الفقر وتحسين مستوى الرفاهة الاجتماعي والتعليمي

([1]) فهيمة خليل أحمد العيد : الأدوار المتكاملة لمختلف هيئات المجتمع المدني، مؤتمر التوافق السني الثالث 10-11 2006 الكويت ، ص 5.

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا : مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين,2003, ص9-10.

والصحي من خلال تقديم الخدمات العديدة لأفراد المجتمع في مواقعهم المختلفة سواء في المدنية أو الأرياف أو المناطق النائية.

- **مجالات البعد الاجتماعي في التنمية:**

تتعدد مجالات البعد الاجتماعي في إطار المشاركة المجتمعية للمجتمع المدني الي عدة أعمال على مستوى إدارة الحكم الرشيدة ومن هذه المجالات ما يلي.:

1- **مجال الرعاية والخدمات** : حيث تقوم باستهداف الفئات الفقيرة في المجتمع ويعتبر هذا المجال النشاط التقليدي الأسهل من حيث إدارته وتنفيذه ويتوافق مع محدودية الخبرات والمهارات لدى القيادات الادارية والعاملين في المؤسسات الأهلية فضلاً عن أهميته لمواجهة تنامي الفقر واستمرار تدني مستويات المعيشة في الدول النامية([1]) .

2- **مجال حقوق الإنسان:** حيث ترتبط هذه الحقوق بمختلف مجالات الحياة (حقوق سياسية و اجتماعية، وحقوق المرأة والطفل والحق في التنمية وتركيز أنشطة المجتمع المدني في هذا الجانب من خلال رفع مستوى الوعي الحقوقي والسياسي لمختلف الفئات الاجتماعية وتمكينها من الدفاع عن مصالحها والتعبير عن أرائها وقضاياها في نشر ثقافة سياسية تبلور وعى الأفراد حول ممارسة الديمقراطية.

3- **مجال التنمية** : وهو من أهم المجالات التي تدعم جهود الدولة للتسريع في تحقيق التنمية خاصة إن مؤشرات الدول النامية مازالت تعكس ملامح التخلف والحرمان ،وترتبط معظم أنشطة المؤسسات المدنية بقطاعات التنمية البشرية.

([1]) تقرير التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، للعام 2001/2000 م، ص 22.

- **العوامل المؤثرة على نشاط المجتمع المدني :**

ترتبط العوامل المؤثرة في نشاط المجتمع المدني بمجمل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدولة والمجتمع والتي تتمثل في خصائص السكان ومستوى التعليم وحجم قوة العمل وتوزيعها ومستوى التشغيل ومشاركة المرأة والطفل وتغطية الخدمات الاجتماعية ونسبة الحضر مستوى التنمية البشرية في البلاد عموما وتتأثر بعدد من المحددات منها:

1) **المحددات القانونية :** حيث تنشأ مؤسسات المجتمع المدني وتمارس أنشطتها وفقا للقوانين التي تحدد مهام تلك المؤسسات حتى تترك أثراً في توسيع نشاط المؤسسات المدنية أو إعاقة نموها وتطورها.

2) **توجهات الدولة وسياساتها:** فالمتغيرات السياسية والاختصاصات وطبيعة النظام السياسي والديمقراطي، ومدى انفتاح الدولة وتقبلها لأنشطة المجتمع المدني تتكون إما حافزة مساعدة للعمل أو معوقة لها.

3) **التمويل:** والذي يلعب دورا أساسيا في تنشيط العمل الأهلي وخاصة في مراحله الأولى.

4) **التدريب والتأهيل للقيادات في المجتمع المدني:** من خلال الدورات التدريبية وورش العمل لكسب المهارات والمعارف والتكنولوجيا بما يتواكب مع مستجدات العصر.

5) **تقبل المجتمع لمنظمات المجتمع المدني:** وذلك من خلال التفاعل بين المجتمع وتلك المؤسسات المدنية بما يساعد في تحقيق التنمية.

6) **الدعم القانوني والسياسي:** والذي يعمل على إفساح المجال للعمل بشكل قانوني وفق الاتفاقيات الدولية للمجتمع المدني في سياق المساندة العامة للتحول

الديمقراطي واتساع مجال الحريات فضلا عن نقل الخبرات في إطار التنسيق المشترك بين المؤسسات المدنية الوطنية والأجنبية.

- **المعوقات أمام تطوير دور المجتمع المدني:**

تعمل بعض الصعوبات والمشاكل على تغييب دور مؤسسات المجتمع المدني في إعطاء دورها التنموي المنوط بها حيث تواجه جملة صعوبات في طريقها وفى أثناء تنفيذ مهامها مما يقلل من نشاطها في تعزيز التنمية البشرية ومن هذه المعوقات ما يلي([1]):

1) على الصعيد العام :

- **ضعف مصادر التمويل:** حيث يعتبر التمويل العمود الفقري لنشاط مؤسسات المجتمع المدني وهو من أهم المشاكل التي تعرقل هذه المؤسسات وتحد من نشاطها في المجتمع .

- **غياب الديمقراطية السياسية والمجتمعية:** من خلال تقليص دور المشاركة الأهلية والشعبية في إدارة المجتمع وصنع القرار السياسي، واستمرار بيروقراطية الدولة وعدم قيامها بمسئولياتها إزاء متطلبات واحتياجات المواطنين، مما تؤدى المركزية في السلطة إلى مصادرة العمل المدني وتقليصه، ومحولات الأنظمة للالتفاف على

([1]) **راجع بالتفصيل :**

- كامل مهنا : دور المجتمع المدني في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية "شراكة من اجل التنمية " آليات تفعيل المجتمع المدني مفوضية المجتمع المدني ، الجامعة العربية ، الأمانة العامة " القاهرة 12-13 مارس 2008 / ص 8-9.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية ومتابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، 2003م ، ص 42.

مؤسسات المجتمع المدني بجعلها تابعة للأجهزة التنفيذية للدولة والادعاء بأنها غير حكومية لاستقطاب التمويلات الدولية.

- **ضعف العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني:** حيث لا يوجد تنسيق مدروس ومخطط بين منظمات المجتمع المدني والاستفادة من الخبرات وعقد الدورات التدريبية في شتى المجالات بما يخدم المجتمع.

- **غياب للرؤية الواضحة في دور المجتمع المدني:** مما يجعله يدور في الجزئيات والتفاصيل.

- طغيان ثقافة الانقسام والتشرذم مما يبعثر الجهود والطاقات ويضيع الهدف الرئيسي واعتماد أساليب النقد المتواصل خاصة السلبي والهدام منها مما يؤدى إلى تدني الثقافة عن المجتمع المدني ودوره الواسع في أحداث التنمية.

2) على صعيد بنى المجتمع المدني :

وذلك من خلال عدم تبلور دور المجتمع المدني بشكل مستقل عن الدولة، مع غياب روح الفريق داخل منظمات المجتمع المدني وصعوبة الانتقال والخدمات إلى التنمية مما تعمل على تراجع المساعدات المالية.

3) **معوقات لها علاقة بطبيعة العمل الاجتماعي:** من خلال استمرار الصراع على مناطق النفوذ (مناطقية أو حزبية أو طائفية أو سياسية) حيث تعمل تعميق الفجوة بين النظرية والتطبيق، كما وجود ضعف فى برامج العمل وهياكل المنظمات وضعف الممارسة الديمقراطية.

4) **معوقات على صعيد الهيئات المانحة:** وتتمثل في غياب الاستراتيجية الإنمائية التي يجب أن تضعها المنظمات غير الحكومية لتسيير عملها وأنشطتها في تحقيق التنمية المحلية ، كما يذهب الجزء الأكبر من المساعدات على انجاز الدراسات

وبرامج التدريب والمؤتمرات وليس في العمل على تقوية القدرات الذاتية للمؤسسات الأهلية التي تعمل على تعزيز برامج التنمية.

5) الاعتبارات اللازمة لنجاح دور المجتمع المدني في التنمية البشرية:

1- فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني:

يتضح أن العمل على التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في وضع استراتيجية وطنية للتنمية البشرية من خلال تشجيع المؤسسات والنقابات غير الحكومية ذات الصبغة الخيرية في التنمية، وتشجيع البرامج والمشاريع التنموية التي تؤدى إلى تأهيل الفئات المستهدفة وبناء قدراتها مع الاهتمام بالفئات المهمشة والأقل دخلا.

بالإضافة تقوية جسور العلاقة والتعاون وتبادل الخبرات بين المنظمات غير الحكومية العربية والعمل على إنشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية للتأثير على السياسات العامة لصالح الفئات الأقل دخلاً وحث وسائل الإعلام للتعريف بعمل المنظمات غير الحكومية ونشاطاتها وإبراز دورها ومساهمتها في تحقيق التنمية، وتشجيع مشاركة الفئات المستهدفة في تسيير وإدارة برامج التنمية ومشاركتها في صنع واتخاذ القرارات من خلال الشفافية والديمقراطية في إدارة المشاريع التنموية،مع الالتزام بالتداول السلمي للسلطة فيما بينها وان تسود الشفافية والديمقراطية عملية سيرها في طريق تحقيق أهدافها.

2- فيما يتعلق بالحكومات :

تقوم إدارة الحكم على تهيئة البيئة الصحية والقانونية لعمل منظمات المجتمع المدني بحيث يسهل تعديل بعض القوانين التي تحد من مبادرات المواطن أو تدخل الحكومة بشكل كبير في أخذ دور هذه المنظمات مع ضرورة اعتراف الدولة بان هذه المنظمات طرفا في عملية التنمية المنشودة وشريكاً للدولة في تنفيذ أنشطتها

وإقامة علاقات ايجابية تكاملية مبنية على المشاركة الفعالة والايجابية، والتشجيع لإنشاء آلية مؤسسية لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية وتنسيق الجهود المشتركة لتفادى الازدواجية في الأنشطة وتعزيز التعاون والتكامل لمحصلة الفئات المستفيدة، مع التشجيع للبحوث والدراسات المتعلقة بالقطاعات الثلاثة الحكوميين والخاص ودرهما في عملية التنمية([1]).

وقد اتضح من خلال تقارير التنمية الإنسانية (2002–2005) أن تحقيق التقدم في إدارة الحكم والتنمية في البلاد العربية ومنها اليمن تستوجب على هذه الدول الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية باعتبارها حجر الزاوية في بناء الحكم الرشيد ، والعمل على تمكين المرأة عبر إتاحة جميع الفرص خاصة تلك الممكنة في بناء القدرات البشرية للمرأة على قدم المساواة مع شقائقهن الرجال، بالإضافة إلى تكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية وكفاءة في جميع صفوف النشاط الاجتماعي وصولاً إلى معظم الرفاهة في المجتمع([2]).

([1]) راجع :

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا : مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية ، مرجع سابق ص 43.
- نبيلة حمزة :التنمية البشرية المستدامة والمنظمات غير الحكومية، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

([2]) نادر فرجاني: تقارير التنمية الإنسانية العربية ، نظرة عامة، 2002–2005، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ص 2 .

الوحدة الرابعة

التنمية البشرية ومكوناتها المختلفة

الوحدة الرابعة

التنمية البشرية ومكوناتها المختلفة

تمهيد :

اهتمت مختلف النظريات الفلسفية والاقتصادية القديمة، بتنمية البشر؛ بهدف تحقيق الرخاء الاجتماعي أو ما يطلق عليه فلسفيا مفهوم السعادة(**1**)، والتنمية في حقيقتها هي عملية حضارية تمثل مختلف أوجه النشاط في المجتمع ([2])، فعندما نتحدث عن التنمية البشرية يجب أن نضع في الاعتبار مسائل التنمية والفقر والبيئة والتعليم وكرامة الإنسان([3]).

وتشير التنمية البشرية الى عملية توسيع الخيارات المتاحة امام الناس التى لا حدود لها وترتبط بمحددات عديدة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، حيث تهتم مؤشرات التنمية بالتكامل والانصهار السياسي والديمقراطي والتنموي ، حيث تعنى التنمية بمفهومها السياسي توفير الاستقرار السياسي ،وهذا الاستقرار لا يعنى الجمود وإنما يرتبط بخلق نتائج ملائمة للتخطيط وتوجيه مسار التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي

([1]) إبراهيم عصمت مطاوع : التنمية البشرية بالتعليم والتعليم في الوطن العربي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ط1 ، 2002 ، ص23.

([2]) إبراهيم العسل: التنمية في الإسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ، ط1 ، 1996، ص 13.

([3])United Nation University Effective pathways to sustainable Development .Unna report to second preparatory session for the 2002 world summit on sustainable Development United ، Auctions New York 28 Jan – 8 Feb. 2002، pp 6.

والسيطرة على البيئة والقدرة على حسن استخدام الموارد ،لان معيار التنمية الحقيقي هو الكفاءة والفعالية التي تلعب الاجهزة الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني دورا كبيرا في الاشراف والتنفيذ على العديد من البرامج الشاملة([1]).

1-1 مفهوم التنمية البشرية وعلاقتها بالمفاهيم الاخرى

ورد مفهوم التنمية البشرية لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م ، بأنها تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم ([2])، وقد وزاد الاهتمام بالمفهوم منذ عام (1990)، بصدور أول تقرير للتنمية البشرية ، بمثابة تدشين مرحلة جديدة في العالم تمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته وتطلعه إلى مستقبله، مع التأكيد بأن البشر هم صناع التنمية في الدول المختلفة، ومن ثم فإن بناء القدرات تعد أحد الأهداف الأساسية لأجهزة صنع السياسة العامة والإدارة الحكومية للتنمية ، بمساعدة بقية شركاء التنمية في الداخل والخارج([3]).

([1])اسامة عبد الرحمن : البيروقراطية النفطية ومعضلات التنمية ،مدخل الى دراسة ادارة التنمية فى دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، عالم المعرفة ، العدد 57، يونيو 1982م. الكويت ص 33.

([2]) اللجنة العالمية للبيئة ، دراسات عمادة البحث العلمي ، العدد الأول ، الجامعة الأردنية ، الأردن 2008، ص 83.

([3]) عبد الخبير محمود عطا محروس : ورقة بحثية بعنوان: تجربة الإدارة و التنمية المحلية في محافظة قنا ،عملية الإصلاح المجتمعي المنهجي: الضرورات و المتطلبات والأدوار والمحددات: الرؤية والرسالة ، مقدمة لمؤتمر تجارب الإدارة و التنمية المحلية في محافظات جمهورية مصر العربية ، 25–26 مايو 2008 م ، ص1.

وتشير ملامح القرن الحادي والعشرين إلى أهمية إدارة شئون الدولة والمجتمع (الحكم الرشيد) كأداة فاعلة لتحقيق التنمية البشرية، لما لها من علاقة طرديه ، فلا يمكن تحقيق التنمية بدون الحكم الجيد ، وهذا ما يؤكد أن التنمية البشريةً أصبحت أساسا ثابتا لقياس تقدم المجتمعات أو تأخرها.

2-1-1 مفهوم التنمية البشرية

تعرف التنمية لغةً " النماء " أي الزيادة التدريجية فيقال نما المال نمواً، أي تراكم وكثُر وازداد ، ويستخدم اصطلاح التنمية بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية ، وغيرها من المستويات، وهناك اختلاف بين مفهوم النمو "Croissant" ، ومفهوم التنمية "Development" ، فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي، والطبيعي العفوي دون تدخل معتمد من قبل المجتمع وهياكله المتخصصة، أما عملية التنمية فهي تلك الخطط المدروسة والمحكمة في إطار زمني محدد وأهداف واضحة قابلة للقياس, تخضع للتقييم والتقويم، لها صفة الواقعية لإحداث التقدم والنمو بصورة سريعة، ويأتي النمو من خلال تطور تدريجي يتسم بالبطء ، بينما تحتاج التنمية إلى قوة دافعة تحرك قدرات البشر بخبراتها التي تعمل على إخراج الناس من حالة الجمود والتردي إلى حالة الحركة والتقدم([1]).

ولقد ولجت إلى ساحة أدب التنمية محاولات لتحليل التنمية وتعريفها من خلال المنظور السياسي، على اعتبار أن مؤشرات التنمية هو التكامل والانصهار السياسي والديمقراطي ، حيث تعني التنمية بمفهومها السياسي " توفير الاستقرار السياسي ، وهذا الاستقرار لا يعني الجمود وإنما يرتبط بخلق

([1]) إبراهيم العسل: التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج و تطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 59.

نتــائج ملائمــة للتخطــيط وتوجيــه مســار التغييــر السياســي ، الاقتصــادي ، والاجتمــاعي ، والسـيطرة علــى البيئــة والقـدرة علــى حســن اســتخدام المــوارد ، ومعيـار التنميـة الحقيقـي هـو الكفـاءة والفعاليـة الـذي تلعـب الأجهـزة الحكوميـة دوراً كبيرا في الإشراف والتنفيذ للعديد من برامج التنمية([1]).

ويتضـح ممـا سـبق أن التنميـة هـي عمليـة مجتمعيـة تراكميـة تـتم فـي إطـار نسـيج مــن الــروابط بــالغ التعقيـد بسـبب التفاعــل بــين العديــد مــن العوامــل الاقتصــادية والاجتماعيــة والسياســية والإداريــة ، بمــا يحقــق رفاهيــة الإنســان ويحقق تطلعاته إلى المستقبل دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة.

أمـا مفهـوم التنميـة البشـرية: فهـي عمليـة مقصـودة وفـق سياسـات الدولـة بغيـة إحـداث تطـور و تقـدم علـى عـدة مسـتويات سـواء اقتصـادية ،وسياسـية واجتماعيـة ، و ثقافيـة وبيئيـة مـن أجـل البشـر فـي إطـار إدارة شـئون الدولـة والمجتمـع القـائم المشـاركة المجتمعيـة، وقـد تضـمن هـذا المفهـوم بنـاءاً علـى الاسـتعمال المتـداول مـن قبـل صـندوق النقـد الـدولي، والأمـم المتحـدة ،والمؤسسـات الدوليـة الأخـرى، مجموعـة قضـايا منهـا، اللامركزيـة، مكافحـة الفسـاد، الشـفافية والمحاسـبة الدقيقـة، المجتمع المدني، المشاركة السياسية(2).

ويشـير البرنـامج الإنمـائي للأمـم المتحـدة(UNDP) إلـى التنميـة البشـرية بأنهـا عمليـة توسـيع الخيـارات المتاحـة أمـام النـاس لتحقيـق حيـاة كريمـة خاليـة مـن

([1]) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، عالم المعرفة العدد 57 يونيو 1982م الكويت ً 33.

([2]) عبدالوهاب النعيمي : الحكم الصالح في ظل حاجات التنمية البشرية في العراق ، المركز العراقي للدراسات والبحوث ، 2006، ص 5. http://www.icrs-iraq.org/ar/r+s/1-1-3.htm

الأمــراض ، واكتســاب المعرفــة، والتمتــع بحيــاة كريميــه ، بمــا فيهــا الحريــة السياسية، وضمان حقوق الإنسان في جميع الجوانب .

ويتضح من التعريف أن للتنمية البشرية جانبين ([1]):

- **الجانــب الأول :** تشكيل القدرات البشرية ، مثل تحسين مستوى الصحة ، والمعرفــة واكتســاب المهــارات ، والتخطــيط لاســتراتجيات التنميــة وتنفيــذها وإشــراكهم فــي صــنع القــرارات فــي كافــة المجــالات لتحقيــق الرفاهيــة والســعادة وإشباع كافة احتياجاتهم .

- **الجانــب الثــاني :** انتفاع البشر بقدراتهم المكتسبة في مجال العمل أو التمتــع بوقــت الفــراغ ، وتــوفير فــرص الإبــداع واحتــرام الــذات ، وضــمان حقــوق الإنســان بــل والمســاهمة فــي النشــاطات الاقتصــادية والثقافيــة ، والاجتماعيــة ، والسياســية وتنميــة البشــر هنــا تعنــى الاســتثمار فــي التعلــيم ،والصــحة والتغذيــة والمستوى الاجتماعي للبشر([2]).

ويــرى (عــارف: 2002) أن التنميــة: هــي عمليــة حضــارية يســاهم فيهــا مختلــف مكونــات المجتمــع ، بانتظــام و ثبــات لاســتمرار المــوارد و القــدرات الذاتيــة

([1]) ( )UNDP, human development in the Arab word, the cultural and societal dimensions, human development studies series 1990 p 111.

([2])عاطف عبد الله قبرص : التنمية البشرية في ظل العولمة والتحدي العربي ، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 10 الأمم المتحدة ، 2000 ،ص 28–29 .

واستخدامها بشكل أفضل بغية الخروج من شراك التبعية السياسية، والاقتصادية و تأمين حياة أحسن لجميع مكونات المجتمع([1]).

كما يعرفها حامد عمار (1992) بأنها توفير وإتاحة الفرص المجتمعية ،والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية ،والعقلية ، والروحية ، والإبداعية ، والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة ، وبعبارة أخرى توسيع السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة وصيانتها واستمرار نموها وتطورها([2]) .

ويتضح من التعريفات السابقة أن للتنمية البشرية بأنها عملية تكاملية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تحقيق خيارات الناس وتطلعاتهم نحو المستقبل المنشود الذي يعمل على تحقيق الرفاهة والعيش الكريم والحرية والمساواة .

2-1-1 المكونات الأساسية لمفهوم التنمية البشرية:

يقوم مفهوم التنمية على عدة مكونات أساسية يستطيع من خلالها تقييم وقياس وجود التنمية البشرية من عدمها وذلك من خلال ما يلي :

أ- **العدالة والإنصاف:** وهي ليست قصراً على توزيع الدخل والثروة فقط، ولكنها تتجاوز إلى توفير الفرص المتكافئة للجميع بدون استثناء، فالعدالة هي القلب النابض لمفهوم التنمية البشرية ، الذي يعمل على تكافؤ

([1]) محمد نصر عارف : التنمية من منظور متجدد (التحيز، العولمة ، ما بعد الحداثة) ، مطابع الأهرام التجارية ،القاهرة ، ط 2002، ص 129.

([2])حامد عمار: التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم المؤشرات والأوضاع، الطبعة الأولى، سيناء للنشر والتوزيع القاهرة 1992.ص 43.

الفـرص، وعلـى الوسـائل والمـدخلات،لا علـى النتـائج والمخرجـات، وتـأمين العدالـة عـن طريـق توسـيع الخيـارات المتاحـة للرجـال والنسـاء يزيـد مـن قـدرتهم على ممارسة تلك الخيارات ، وهم متحررون من الجوع والحاجة والحرمان.

ب- وبـتم تحقيـق العدالـة مـن خـلال الزيـادة مـن الفـرص المتاحـة لهـم فـي المشـاركة فـي صـنع القرارات التـي تـؤثر علـى حيـاتهم والموافقـة عليهـا،مع تـوفير فـرص متكافئـة للجميـع بـدون اسـتثناء([1]) ،عـن طريـق إدخـال تعـديلات هيكليـة فـي توزيـع العـبء الضـريبي مـن خـلال اعتمـاد ضـرائب تصـاعدية تهـدف إلـى إعـادة توزيـع المـداخل مـن الأغنيـاء إلـى الفقـراء؛ وإصـلاح نظـام التسـليف بحيـث يـتمكن الفقـراء وأصـحاب المشـاريع الصـغيرة مـن الاسـتفادة مـن هـذا النظـام ، بمـا يتوافـق مـع الشـرع ؛ وتحقيـق تكـافؤ الفـرص السياسـية بمـا يحقـق مشـاركة الجميـع ، وإلغـاء المعوقـات الاجتماعيـة ، والقانونيـة التـي تحـد مـن وصـول النسـاء ، والأقليات إلى بعض المواقع المقررة في الشأن السياسي ، والاقتصادي.

ت- **الإنتاجيــة:** وتعنـى تمكـين النـاس مـن زيـادة إنتـاجيتهم والعمـل علـى ترشـيد اسـتعمال المـوارد المحـدودة والمشـاركة الفعالـة والكفـؤة ، كونهـا مـن الشـروط الضـرورية لتحقيـق التنميـة. ويمكـن تعزيـز الارتبـاط الايجـابي بـين التنميـة البشـرية والنمـو الاقتصـادي مـن خـلال التركيـز علـى الاسـتثمار فـي التعلـيم والصـحة، وتطـوير مهـارات المـواطنين مـع التشـديد علـى بلـوغ توزيـع أكثـر عدالـة للـدخل والأصـول الإنتاجيـة. والعمـل علـى زيـادة خلـق فـرص عمـل أفضـل بشـكل مسـتمر والعمـل علـى اعتمـاد سياسـة مناسـبة للإنفـاق الاجتمـاعي، تتضـمن قيـام الدولـة

([1]) UNDP ,Human development Report 1995 , Oxford University press, New York p12.

بتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي الضرورية، بالتلازم مع تمكين الناس وتقوية قدراتهم.

ث- **الاستدامة** ويقصد بها أن تكون التنمية عملية شاملة لسياسات اقتصادية، وتجارية، واجتماعية، وسياسية، تجعل التنمية عملية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية، واجتماعية وبيئية .ويتطلب ذلك عدم توريث الأجيال القادمة ديوناً اقتصادية، أو اجتماعية تعجز عن مواجهتها والعمل استثمار الموارد الطبيعية، وما يتطلبه ذلك من تعديل في أنماط النمو ومعدلاته، والتكنولوجيا المستخدمة من أجل تحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات الحالية والمستقبلية حتى تتوارثها الأجيال .

ج- **التمكين** وذلك باعتبار الناس فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي، وليس مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون مشاركة نشيطة، وبهذا المعنى فان مفهوم التمكين هو أيضاً من المكونات الأساسية للتنمية وان يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة ،من خلال الطرق الديمقراطية والسياسية الذي يتم من خلالها من التأثير في القرارات بالتنمية الشاملة، وايجاد مساحة للحرية الاقتصادية بحيث يكون الناس متحررين من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها والتي تعيق نشاطهم الاقتصادي وتتحقق تلك المساحة من خلال التوجه نحو اللامركزية المجتمعية المحلية ، بحيث يتمكن كل مواطن من المشاركة في إدارة حياته الوطنية والمحلية، انطلاقا من مكان عمله أو سكنه([1]).

([1]) http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=22486

ويتضح مما سبق أن الناس بحاجة إلى إقامة نظام للحكم يعزز التنمية البشرية ويدعمها ويديمها ، وبخاصة للفئات الأكثر فقراً وتهمشاً في المجتمع ، فقد حدد تقرير التنمية البشرية العربية (2002) أهم ثلاث تحديات للتنمية ، تتمثل في العجز في كل من المعرفة والحرية ، وتمكين النساء في حق المشاركة المجتمعية.

وفى الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير اتضح أن الطريق الأمثل أمام البلدان العربية يتمثل في العمل على تعزيز الحكم الرشيد وإصلاح مؤسسات الدولة، وتعبئة الجماهير من خلال([1]):

- دعم المشاركة السياسية وفق هيئات تشريعية مبنية على انتخابات حرة وصادقة ذا كفاءة وفاعلية.
- العمل على وضع دساتير وإجراءات قانونية وإدارية ضامنة لحقوق الإنسان الأساسية ولاسيما حرية التعبير ومبدأ الإنصاف حيث يمثل محور لكل المنظومتين ، وإذا ما نظرنا في جوهر منظومة حقوق الإنسان لوجدنا مبدأ الحرية والتحرر الذي يسمح بالمساواة بمفهومها القانوني والسياسي([2]).

([1]) عبد العزيز الكميم : تقريرالاجتماعية، المرأة في السياسة وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العمليات الانتخابية 2003، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات . شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ،تاريخ النشر 2005 م ص 81.

([2]) آمارتيا صن : ترجمة شوقي جلال، التنمية حرية، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة ، الكويت، مايو ، 2005 / ص 16.

- دعم مشاركة النساء في المؤسسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية من خلال ما يطلق عليها اليوم(كوتا المرأة) ، والذي يعطي المرأة حقها في المناصب الحكومية المنتخبة .

العلاقة بين التنمية البشرية والمفاهيم الأخرى:

تشير البرامج والتقارير الدولية حول التنمية أن لها ارتباطات وعلاقات بالمجالات الأخرى تؤثر عليها إيجابا أو سلبا بحسب تدنى أو ارتفاع مؤشر التنمية في إدارة الحكم ومنها:

1) علاقة التنمية البشرية بالتنمية الاقتصادية:

ويقصد بها تكامل كافة القطاعات بهدف الوصول إلى وضع أفضل على كافة الأصعدة ، و القضاء على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه ، وهي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني، ولا يمكن أن تتم التنمية الاقتصادية إلا في إطار نمط إنتاج محدد سلفاً من خلال مجموعة من القوانين الاقتصادية تحدد لهذا النمط مساره, بهدف انجاز مهامه ، ولأنها مرتبطة بالإنسان فهي تحتاج إلى معطيات بشرية سياسية ، واجتماعية وغيرها([1]).

وقد ساد لعدة عقود مصطلح التنمية الاقتصادية ، والذي يمثل النمو الاقتصادي محورها الأساسي وأعتبر معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أفضل مقياس للتنمية ، وأعتبر العنصر البشري عنصراً إنتاجياً في حين يُنظر إلى النمو الاقتصادي على أنه غاية في ذاته ، ولذلك ظهرت

([1]) علي العطار: سلسلة العلوم الاجتماعية ، التنمية الاقتصادية والبشرية ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ط I ،2002 ، ص 103.

انتقـادات لتركيـز التنميـة الاقتصـادية علـى الجوانـب الاقتصـادية فقـط ، وعـدم إعطاء أهمية للجوانب الاجتماعية والإنسانية الأخرى .

ويعتبـر الإنسـان هـو أداة وغايـة التنميـة حيـث تعتبـر التنميـة البشـرية النمـو الاقتصـادي وسـيلة لضـمان الرفاهـة للبشـر, وقـد فـرض مصـطلح التنميـة البشـرية نفسـه فـي الخطـاب الاقتصـادي علـى مسـتوى العـالم بأسـرة وخاصـة منـذ بدايـة التسعينات.

ولـذلك فـإن التنميـة البشـرية تلعـب دوراً هامـاً فـي التنميـة الاقتصـادية، مـن خـلال الاهتمـام بالجوانـب السياسـية ، والبيئيـة ، والاقتصـادية ، حيـث أن الفـرد لا يسـتطيع أن يجنـى ثمـار النمـو فـي مجتمـع غيـر ديمقراطـي ولا تتـوفر فيـه الحريـة والعدالـة التـي يسـتطيع مـن خلالهـا أن يعبـر عـن رايـة الأمـر الـذي يـؤثر فـى قدرتـه علـى الإبـداع والإنتـاج ، والعمـل بقواعـد فـتح الأسـواق ، وتشـجيع المشـروعات الصغيرة والكبيرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ([1]).

كمـا أن النمـو الاقتصـادي لـيس غايـة فـي حـد ذاتـه ، بـل هـو وسـيلة لتحقيـق التنميـة البشـرية المسـتدامة ،فقـد أوضـح تقريـر التنميـة البشـرية لعـام 1996 ، أن النمـو الاقتصـادي لا يـؤدى بصـورة آليـة إلـى التنميـة البشـرية المسـتدامة ، والقضـاء علـى الفقـر، إذ نجـد علـى سـبيل المثـال أن البلـدان التـي تحتـل موقعـاً متقـدماً مـن حيـث نصـيب الفـرد مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي كثيـراً مـا يتراجـع ترتيبهـا عنـد تصـنيفها حسـب دليـل التنميـة البشـرية ، وهنـاك تباينـات تبـدوا أشـد

([1])Richard Bourne (ed.), Universities and Development (London: Association of Commonwealth Universities, 2000), 118 pp.

وضـوحا عنـد تقيـيم التنميـة البشـرية للشـعوب الأصـلية والأقليـات العرقيـة بصـورة منفصلة([1]).

ويعتبـر الحكـم الجيـد هـو الضـامن لتحويـل النمـو الاقتصـادي إلـى تنميـة إنسـانية مسـتدامة ، ولـذلك ظـل هـذا المفهـوم بحاجـه إلـى تأصـيل وخصوصـاً فـي المنطقـة العربيـة التـي تعـاني مـن ضـعف المشـاركة السياسـية ، وعـدم إعطـاء دور كـاف لهيئـات الحكـم المحلـي ، ناهيـك عـن إبعـاد مؤسسـات المجتمـع المـدني مـن المسـاهمة وعـدم تـوفر بيئـة صـالحه سياسـية وفكريـة ،واقتصـادية ، واجتماعيـة سـواء علـى صـعيد التشـريعات أو بسـبب ضـيق مسـاحة الحريـات الخاصـة والعامـة وبشكل خاص الحريات الأساسية([2]).

ويلاحـظ فـي هـذا الصـدد أن الزيـادة المطـردة فـي الـدخل واقتصـاد الدولـة ، تـنعكس مباشـرة علـى زيـادة الاسـتثمار فـي شـتى المجـالات التعليميـة والصـحية والتغذيـة ، لأنهـا تعتبـر الإنسـان وسـيلة وغايـة التنميـة ، ممـا تبـين لنـا تشـابك العلاقـة بـين التنميـة البشـرية والنمـو الاقتصـادي حيـث يـؤثر كـل منهـا علـى الأخر.

2) **علاقة التعليم بالتنمية البشرية:**

تعتبـر التنميـة البشـرية نموذجـاً تنمويـاً يتجـاوز معنـاه ارتفـاع وانخفـاض الـدخل القـومي، لأنـه يهـتم بإيجـاد بيئـة يسـتطيع النـاس فيهـا تطـوير قـدراتهم الذاتيـة ، ويعيشـون فيهـا حيـاة منتجـة مبدعـة وفقـاً لاحتياجـاتهم ومصـالحهم ، وبحسـب

([1]) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 1996م، ص23.

([2]) عبد الحسين شعبان : الحكم الصالح والتنمية البشرية ،مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية 2007/1/24

–www.mokarabat.com

التقارير الدولية ، فإن التنمية البشرية تهتم بتوسيع الخيارات أمام الناس ، من خلال قياس الصحة والانجاز التعليمي ، ومكافحة الفقر والحريات والمشاركة في صنع القرارات.

ويلعب التعليم بكل أشكاله دورا هاما في مواجهة تحديات وتلبية متطلبات التنمية البشرية ، فالقضايا المرتبطة يبعضها بشان الحكم الصالح وتخفيف حده الفقر والعدل الاجتماعي والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام ، وحماية البيئة تتطلب شراكات شاملة لإيجاد بيئة تعلم مناسبة ، ويمتلك التعليم الجامعي خاصة المحفزات اللازمة لانجاز التنمية البشرية وبناء مجتمع التعليم، فهو يمتلك الإمكانات المادية والبشرية لإجراء الأبحاث الضرورية لإنتاج المعرفة الجديدة المطلوبة وتدريب قادة ومعلمي الغد وأيضا توصيل هذه المعرفة إلى صناع القرار والجمهور ككل([1]).

ومن أهم التغيرات للتحديات والتحولات التي يواجهها المجتمع في حاضرة ومستقبلة مواكبة المتغيرات بالتنوير العلمي والاستفادة من الثورة في وسائل الانتقال ،والاتصال ،والثورة المعلوماتية ، وتقدم تكنولوجيا المعلومات ، والعولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية ،والاجتماعية ، والثقافية ومحاولات فرضها على الجميع ، والشركات متعددة الجنسيات وتأثيراتها السياسية

([1])the international Copernicus the Luneburg declaration on higher education for sustainable development the international Copernicus conference : higher education for sustainability : towards the world summit on sustainable development (rio + 10)the university of Luneburg Germany 8 – 10- oct 2001 p1

والاقتصـادية الكبيـرة ، ومحاولـة فـرض صـراع الحضـارات ومـا يـرتبط بـه مـن تقليـل شأن ثقافات معينة ، والتنمية البشرية ودورها في المجتمع ([1]).

ويعتبـر التعلـيم هـو احـد المحـاور الرئيسـية لتحقيـق تلـك التنميـة البشـرية فـي شـتى المجـالات([2]) ، الأمـر الـذي يتطلـب رفـع الحـواجز التـي تعـوق التعلـيم عـن تحقيـق رسـالته ، والـدعوة إلـى عمليـة تطـوير جـادة لنظـام التعلـيم تطـال أبعـادة ومسـتوياته المختلفـة، وتوظيفـه حتـى يـتمكن مـن أداء دوره فـي تلبيـة الاحتياجـات المتنامية لإفراد المجتمع ([3]).

وفـى ضـوء النظـرة للعلاقـة بـين التعلـيم والتنميـة أصـبح التعلـيم وسـيلة لتحقيـق أهـداف التنميـة المنشـودة ، والتـي تمثـل ضـمنيا متطلبـات التنميـة ، مـن خـلال

([1])المجالس القومية المتخصصة: تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العام، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الثامنة والعشرون، 2000–2001، القاهرة، 2001، ص 25.

(2)Howard and Sheila Bunwaree Ender, Education and Development: Beyond Access to Empowerment Christine (eds.); Zed Books Ltd., London, 1999,PP 223.

([3])أبوبكر على عليوة : تجربة الجمهورية اليمنية في مجال التجديد التربوي ، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم ، والمعهد العالي للفكر الإسلامي بالتعاون مع كلية التربية جامعة قناة السويس ، الاسماعلية ، 2–5 ديسمبر 2003م ، ص 2.

إحداث التغييرات اللازمة في القيم والسلوك وأنماط الحياة من خلال إرساء الديمقراطية ، وتحقيق الأمن البشري ، وإحلال السلام العادل في المجتمع([1]).

ويقوم التعليم الهادف والمتطور بنشر المعرفة والخبرة الفنية والمهارات اللازمة لإيجاد أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك ، ولتحسين إدارة الموارد الطبيعية والزراعية والطاقة والإنتاج الصناعي عن طريق كفالة وجود جمهور مستنير مستعد لدعم ما تتمخض عنه مختلف القطاعات من تغييرات عن طريق التنوير لان الفرد المتعلم يكون أساسيا لتنفيذ خطط التنمية الوطنية.

فالأمم ذات المستويات العالية من الأمية وذات قوة العمل غير الماهرة تمتلك خيارات اقل عند محاولتها تحقيق طموحات تنموية معينة ، وان خيارات التنمية خاصة تلك التي تمتلك تأثيرات بيئية أقل تتسع حينما يزداد التعليم.

فالتعليم يعمل على تحسين أوضاع الأسر الاقتصادية، ويخفض معدلات وفيات الأطفال، فالحديث عن التنمية يتطلب أن نضع في الاعتبار مسائل عدة مثل التعليم ، والفقر وكرامة الإنسان، والبيئة والإمكانات ، والقيم ،فالممارسة الحقيقة للتنمية تتأصل في تأكيد الروابط الطبيعية الضرورية بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لأفراد المجتمع ،والتأثير الذي تملكه هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لأفراد المجتمع.

---

(1)Brock-Utne, Birgit. 2001. Editorial Introduction to a Special Issue on Globalization Language and Education. 47(3-4): 163-184.

ويتطلب الدور الفعال للتعليم في عملية التنمية الاهتمام الجاد بتطوير التعليم بصورة مستمرة ، مع ضرورة تبوئ مكانا لائقا في عملية صنع الحضارة الإنسانية من خلال التفاعل بإيجابية بين التحديات الداخلية والخارجية ، ضرورة إحداث حراك اجتماعي في المجتمع وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية وتفعيل مشاركة فئات المجتمع المختلفة في عملية التنمية ومنها مشاركة الشباب والنساء في هذه التنمية([1]) .

ويعتبر التعليم مصدراً أساسياً وهاما لعملية التنمية ،ويعد من أهم العوامل التي تشير إلى التقدم والنمو حيث يمكن أن تساهم جودة التعليم وجعله من أولويات واهتمامات ادارة الحكم على الاستقرار الاجتماعي ([2])، وهنا يأتى دور التعليم بأشكاله ومستوياته المختلفة في تفعيل دور الأفراد في التنمية ، من خلال توسيع نطاق الخيارات المتاحة إمامهم والتخفيف من حده ما يعانونه من مظاهر الحرمان ،مع مواجهة خطر التخلف عن الركب الحضاري العالمي، وتنمية قدرات الأفراد للتفاعل بإيجابية مع التحديات الحضارية المعاصرة ([3])، بما يؤدى إلى زيادة في مؤشرات التعليم وزيادة بناء القدرات

([1]) محمد صبري الحوت & ناهد عدلي شاذلي : التعليم والتنمية ، مكتبة لأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2007 ، ص4

([2]) عفاف محمد حسين زيدان : التعليم ومشاركة المرأة في التنمية ، سلسلة مشروع وزارة التعليم العالي لنشر ألف رسالة علمية سنوية ، جامعة الملك عبد العزيز جدة 2006 ،ص 46.

([3]) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 م ، حق الفرص للأجيال القادمة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، نيوريوك ، 2002 ص 11.

البشرية([1]) ولمواجهة تحديات التنمية في اليمن يجب على ادارة شئون الدولة والمجتمع مراعاتها. وذلك من خلال معرفة ما يلي:

- **دور مؤسسات التعليم التنموية :**

تشير المراكز والأبحاث المحلية والإقليمية إلى أهمية دور التعليم المتميز بكل مجالاته في تحقيق التنمية وذلك من خلال :

1. إعداد وتأهيل الكوادر العلمية والعملية والاهتمام بالبحث العلمي وخدمة المجتمع ، لأنها تعتبر من أهم المؤسسات في تنمية المجتمع في جميع المجالات وتطويره المستمر في مواكبة الأحداث والتطورات العلمية والتكنولوجية ، وليست مهمتها محدودة بتخريج دفعات الطلاب ، بل يجب أن تكون عملية مستمرة بالمجتمع ومركز إشعاع في إعداد الكوادر التي تتحمل مسئولية التنمية الشاملة.
2. الانتقال إلى الجانب التطبيقي في خدمة الجمهور، فلم يعد دور مؤسسات التعليم قاصرا على تلقين الطلبة المعلومات النظرية التقليدية، بل لابد أن يرتبط بالمجتمع الذي توجد فيه، وان تقوم بسد احتياجاته من الكوادر العلمية عن طريق الارتباط بخطط التنمية احتياجات سوق العمل في المجتمع.
3. رفع مستوى المعرفة وتنميتها ونقلها ونشرها وإيجاد مناخ للتفكير الحر، وتفهم مشكلات المجتمع والتنبؤ بها وتقديم الحلول الملائمة لمواجهتها([1])، فقد

([1]) *Education and Development: Measuring the Social benefits Walter W. McMahon, the Clarendon Press, Oxford, 2000, pp. 314.*

صار مفهوم خدمة المجتمع عن طريق التنمية يمثل بعدا محوريا لمؤسسات التعليم العالي في سبيل تحقيق رسالة الجامعة كمعقل للفكر الإنساني ومركز رائد للتطوير والإبداع في سبيل المشاركة الفعالة في دعم مسيرة التنمية البشرية([2]).

4. أن تقوم الجامعة بعملية تطوير أساليب التدريس والبحث والتحديث وفق آليات حديثة لدراسة الظواهر المختلفة والسلبية في مجتمعنا اليمني ، ومعرفة أسبابها وتحليل مضمونها للخروج بنتائج ومقترحات موضوعية وصادقة تساهم في معالجتها والاهتمام بالبيئة المحيطة بها، من خلال التطرق إلى مشاكلها الصحية ، والتعليمية ، والاقتصادية ودراستها وفق منهجية صحيحة تساعد على الخروج بحلول مناسبة للقضاء على الظواهر السلبية باعتبار الجامعة العقل العلمي للمجتمع([3]).

([1])احمد سيف حيدر ، جامعة المستقبل وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية في الجمهورية اليمنية والدول العربية الأخرى ، المؤتمر القومي السنوي العاشر ، جامعة المستقبل في الوطن العربي ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، 27–28 ديسمبر 2003م ، ص 95.

([2])مصطفى محمد رمضان: دور الجامعة في خدمة المجتمع والبيئة، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر، التعليم الجامعي العربي أفاق الإصلاح والتطوير، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، جامعة عين شمس، 18–19 ديسمبر 2004م ، ص 555.

([3]) صالح على باصرة ، مؤتمر علمي تحت شعار" جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة" 11– 10 2010 ،عدن

المركز الوطني للمعلومات صنعاء

3) علاقة التنمية بالصحة العامة :

لقد أصبح من المسلمات أن الإنسان هو هدف التنمية وغايتها، وأن التنمية ينبغي أن تكون اقتصادية واجتماعية وبشرية. وتؤكد التنمية البشرية على توسيع خيارات البشر حيث تقاس بالقدرة على التوسع في هذه الخيارات وعلى رأسها الحياة الطويلة الخالية من الأمراض، والمعرفة اللازمة، والدخل اللازم لحياة كريمة ، لذلك كان لا بد من العمل على تسخير كافة الموارد نحو الصحة والتعليم لتحقيق الهدف الأسمى من وجود الإنسان واستخلاف الله له.

وتُظهر الكثير من نتائج الدراسات أن هناك علاقة سببية تبادلية بين الصحة والتنمية البشرية، فالصحة تؤثر بطريقة مباشرة على التنمية من خلال تأثيرها على الإنتاجية وبناء القدرات ذات الكفاءة في خدمة المجتمع، حيث أن الصحة الجيدة تعطى الفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم والعيش حياة إنتاجية أطول وكل هذه العوامل تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية، أما إذا كان تحسين الصحة ينعكس على الإنتاجية دون الجودة فان الأثر النهائي قد لا يكون في صالح النمو([1]).

---

http://www.yemen-nic.info/contents/Politics/activityofyemen/activ_details.php?ID=28875

([1]) عبد القادر محمد عبد القادر عطية : حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص 89.

وقد أضحى من المسلم به استنادا إلى العديد من الدراسات والتقارير أن الفروق في المؤشرات الصحية بين الدول وبين المجموعات المختلفة داخل الدولة الواحدة، ما هي إلا انعكاسات للفروق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه اعتبرت هذه المؤشرات مقياساً لمخرجات التنمية البشرية.

فقد أشار برنامج العمل التاسع 2001/96م لمنظمة الصحة المستمرة، أن الصحة جزء لا يتجزأ من التنمية ،بل تعتبر غاية أساسية من غاياتها ، ولذلك فقد شددت القمم والمؤتمرات العالمية المتتالية على المحددات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية والصحية ، ودورها المحوري للاستثمار في راس المال من خلال الصحة والتعليم ،كمتطلبات أساسية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

وتسعى اليمن لتحقيق أهداف الألفية للاستمرار في خفض نسبة السكان لمن يقل دخلهم على دولار إلى النصف ، مع خفض معدل الوفيات من الأطفال إلى الثلثين ، وما دون الخامسة ومكافحة الأمراض المعدية والعمل على تحسين الوضع الصحي عن طريق التنمية في مجال الصحة من خلال:

- ارتكاز الإستراتيجية الصحية على مفهوم الرعاية الصحية المستمرة على اعتبار أنها تشكل وعاء عالي لتقديم الخدمات الصحية.
- رفع كفاءة النظم الصحية وعدالة توزيع الخدمات بين المواطنين تحت مظلة التأمين الصحي لتشمل على الأقل نسبة كبيرة المجتمع.
- إيجاد آلية تمويل صحي كافية ومستدامة وعادلة مع مراعاة الاستفادة من المنح المقدمة من المنظمات الدولية في تغطية أكثر مناطق المجتمع.

- تفعيل الشراكة المجتمعية في التنمية الصحية بين كلاً من القطاع العام، والخاص ،ومؤسسات المجتمع المدني.

ومما سبق يتضح أن الطاقات الإنسانية المتعلمة والخالية من الإمراض تُمثل محور التنمية البشرية؛ أي أن التنمية تتحقق عندما تمتلك الأمة طاقات بشرية نوعية ، وكيفية ، وكمية ونشطة, وحتى لو كنا نطمح إلى إعطاء الأولوية في التنمية البشرية للجانب الاجتماعي أو الاقتصادية والسياسي ، فإن أساسها يكمن في منح الأولوية للجانب الصحي والثقافي حيث كلما ارتفع عدد العلماء ، و الباحثين، والمفكرين في مختلف المجالات يعود أثرها على المجتمع .

4- العلاقة بين الفساد و التنمية:

تشير الدلائل إلى أن الفساد وضعف التنمية وثيقا الصلة، ويعزز كل منهما الأخر ؛ إذ من المرجح أن يزدهر الفساد في ظل انتشار الفقر وارتفاع نسبة عدم المساواة بين الجنسين ، وندرة الضوابط المؤسسية على السلطات ، وعدم وضوح عملية صنع القرار ، وضعف المجتمع المدني ،ومعاناة الاقتصاديات من التدهور البيئي الشديد ، أضف إلى ذلك أن الممارسات الفاسدة تشكل عائقاً في وجه الجهود التي تبذل للتغلب على هذه المشكلات ، وفي البيئة التي تعانى من المحسوبية والمحاباة، وينظر إلى الممارسات الفاسدة على أنها جزء من الروتين المستخدم ، وهو ما يصنع حلق مفرغة تحتاج معالجتها إلى جهود منهجية بعيدة المدى.

ومما سبق يتضح أن الفساد يؤثر على التنمية البشرية ، من خلال تقويض النمو الاقتصادي ، والاجتماعي ،والثقافي على المدى البعيد ، كما يضعف الاستثمار الأجنبي والمحلي عن طريق الحصول على مزايا اقتصادية

دون مراعاة مصلحة المجتمع ، ما يخلق جواً من عدم الثقة ، ويقلل الحوافز المشجعة للمستثمرين المحليين و الأجانب لجذبهم للاستثمار في المشاريع التي ستعمل على رفع مؤشر التنمية والنمو الاقتصادي.

ومن أهم أوجه العلاقة بين الفساد و التنمية:

- **الفساد والفقر :** عادة ما يعزز الفساد والفقر بعضهما البعض ، ومن المحتمل أن تعاني البلدان المصابة بالفقر البنيوي من الفساد المنهجي ،لان الفساد هو احد العوامل التي تفاقم الفقر في بلدان تكافح في ظل ضغوط النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي ، وعلى نحو بديل من الممكن أن تصبح البلدان التي تعاني من الفقر المزمن تعتبر تربةً خصبةً لفساد المنهجي.

- **الفساد والحكم الرشيد:** أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ورقة سياسات رسمية بعنوان "محاربة الفساد لتحسين إدارة الحكم في سنة 1998، ركزت على أهمية التعامل مع الفساد بوصفة معول الهدم في طريق التنمية ، فقد أشار البنك الدولي في إصداره بعنوان " تقييم المعونات – ما ينجح؟ وما لا ينجح؟ ولماذا؟ إلى أن الفقر لا يمكن مواجهته بشكل فعال ما لم تلتزم الحكومات بالعمل على مكافحة الفساد، وأكدت المذكرة التطبيقية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مكافحة الفساد "أن الفساد يقوض الجهود التي تبذل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بإضعاف القواعد المؤسسية والمساءلة والشفافية والنزاهة في المؤسسات العامة ([1]).

([1]) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : مدخل إلى موضوع الفساد والتنمية ،نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ديسمبر 2008 ص 19،UNDP.

وقد أكدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مكافحة الفساد على ضرورة الالتزام بتنفيذ صلاحيات برنامج بشان الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة وتعد مكافحة الفساد من أجل فاعلية التنمية([1])،وذلك بالتعاون مع الدور الذي تبذله وزارة التخطيط والتعاون الدولي في ترسيخ آليات الحكم الجيد ، وذلك من خلال الدور الذي تقوم به تجاه التنمية البشرية وفق الاستراتيجيات والخطط المرسومة.

5- دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في التنمية البشرية (2) :

تعتبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي بوابة التنمية للداخل والخارج من خلال إجراء البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية وإعداد استراتيجيات التنمية ، والعمل على تحديد سياسات تنمية القطاع الخاص وتوفير البيئة المناسبة لاستثماراته ، بالإضافة إلى إعداد المؤشرات الكلية للخطط الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل بما تشتمل عليه من أهداف وسياسات بمشاركة الوزارات والقطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وبما ينسجم والاستراتيجيات والرؤى المستقبلية ، كما تعمل الوزارة على مساعدة السلطات المحلية في إعداد الخطط والبرامج المحلية ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

وتحدد الوزارة احتياجها السنوية من المخصصات المالية المحلية لتنفيذ التزاماتها تجاه شركاء التنمية والمانحين وتتولى توزيعها على المشاريع بغرض تحقيق

([1]) انظر الملحق رقم ( ) الشكل يوضح الروابط بين الفساد والفقر "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ديسمبر 2008 ص 15

(2)وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، وثيقة قانون تأسيس الوزارة ، الجمهورية اليمنية، صنعاء، المركز الوطنى للمعلومات ، رئاسة الجمهورية ، 2008، ص34.

/www.yemen.gov.ye/portal/mpic2012

بلوغ المؤشرات المستهدفة في الاستراتيجيات والخطط والبرامج، وتنفيذ التزامات الدولة تجاه المانحين من خلال توفير البيئة المناسبة للاستثمار، وتحقيق التوازن في النمو بين الأقاليم واستهداف مناطق الحرمان بالإضافة إلى تمكين السلطات المحلية من بلوغ أهداف ومؤشرات الرؤى الاستراتيجية والاستراتيجيات الخاصة (كاستراتيجية التخفيف من الفقر) وخطط وبرامج التنمية في مجال البنية التحتية والخدمات الأساسية بدرجة رئيسية.

وتقوم الوزارة بتقديم المشورة العلمية والرأي الفني في المجال الاقتصادي والاجتماعي لمختلف القطاعات الاقتصادية والسلطات المحلية من خلال تحدد الوزارة أولويات المشروعات للاستثمار الخاص والتي تمثل حاجة خاصة للدولة وتقترح الحوافز والمزايا المشجعة على جذب المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار فيها بالإضافة إلى تأهيل وتصنيف وتسجيل الشركات الاستشارية في مختلف المجالات ، عن طريق شبكة ونظام للمعلومات وتجهيزات فنية ونظم فرعية وبرامج وشبكات فرعية بصورة تؤمن تحقيق أهداف التنمية و المتابعة والتقييم على مستوى تنفيذ الخطة التنموية وتبادل المعلومات مع القطاعات الاقتصادية والسلطات المحلية بما يتفق والمتغيرات الدولية وتعزيز اللامركزية المجتمعية.([1])

ويتضح مما سبق أن التنمية البشرية لا يمكن تحقيقها بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا من خلال المشاركة المجتمعية وتطبيق آليات الحكم الجيد والتي تتسم بالمشاركة والشفافية وسيادة حكم القانون والذي سيكون له مدلولات كبيرة في تحقيق التنمية المجتمعية .

.([1]) وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، اللائحة الداخلية ومهام الوزرة وأهدافها ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية ، المركز الوطني للمعلومات ، 2010م . ص 5.

الوحدة الخامسة

متطلبات ومقومات التنمية البشرية في البلاد العربية

الوحدة الخامسة

متطلبات ومقومات التنمية البشرية في البلاد العربية

تمهيد:

التنميــة البشــرية موجهــة الــى الإنســان باعتبــاره الــراس المــال الاجتمــاعي الــذي يســاهم فــي تنميــة المجتمــع مــن خــلال بنــاء القــدرات لديــه وتوســيع نطــاق خياراتــه فــي جميــع الميــادين الاقتصــادية ،والاجتماعيــة والثقافيــة والسياســية ، ولــذلك أشــتمل هــذا الفصــل علــى مقومــات التنميــة البشــرية فــي الــيمن وذلــك مــن خــلال تعزيــز المشــاركة المجتمعيــة والعمــل علــى اســتيعاب المــوارد البشــرية لتكــون أداة فعالــه فــي البنــاء والتنميــة وذلــك للقضــاء علــى البطالــة والأميــه والفقــر مــع العمــل علــى معرفــة المقــاييس الدوليــة لمؤشــرات التنميــة مــن خــلال ماجــا فــي البنــك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،

1-1 دعم وتعزيز المشاركة المجتمعية:

وتعنى أن يكون هناك علاقة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني ، والدولة في جو من المشاركة والشفافية لتأمين جو تنافسي سليم لا يشوبها علاقات فساد من أجل الحفاظ على مواقع مميزة لبعض المجموعات، فمبادئ الحكم المؤسسي ، والمساءلة ، والشفافية يجب أن تطبق بشكل صارم، ليس فقط على أعمال الدولة على حده، وإنما على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وتهــدف هــذه الشــراكة إلــى إيجــاد رؤيــة تنمويــة طويلــة الأمــد وإســتراتيجية لانتشــال الاقتصــاديات الضــعيفة مــن حالــة التنميــة الناقصــة أو المشــوهة، إلــى حالــة التنميــة الشــاملة المســتدامة ، كمــا تعمــل علــى زيــادة الــوعي فــي مســؤوليات

القطـاع الخـاص فـي خلـق فـرص العمـل، واسـتخدام الكفـاءات البشـرية، ووقـف هجرة الأدمغة([1]).

وتقـوم الشـراكة المجتمعيـة وفـق إدارة الحكـم علـى بنـاء القـدرات كشـرط للتنميـة البشـرية الـذي يجـب أن يكـون النـاس هـم مركـز التنميـة ويجـب أن تكـون التنمية للبشر وبواسطة البشر ومن اجل البشر.([2])

2-1 استيعاب الموارد البشرية :

تعتبـر البطالـة ، وهجـرة الأدمغـة المؤهلـة الوطنيـة الـى البحـث عـن الحيـاة الكريمـة مـن أهـم أسـباب تـدهور التنمية والاقتصـاد فـي الـدول النامية ومنهـا الـيمن حيـث تقـف عائقـاً أمـام التنميـة بشـكل كبيـر ، فـالكثير مـن الكفـاءات تتـرك أوطانهـا وتخـرج بحثـا عـن العمـل فـي الأقطـار الأخـرى ،بسـبب الأوضـاع الداخليـة سياسـيا واقتصـاديا، لـذلك لابـد مـن وضـع سياسـات اقتصـادية عبـر حـوار متواصـل وشـفاف بـين منظمـات أربـاب العمـل والمهـن الحـرة والنقابـات وأجهـزة

([1])هاني حرب : المنتدى العربي حول ، الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل ،"دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية" ، في الوطن العربي ((الرباط / المملكة المغربية، 21 – 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2008ص 15–16.

([2]) مفهوم تنمية البشر : أي الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والمستوى الاجتماعي للبشر حتى يتمكن من أداء دورهم في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويطلق عليها تنمية الموارد البشرية .

- التنمية بواسطة البشر:ن يشارك الناس مشاركة كاملة في تخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها ،أي ضرورة إشراك البشر في صنع القرارات في كافة المجالات وعدم الاكتفاء بتنفيذهم لها .
- التنمية من اجل البشر : يجب أن يكون الهدف الأساسي من التنمية هو تحقيق الرفاهية والسعادة للبشر.

الدولة، بما فيها البلديات والهيئات المحلية والمؤسسات التربوية، للقضاء على هاتين الظاهرتين السلبيتين ، كما يجب وضع ضوابط ولوائح للمؤهلين الذين انفقت عليهم الحكومة الاموال الكبيرة وبالتالي يتركون اعمالهم الحكومية ويذهبون للعمل الخاص سواء داخل اليمن او خارجها.

فعندما تقوم الحكومة بمسئوليتها وبشفافية لاشك انها ستحقق التنمية وتعمل على حل كل المشكلات التى تواجه الاقتصاد والسياسة والتعليم ،وهذا ما يصب تماماً في إرساء دعائم التنمية المستدامة، وهناك الكثير من التجارب الناجحة في الدول الصناعية ، كما في بعض الأقطار النامية، وتضمن هذه التجارب إقامة شراكة (Partnership) بين كل أطراف المعادلة التنموية المذكورة سابقاً، وبخاصة على صعيد القضاء على البطالة، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وعدم استغلالها عشوائياً، من قبل القطاعات الثلاثة ، وهذا يتوجب نشاطات تنموية جديدة ترفع من مستوى المعيشة، وبخاصة في الأرياف والأحياء المدنية الفقيرة ، ودعم المشروعات الصغيرة وفق دراسات وخطط مسبقة للاستيعاب.

وقد اقترحت دراسة حكومية يمنية إنشاء هيئة وطنية للتشغيل وتنمية الموارد البشرية، تُشرف على التدريب وإعادة التأهيل لتحقيق ميزة تنافسية للعامل اليمني في الداخل والخارج، خصوصاً في أسواق مجلس التعاون الخليجي ، وأشارت إلى إمكانية تدريب 225 ألف عامل يمني خلال ثلاث سنوات، والى أن المملكة العربية السعودية يمكنها استيعاب نحو 10 آلاف عامل شهرياً إذ أنها ستُنشئ ست مدن صناعية، كما أن قطر تحتاج إلى مليون عامل لتنفيذ مشاريع في مجال الإنشاءات والبناء التي تتطلّبها بطولة كأس العالم في كرة

القدم عام 2022، إضافة إلى تغطية حاجات السوق المحلية من اليد العاملة الماهرة([1]).

ويتضح مما سبق انه لابد للمؤسسات التربوية والجامعية و المهنية، من أن تكون طرفاً أساسياً في هذه الصيغ التعاقدية للشراكة، لأن الكثير من خريجي تلك المؤسسات لا يجدون فرص العمل ، فما فائدة مخرجات تلك المؤسسات بدون عمل؟ بل ينبغي أن تكون مناهجها وتطبيقاتها تصب في احتياجات القطاع الخاص المحلي أو الشركات الأجنبية لتعدل من برامجها ومناهجها لتتكيف مع احتياجات القطاع الخاص، كما عليها أن تعرض على القطاع الخاص خدماتها في مجال الأبحاث والتطوير، وتحسين جودة الإنتاج.

2-2-1 الاستخدام الأفضل للموارد المالية:

لا بد من الإشارة إلى ظاهرتين سلبيتين مهمتين يجب التغلب عليهما، الأولى تتعلق بقصور الأنظمة المالية والنقدية والمصرفية ،أما الثانية تتعلق بقصور السياسات الضريبية ، حيث أن السياسات المالية والمصرفية ليست هادفة إلى تشجيع توظيف المدخرات في المجالات التي تدعم التنمية المستدامة، التي لا تتناسب وعادات ومعايير منح التسليف والتمويل من قبل المؤسسات المصرفية والمالية المحلية،فهذه المؤسسات تتخصص بشكل شبه حصري في تمويل المشاريع التجارية والعقارية والسياحية بالأساليب التقليدية، وكما هو معلوم فلا يتوفر في اليمن ،ما يسمى بالرأسمال "المغامر" أو الريادي الطابع (venture capital)، كما لا تتوفر أساليب التمويل للنشاطات العلمية والتقنية.

([1])إبراهيم محمود : اليمن يخطط لإنشاء هيئة وطنية للتشغيل ، دار الحياة اللندنية ، بتاريخ / 17 يناير 2012.

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/351338

وتعتبر الإدارة المالية جزءا من الإدارة الشاملة ، و يناط بها عادة مسؤولية إدارة أمورها المالية بالتنسيق مع الوظائف الأخرى للإدارة، و أهم ما تتولاه الإدارة المالية هو تخطيط لتوفير الأموال بالكميات الكافية في المواعيد المناسبة و بالتكاليف المقبولة لغايات الاستثمار القادر على تحقيق العائد المناسب، بالإضافة إلى تولي الرقابة على استخدامات الأموال و مصادرها([1]).

لا زالت هناك كثير من العقبات الإدارية التي تقف أمام قيام السوق المالية في اليمن ؛وذلك بسبب عدم وضوح القوانين المتعلقة بإنشاء السوق المالية والمؤسسات المالية الأخرى ، إضافة إلى تفشي الفساد الإداري والوساطة مما يؤدي إلى عرقلة عملية إنشاء وتأسيس الشركات وعدم إعادة المبالغ المقترضة من المصارف ، إضافة إلى تعقيد الإجراءات وعدم تبسيطها ، مما يؤدي إلى ضعف الحافز لدى المستثمرين بتكوين شركة مساهمة كذلك انعدام مبدأ الشفافية وصعوبة الحصول على البيانات والمعلومات التي يطلبها المستثمرون والتي يحتاج إليها صغار المدخرين ، الأمر الذي يجعلهم مترددين باستثمار أموالهم في الأوراق المالية وتفضليهم لاستثمارها في مجالات أخرى ، وعدم توفر الكوادر المؤهلة القادرة على العمل وإدارة السوق المالية([2]).

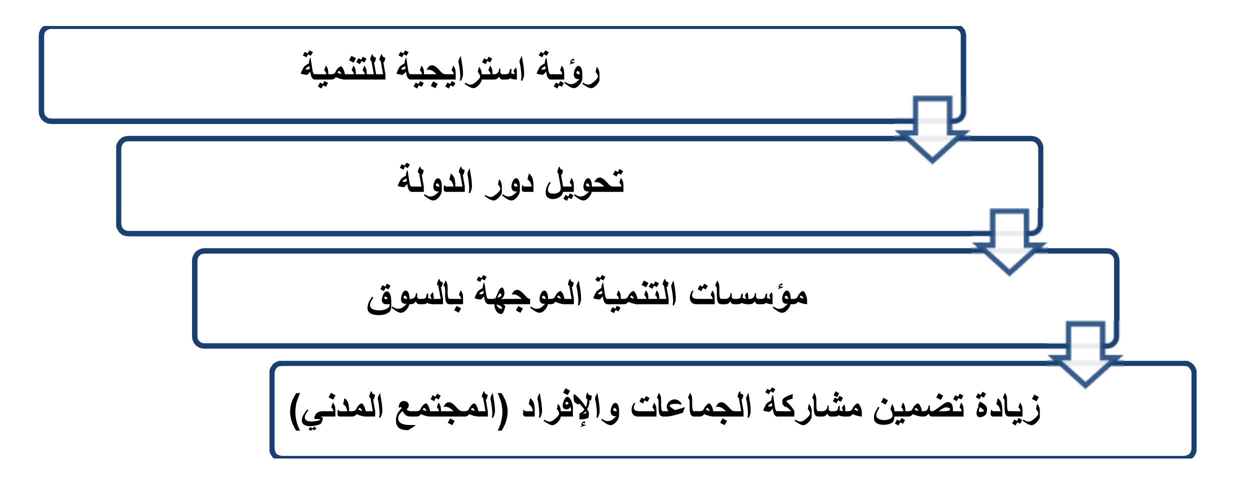
ويعتمد تطبيق السياسة الفعالة على عناصر معينة مثل الهيكل المؤسسي وكفاءة الإدارة والمساءلة العامة للمنظمات التنفيذية ومن خلال المنظومة العامة لإدارة الحكم ، والتي تظهر أو تشخص الكيفية التي تعمل على توزيع

([1]) مفلح عقل :مقدمة في الإدارة المالية ، موقع مفلح عقل المدير إقليمي تنفيذي – الإدارة العامة/ البنك العربي مسئول عن فروع الأردن، بتاريخ 2010/3/1
http://www.muflehakel.com/mokadema%20fe%20aledara/mad7'al_ela_aledara_almaleh.htm

([2])جميل العريقي : السوق المالية في اليمن الإشكالات والتوقعات ، ماجستير ، المركز الوطنى للمعومات ، رئاسة الجمهورية ، صنعاء ، 2002 , ص1.

وممارسة السلطة والمساءلة ، قد لاقت اهتماما متزايدا من قبل خبراء التنمية باعتبارها محددا من محددات النمو والتنمية وتوصلوا إلى أن السياسات الجيدة تأتي نتيجة الحوكمة الجيدة ([1]).

شكل رقم (4- 3) يوضح دور الدولة الجديد الموجهة نحو الشراكة .



المصدر: أحمد صقر عاشور: تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية، 2005م ص10.

وقد تركزت الإصلاحات التي يفترض أن تقوم بها اليمن على الخدمة المدنية ،والنزاهة وتفعيل الحكومة الالكترونية، ودور القضاء والقانون وأهمية الشراكة المجتمعية وذلك من خلال :

- التكامل مع الإطراف الفاعلة والرئيسية من خلال مشاركة الدولة للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام في تنفيذ البرامج.

([1])احمد صقر عاشور: تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية، الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، البحر الميت، الأردن 6-7 فبراير 2005م ص10.

- التكامل مع جهود التعاون الإقليمية العربية كما تدعو إلى التكامل مع الجهود الوطنية في تحقيق التنمية ([1]).

مقاييس التنمية البشرية في اليمن (دراسة حاله)

أصبح موضوع التنمية البشرية الأكثر استهدافا من قبل كافة الدول والمجتمعات في العالم، وذلك لصلته الوثيقة بالعملية الكلية للإنتاج، ففي غياب التنمية البشرية لا يكون المجتمع قادرا على القيام بوظائفه الطبيعية في المجالات المختلفة. وتتوقف عملية التنمية البشرية في أي مجتمع من المجتمعات على توافر العديد من العناصر التي بدونها لا يتم الوصول إلى المستويات المرغوبة للتنمية من جهة، ويظل المجتمع في مكانة متخلفة مقارنة بغيره من المجتمعات التي استغلت العناصر المتوافرة لتحقيق التقدم التنموي المطلوب من جهة أخرى([2]).

وتعدد أشكال التنمية البشرية حيث تشتمل على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها من الجوانب المختلفة للتنمية المرتبطة بعضها البعض بشكل لا يتيح تطوير أحدها بمعزل عن الآخر، الأمر الذي يتطلب توفير الظروف المناسبة لتكون عملية التطوير عملية شاملة تستند إلى أسس علمية واضحة ومنهجية مجربة تتضمن آلية فعالة تتحكم بطبيعة العلاقات الحيوية بين الجوانب التنموية المختلفة.

كما أن قياس التقدم التنموي في أي مجال من المجالات يتطلب وجود أدوات للقياس تمكن من التعرف على مدى التقدم نحو الأهداف المرسومة

([1]) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، الأردن, www.arabgovinitetive.org

([2]) كمال صالح: نحو تطوير مؤشرات للتنمية البشرية، خاصة بالدول العربية، المؤتمر الإحصائي العربي الأول عمان الأردن 12–13 نوفمبر 2007 ص 457.

التي تسعى الخطة التنموية إلى تحقيقها، وتشتمل أدوات القياس عادة على المنتج الذي تم تحقيقه في كل مرحلة من مراحل التنفيذ، وكذلك على مؤشرات تتيح التعرف على مدى القرب من الهدف المرسوم في الاستراتيجية .

وعليه فإن دليل التنمية ومقاييسه تكون على معرفة بالأوضاع المحيطة بكل مرحلة من المراحل التي تتضمنها الخطة التنموية، وقد تختلف المقاييس والأدوات اللازمة لقياس التقدم تبعا لاختلاف طبيعة المراحل، كما قد يكون المقياس المستخدم لقياس التقدم في مرحلة ما غير صالح للاستخدام في مرحلة أخرى ومن هذه المقاييس الدولية ما يلي :

1- دليل التنمية البشرية (HDI) :

يستخدم هذا المقياس لقياس معرفة ،مستوى المعيشة ،وطول العمر ، والتحصيل العلمي ، فقد تضمن التقرير الأول للتنمية البشرية الذي نشر في عام 1990 مقياس دليل التنمية البشرية (HDI)*([1])، **مقياساً** يعكس التنمية البشرية بشكل عام، ويتكون الدليل من ثلاثة عناصر رئيسية هي: مدة البقاء على قيد الحياة ، والمستوى التعليمي ، ومستوى المعيشة. وقد تم تلخيص هذه الأبعاد الإنسانية الواسعة –لأغراض القياس– بأدلة ثلاثة[2].

- دليل توقع الحياة وقت الولادة. مشترك يعكسيم معبرا عنه بمعدل مشترك يعكس معدل تعلم البالغين ومعدل الالتحاق في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي.

- دليل المستوى المعيشي معبرا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (محولا إلى الدولار باستخدام القوة الشرائية). وبغض النظر عن أن

([1]) مصطلح دليل التنمية البشرية (Human Development Index) (HDI) هو الذي يقيس اداء مختلف الامم والاقاليم ويتضمن ثلاثة ابعاد اساسية للتنمية البشرية ، الحياة المديدة فى صحة جيدة ،والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق ترجمة وحدة المعلومات للمنطقة العربية ، تقرير التنمية البشرية فبراير 2003 ، معجم التنمية البشرية،2003

(2)انظر الجدول رقم (22) في المحلق رقم (1) يوضح دليل التنمية البشرية في اليمن

الدليل هو دليل عام وتلخيصي يمكن استخدامه في أي دولة من الدول، فإنه أصبح بالإمكان التعرف على مكانة أي دولة من الدول من حيث درجة التنمية البشرية مقارنة بالدول الأخرى حسب الافتراضات التي استند إليها الدليل([1]).

وقد تم استنباط عدد من الأدلة بعد ذلك كدليل التنمية للنوع الاجتماعي (gender) الذي قدم في عام 1995، واستخدم في حسابه نفس المتغيرات التي استخدمت في حساب دليل التنمية البشرية ولكن باختلافات بسيطة في توقع الحياة وقت الولادة والمستوى التعليمي والدخل لتعكس التباينات بما حققه الرجل والمرأة في العناصر الرئيسية التي يتكون منها دليل التنمية البشرية.

2- دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع(1995) :

ويقصد مقياس تمكين النوع الاجتماعي (GEM)*([2]) الذي يعكس عدم المساواة بين الجنسين في الجوانب الاقتصادية والمشاركة السياسية واتخاذ القرارات، وقد بني الدليل باستخدام متغيرات استنبطت بشكل واضح لقياس القوة النسبية التي حققها كل من الرجل والمرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية. ويأخذ المقياس بالاعتبار نسبة النساء في البرلمان، ونسبة النساء في المواقع الوظيفية الإدارية، ونصيبهن النسبي في المهن المتخصصة والفنية، بالإضافة إلى دخلهن مقارنة بدخل الرجال. مكافحة

([1]) على لطفي : فلسفة التنمية البشرية ، القاهرة ، 1993م ص 5 .

([2]) دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع (GEM) **(Gender empowerment measure)** هو مؤشر لقياس اللامساواة بين الجنسين قي ثلاثة أبعاد أساسية للتمكين وهي المشاركة في صنع القرار ، ، ترجمة وحدة المعلومات للمنطقة العربية ، تقرير التنمية البشرية فبراير 2003 ، معجم التنمية البشرية،2003 ص 17.

الفقر دليل التنمية للنوع الاجتماعي، فإن مقياس تمكين النوع الاجتماعي يظهر عدم المساواة في الفرص في بعض المجالات المختارة([1]).

3- دليل الفقر البشري(HPI)[2]: 1997

مكافحة الفقر كمقياس لخصائص متعددة بهدف الوصول إلى دليل عام للتعرف على الفقر في منطقة ما، ومكافحة الفقر في ثلاثة جوانب حياتية تم تحديدها في دليل التنمية البشرية هي مدة الحياة والتعلم والمستوى المعيشي، ويعكس الوجه الأول للحرمان فرصة البقاء على قيد الحياة من خلال الوفاة في عمر مبكر نسبياً، بينما يعكس الوجه الثاني للحرمان من المعرفة من خلال الاستبعاد من عالم التعلم والاتصال والتواصل، في حين يركز الوجه الثالث من الحرمان على عدم وجود مستوى معيشي مقبول من خلال التخصيص الاقتصادي الكلي([3]).

وقد تم تقسيم دليل الفقر البشري في عام 1998 إلى دليلين هما: دليل الفقر البشري الأول HPI-1 الذي يستخدم لقياس مدى انتشار ظاهرة الفقر في الدول النامية ودليل الفقر الثاني HPI-2 الذي يستخدم لقياس الفقر في الدول المتقدمة. ولا شك أن هذه المقاييس – بعضها لا يزال مجالا للتطوير والتحسين– قد وفرت إمكانيات أكثر عمقاً لدراسة أوضاع التنمية البشرية ، من خلال توسيع الأبعاد المتعلقة بالخيارات والقدرات البشرية من جهة،

([1]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نوع الجنس والتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية لعام 1995م، القاهرة، ص130 –132.

(2) دليل الفقر البشري 1997، معجم التنمية البشرية ، ص 20.(Human Poverty Index (HPI

([3]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ،أهداف التنمية للالفيه ،تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية ، 2003القاهرة ، م ص 342.

والأبعاد المتعددة للحرمان والتي منها الفقر والأوضاع الصحية الخطرة والأمية والفقر البيئي([1]).

أولويات التنمية في اليمن بعد ثورة الشباب حيث تعمل ادارة الحكم فى اليمن فى المرحلة القادمة على الاتي :

1- مكافحة الفقر والبطالة :

حيث يعرف الفقر بأنه عدم توفر الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، أي الوصول إلى مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية مثل الحرمان من الغذاء والماء والمسكن والتعليم الضروري لإدامة الحياة دون عناء شديد([2]).

وقد اجمع الفقراء نساءً ورجالاً في المناطق التي تم النزول إليها على أربعة أسباب رئيسية، هي عدم توفر فرص العمل تمكنهم من الكسب للموارد والأصول مثل الأراضي الزراعية ، كما اتضح انه غالباً ما تعتمد تلك المجتمعات الفقيرة على أنشطة موسمية ، والذي يعكس تدني فرص العمل وانخفاض عائدها المادي ، مما يجعل المجتمعات في حاجة وعوز مستمرين ، ويأتي ارتفاع الأسعار وندرة الموارد المائية والجفاف في المرتبة الثالثة بالنسبة للرجال والنساء على السواء ، كما أعطى اغلب الرجال أهمية مماثلة لضعف القدرة الإنتاجية للأصول والموارد المحدودة التي يمتلكها الفقراء كصغر الحيازة الزراعية وتعرضها للكوارث أو للتقسيم وكذلك عدم امتلاك وسائل إنتاج زراعية حديثة، أما النساء فقد أفادت الأغلبية أن كبر حجم الأسرة يعد عاملاً

([1]) انظر جدول رقم (22) في الملحق (1) دليل التنمية البشرية HDI ودليل التنمية للنوع الاجتماعي GEM ودليل الفقر البشري الأولHPI-1 والثاني HPI.

([2]) محمد سمير مصطفى : الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي، أعمال المؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة 19–20 ابريل 2007 ص 211.

رئيسا للفقر بالإضافة إلى الأمية ، وما ينتج عنها من عجز عن الحصول على فرص عمل ([1]).

يأتي الالتزام الأول والأساسي في مكافحة الفقر من التمسك بالدين الإسلامي عقيدة وشريعة ومنهاج حياة، والذي يدعو إلى وجوب القضاء على الفقر ، وضمان عدالة توزيع خيرات وثروات الأمة. وتتجسد العقيدة في الفرائض الدينية وعلى رأسها الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة. كما يبرز التزام الحكومةالمعوقات،ي مكافحة الفقر، من خلال التزامها القانوني والسياسي المتمثل بدستور الدولة والذي ينظم حقوق وواجبات كل من الدولة والمواطن ويكفل للمواطن حياة حرة وكريمة خالية من العوز والحاجة كحق من حقوقه. ويعد انتهاج الحكومة الديمقراطية والتعددية السياسية الأساس القوي والضمانة لاستمرارية تلك الحقوق باعتبارها حقوقاً واجبة الأداء.([2])

وتواجه اليمن العديد من المعوقات ،مما سبب زيادة في حالات الفقر وصعوبة الحياة المعيشية لقطاع كبير من السكان، فمن نتائج مسح ميزانية الأسرة (1998) تبين إن نسبة 41.8% من السكان(6.9 مليون نسمه) يقعون تحت خط الفقر الوطني ونسبة 17.5% تحت خط فقر الغذاء، وجاءت نتائج بيانات مسح ميزانية الأسرة لعام(2005–2006) لتظهر تحسن في مؤشرات الفقر مقارنة مع مسح 1998م، أنخفض الفقر، حيث تناقصت النسبة المئوية للفقراء من 41.8% عام 1998م إلى 34.8% عام 2005–2006م، ولكن ظل عدد الفقراء في حدود السبعة ملايين نسمة ، وذلك بسبب تأثيرات النمو السكاني المرتفع في بلادنا وخطورته على خطط وبرامج التنمية، إضافة إلى

([1]) تقرير التنمية البشرية في اليمن 2005، واقع الفقر في اليمن المركز الوطني للمعلومات، رئاسة الجمهورية 2005 .66ص.

([2]) التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن ، 2008 م ص 12 /13.

عدم تطبيق آليات الحكم الرشيد لاشتمالها على برامج مكافحة الفساد ومحاربة الفقر والعدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل للأسرة الفقيرة ([1]).

فيأتي هنا دور للدولة وذلك بالإسهام الفاعل في تنمية الموارد البشرية وبضرورة تخفيف المعاناة المعيشية عن الناس وخاصة الفئات العاطلة عن العمل وذوي الدخول المحدودة، وذلك من خلال اهتمام وعناية أكبر لتعزيز قدرات وإمكانيات تلك الفئات في الإنتاج والمشاركة في التنمية، بالإضافة إلى تطوير شبكة الأمان الاجتماعي ، والعمل على تطبيق ما تضمنته الخطة الخماسية الثانية من أهداف وسياسات تستهدف معالجة أسباب الفقر وتخفيف آثاره([2]).

وقد صادقت الحكومة اليمنية على غالبية المعاهدات والمواثيق الدولية ابتداءً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الحقوق المدنية والسياسة، وميثاق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وإزالة كل أنواع التمييز ضد المرأة، وحماية حقوق الأطفال والعمال. حيث شارك اليمن في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي انعقدت في "كوبنهاجن" في مارس 1995، واعتبر اليمن مقررات تلك القمة جزءاً من التزاماته الوطنية، وخاصة ما يتعلق بمكافحة الفقر التي أضحت في صلب السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد([3]).

2- **تعزيز خطط واستراتيجيات التنمية والحكم الرشيد:**

([1]) نتائج مسح ميزانية الأسرة في اليمن ، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي .

([2]) وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، إستراتيجية التخفيف من الفقر ، مرجع سبق ذكرة .ص 1.

([3]) القمة العالمية للتنمية ، كوبنهاجن ، مارس ، 1995م ، مصادقة اليمن على المواثيق الدولية ، مثل ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، ومكافحة الفقر ، ص 44.

تعتبر مساعدة المانحين في اليمن للتخفيف من الفقر وتحسين مستوى المعيشة دعما لتنفيذ إستراتيجية التخفيف من الفقر ابتداءً من عام 2003 ولمدة ثلاث سنوات متداخلة مع السنوات الثلاث الأخيرة للخطة 2003-2005، والذي يعزز الترابط بين أهداف وسياسات كل من الخطة والإستراتيجية، تحت وإشراف والمراقبة من المانحين([1])،

فقد صدر القرار الجمهوري(185) لسنة 2004م بشأن تشكيل اللجنة العليا لإعداد الخطة الخمسية الثالثة ،وقد تضمنت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر(2006 -2010م) العديد من المرتكزات الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر وتعميق الإصلاحات الاقتصادية ورفع كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري للدولة، وتعزيز دور السلطة المحلية، إلى جانب تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً وتقوية الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المانحة([2]).

والتي أكدت على أهمية الالتزام بالمنهجية العلمية وتجسيد مبدأ المشاركة في كافة مراحل ومستويات إعداد الخطة لضمان المساهمة الفاعلة لكل شركاء التنمية ، وقد اعتمدت "إستراتيجية التخفيف من الفقر (2003-2005)" منظومة الإدارة والحكم الصالح كأحد الاستراتيجيات الناجحة في سبيل التخفيف من ظاهرة الفقر في اليمن، من خلال توفر الحكم الجيد والإدارة الكفؤة والمؤسسات المستجيبة لاحتياجات أفراد المجتمع يعتبر شرطاً ضرورياً

([1]) محمد على قحطان :المؤشرات الاقتصادية للفقر في مدينة تعز ، المجلة العلمية كلية التجارة جامعة أسيوط، العدد 40 يونيو 2006م ص 116 .

2 تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجمهورية اليمنية حول الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر 2006-2010 ، نشر بتاريخ 13/ 3/ 2006،صحيفة 26 سبتمبر العدد1264

http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=26711

لنجاح جهود التخفيف من الفقر، ولهذا تسعى الحكومة لتطوير المجالات المتعلقة بهذا الجانب من خلال مقاربات متعددة هي إصلاح الخدمة المدنية وتعزيز الديمقراطية والعمل تطبيق القوانين والأنظمة بالإضافة إلى الدفع بالسلطة المحلية واللامركزية وتشجيع دعم المؤسسات الحكومية والأهلية المناصرة للفقراء([1]).

ويشير تقرير البنك الدولي حول النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية" المصادر، العوائق، والإمكانيات" الصادر عام 2002، إلى أن مستوى أداء بنية الحكم الصالح في اليمن كان ضعيفا، فحين تم تحديد مركز اليمن في دراسة كبيرة شملت 188 بلدا في العالم عام 2001 من خلال ستة أبعاد لأساليب الحكم المتبعة جاءت اليمن ضمن مجموعة الدول التي تشكل 25% من العينة، والتي حصلت على أدنى مستويات.

كما تؤكد تقارير التنمية الإنسانية العربية المتعاقبة على أهمية قيام نماذج الحكم الصالح على مقاربات وممارسات محلية تستلهم الطبيعة الخاصة بكل بلد على حده، مع التأكيد على ضرورة النظر بايجابية وانفتاح إلى التجارب الإقليمية والعالمية الناجحة.

ولنجاح دور إدارة شئون الدولة والمجتمع في التخفيف من الفقر يجب على إدارة الحكم اتخاذ بعض الاعتبارات اللازمة لذلك منها :

- التحرك السريع للتخفيف من الفقر عبر شبكة الأمان الاجتماعي ،مع توسيع حجم هذه الشبكة وتطوير أدائها وتيسير التعامل معها .

([1]) الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2005، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، اليمن، صنعاء ، مكتبة الوزارة ، ص 50 .

- الاستثمار في التنمية البشرية والتغذية والصحة والتربية والمياه والصرف الصحي لتعزيز قوى عاملة يمكنها من الإسهام بفاعلية في الاقتصاديات القومية([1]).
- تمكين الفقراء من الأصول الاقتصادية (السكن /أراضي زراعية/ معدات) والأصول الاجتماعية والسياسية (تفعيل مشاركة الفقراء أنفسهم في العمل نحو تغيير وتطوير واقعهم وتحسين معيشتهم، أي ألا يكونوا جانب متلقي وسلبي، وهذا يتطلب بناء القدرات للفقراء (التأهيل الثقافي والمعرفي والمهارات)وهى العملية التي من شأنها توسيع الخيارات أمام الفقراء في تعدد وتنوع وسائل تقديم الخدمات وفرص العمل والإقراض والتأهيل([2]).
- إصدار التشريعات وقوانين داعمة للفقراء تؤكد اعتماد الحكومة سياسية مناصرة لهم تتضمن مميزات للفقراء في الإقراض والإعفاءات الضريبية والجمركية وحق تأسيس الجمعيات والإسهام في تمويلها ودعمهم سياسيا في التصويت والترشيح في الانتخابات المحلية والنيابية (الدور القانوني والسياسي)
- تكثيف نسيج المنشات الصغيرة والمتوسطة والآخذة في الصغر إلى حد القرض المصغر وهي صيغ أعطت نتائج متباينة تختلف من دولة إلى دولة أخرى.
- العمل على تطوير البنية التحتية في شق الطرقات والماء والكهرباء والسدود، مع زيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية، النقل وغيرها.

([1]) احمد عبد الونيس شتا، دور الخدمات في التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة 2007 م ص 11/9.

([2]) محمد الصلاحي : المحددات الاجتماعية للفقر في اليمن والخليج، دراسة قدمت في المشاركة كخبير في الحلقة النقاشية حول الفقر ومقاييسه المختلفة بدول مجلس التعاون الخليجي واليمن المنعقد في صنعاء 6-8 مايو 2008 ، ص6.

ومما سبق يتضح ان إدارة الحكم الجديدة يجب أن يكون لديها مؤسسات تشريعية منتخبة برلمانيا تعمل على تمكين البرلمان من ممارسة وظيفته في الرقابة والمحاسبة والمساءلة للحكومة ومؤسساتها العامة، بدون ضغوط أمنية أو مالية أو إدارية تحول دون ذلك. كما يتطلب الحكم الرشيد وجود هيئات قضائية مستقلة عن الحكومة تعمل وفق سيادة القانون وتعميق مفهوم المساءلة ومكافحة الفساد وان تطال يد القانون كل من له صلة بنهب المال العام مهما كان مركزة الوظيفي في الحكومة ، وكل تكل المؤسسات ستعمل على مكافحة الفقر والبطالة ومحو الأمية وتعليم المرأة والنهوض بمستواها التعليمي، بالإضافة إلى المشاركة في البناء والتنمية على جميع المستويات.

3- الاهتمام بالجودة التعليمية:

يعتبر التعليم حجر الزاوية في أي بنيان نهضوي تسعي الدول من خلاله إلى الوصول إلى مستقبل أفضل لأبنائها ، والتعليم قضية جوهرية ليس فقط بالنسبة لتنشئة الأجيال ومواكبة التطورات ، وإنما عصب التنمية وعموده الفقري. كما أن التعليم حق من حقوق الإنسان تسعى الحكومات إلى تعميمه والالتزام بتأكيده ، وتؤكد اليمن التزامها بتحقيق أهداف الألفية التي تم الإعلان عنها في مؤتمر دكار (السنغال) عام 2000م حيث حدد المجتمع الدولي لنفسه مهله 15 عاماً لتحقيق هدف التعليم الشامل للجميع إلى جانب أهداف أخرى.

بالإضافة إلى ذلك عملت على إقرار العديد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي تقضي بإصلاح وتطوير نظام التعليم، وبتركيز أكثر فاعلية نحو التعليم الأساسي كهدف أساسي تسعى لتحقيقه وصولاً لتحقيق أهداف التنمية للألفية ومقررات مؤتمر دكار بتوفير التعليم وتعميمه للجميع ،وخاصة الأطفال

مـن هـم بسـن التعلـيم الأساسـي الرسـمي وفـق المهلـة المحـددة بحلـول عـام 2015م([1]).

وقـد أسـفرت تلـك الجهـود عـن تحسـن فـي مؤشـرات التعلـيم ومنهـا مؤشـر الالتحـاق بـالتعليم الأساسـي (إلـى 66.3% عـام 2007م) كمـا ارتفعـت نسـبة الالتحـاق بـين الإنـاث مـن (27.6% عـام 1991م) (57.4% عـام 2007م)([2]).

إلا أن هـذا المؤشـر لا يـزال متـدنياً بسـبب المسـتوى المعيشـي للأسـر اليمنيـة، وارتفـاع مسـتوى الفقـر أدى إلـى تراجـع إنفـاق الأسـر علـى التعلـيم ممـا زاد علـى تسـرب الأطفـال مـن المـدارس وبشـكل أكبـر فـى صـفوف الفتيـات حيـث وصـلت نسـبة عـدم الالتحـاق بيـنهن إلـى 55.0% مقابـل 27.2% بـين الفتيـان لمن هم في سن التعليم الأساسي 6–14 سنة في العام 2005–2006م.

وتشـير البيانـات إلـى عـدم كفايـة المـدارس وقلـة عـدد الفصـول الدراسـية خلقـت مشـكلة ازدحـام الطـلاب فـي الفصـل الدراسـي الواحـد، عـلاوة علـى ذلـك نقـص المـوارد الماليـة اللازمـة لصـيانة المـدارس والفصـول الدراسـية القائمـة، بالإضـافة إلـى عـدم كفايـة الكـادر التعليمـي المؤهـل وسـؤ التوزيـع لهـم وعجـز كبيـر فـي تـوفير الكتـاب المدرسـي وانتظـام وصـوله إلـى كـل المـدارس بالأعـداد المطلوبـة مع بداية كل عام دراسي.

([1])عادل جارالله معزب : دور القيادات الإدارية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الحكومية فى الجمهورية اليمنية ، بالتطبيق على وزارة التربية والتعليم . رسالة ماجستير أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، 2006م ، ص143.

([2]) أنظر جدول البيانات الإحصائية في جدول الملاحق رقم (2) حول مؤشرات التعليم والمستويات التي حققها وفق البيانات.

ويظهر المؤشر ارتفاعا ملموساً وصل إلى 66.3% عام 2007م مقارنة بـ 50.9% لعام 1991م في المؤشر إلى 71% ويتضح من المؤشر إلى عدم تحسن مؤشر نسب البقاء بالصف الخامس أساسي للأعوام من 2001م وحتى عام 2007م بلغت 68.8% عام 2001م وانخفضت إلى 64.0% عام 2007م على مستوى الإجمالي.ولم يتحسن المؤشر كثيرا لدى الإناث حيث يتجه نحو الانخفاض ففي عام2001كانت نسبة بقاء الإناث 64.0% وانخفضت إلى 57.2%في العام 2007م.([1])

ويلاحظ من بيانات وإحصائيات التعليم إن مؤشر القراءة والكتابة حقق نمواً بطيئا نحو تحقيق هدف محو أمية الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15و 24 سنه وتمكينهم من القراءة والكتابة، حيث بلغ المعدل 57.0% في عام 1994 أرتفع خلال عام 2005 إلى 71%. ومن خلال المؤشر يتضح لنا أن تحقيق الهدف بحلول عام 2015 م بالغ الصعوبة ويحتاج إلى برامج وخطط أكثر فاعلية وتطبيق جاد لها ، ويقدر معدل الإنفاق على التعليم ما يقارب 5.53 % من إجمالي الناتج المحلي لعام 2007م ، وهي معدلات ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى المجاورة.

وقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2004م أن هناك تحسن في مستوى التعليم إجمالاً ، إلا أن الفجوة في الأمية بين الذكور والإناث كبيرة حيث مازالت الأمية بين الإناث تعتبر عالية ، حيث بلغت حوالي (62%) على مستوى الجمهورية وتزداد حدتها في المناطق الريفية فبلغت (72%)([2]).

ومن المؤشرات ذات العلاقة نلاحظ أن نسبة الإناث إلى الذكور الملتحقين بالتعليم الأساسي قد تزايدت من حوالي (45%) عام 1990م إلى

([1]) أنظر المؤشرات في جدول الملاحق (2)

(2) انظر جدول ملاحق رقم (1) وملحق الرسوم البيانية رقم (3) حول مؤشرات التعليم في اليمن .

حوالي (66%) (عام 2005م ثم ارتفعت لتصل إلى (68%) ، عام 2006م، و(71%) في عام 2007م ([1]).

كما تزايدت نسبة الإناث إلى الذكور الملتحقين بالتعليم الثانوي من حوالي (14%) عام 1990م إلى حوالي (45%) عام 2005م، ثم ارتفعت لتصل إلى حوالي (49%)(عام2006م، و(50.4%)في عام 2007م .ولا يختلف الوضع بالنسبة للتعليم الجامعي حيث تزايدت نسبة الإناث إلى الذكور الملتحقين بالتعليم الجامعي من حوالي (21%)عام 1990م إلى حوالي)36%) عام 2005م ثم ارتفعت لتصل2006م، إلي (38%)عام 2006م، و(40.7%)في عام 2007م .

وباستعراض نسبة الإناث إلى الذكور الملمين بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية (15–24) سنة فنجدها في تحسن حيث بلغت عام 1990م حوالي (34%)، وتزايدت تدريجياً حتى وصلت عام 2004م إلى حوالي (58%) وفي عام 2006م (61%) [2].

أما فيما يتعلق بحصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي فلا تزال النسبة ضئيلة حيث بلغت عام 1999م حوالي (6%) وارتفعت إلى (7%) عام 2000م ثم انخفضت إلى حوالي (6.2%) عام 2006م ، ثم ارتفعت هذه النسبة في العام 2008م لتصل إلى(9.8 %).

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية فهي متواضعة حيث بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب (البرلمان) إلى إجمالي المقاعد في المجلس (4.1%) عام 1990م وانخفضت إلى (0.66%) في

---

(1) دليل التنمية البشرية في اليمن للأعوام (1990– 2008) وزارة التخطيط والتعاون الدولي صنعاء، مكتبة الوزارة.

[2] وزارة التخطيط والتعاون الدولي:خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر، 2010/2006م أغسطس الجمهورية اليمنية صنعاء ، 2006.ص 214.

دورة انتخابات عام 1997م ثم تدنت إلى (0.33%) في انتخابات عام 2003م ، ومنذ ذلك العام لم تجرى اى انتخابات بسبب دخول اليمن في عدة أزمات داخلية انتهت بثورة التغيير التضمن رياح الربيع العربي في 2011م التي أطاحت بأنظمة الحكم المستبدة بسبب ضعف المشاركة السياسية فيها، وممارسة سياسة الحزب القائد بطريقة عشوائية تقليدية.

4- رفع مستوى جودة الخدمات الصحية:

تشير البيانات إلى أن الخدمة الصحية في اليمن لازالت ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى المجاورة وذلك بسبب عدم الاهتمام من قبل إدارة الحكم في اليمن في تطوير جودة الخدمات الصحية على كل المرافق مع القيام بحملات صحية على مستوى الوطن.

ويلاحظ أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد انخفض من (139) حالة وفاة لكل ألف مولود في عام 1990م إلى حوالي (92) حالة وفاة لكل ألف مولود في عام 2004م ، وفي أخر إحصائية ظهرت في العام 2006م بناءً على مسح أجرته وزارة الصحة العامة والسكان أظهرت النتائج أن النسبة انخفضت إلى (78) لكل ألف أي أنه قد حدث تناقص في هذا المؤشر منذ بداية تسعينات القرن الماضي وحتى الآن.

كما أن معدل وفيات الرضع في المجتمع اليمني أنخفض من حوالي (89) حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام 1990م إلى حوالي (77) حال.، ثم واصل انخفاضه حسب أخر المؤشرات في المسح الذي أجرته وزارة الصحة العامة والسكان لتصل إلى (69) حالة لكل ألف مولود حي.

بالإضافة إلى أن تعمل وزارة الصحة حملة على طرق معاجلة الإسهال من أهم أسباب وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر العالمي، مع العمل على تكثيف الحملات الصحية الوطنية لمكافحة الأمراض كالحصبة وغيرها من الأمراض المعدية مع ضرورة وضع تامين صحي للمواطنين وبخاصة أصحاب الدخل المحدود حيث نلاحظ أن حوالي (33.5%) قد أصيبوا

بالإسهال دون سن الخامسة من العمر ، وان نسبة الأطفال الذين استخدموا محلول الإرواء عن طريق الفم كعلاج بلغ حوالي (32.7%) في عام 2006م، ([1]) ومن بعض ما تقوم به اليمن تجاه الصحة حيث تبذل اليمن جهودا فعليه للقضاء على موروث التخلف في مجال حصول النساء في سن الإنجاب على خدمات الصحة الإنجابية، فمؤشر معدل وفيات الأمهات يعتبر مرتفعاً بعد أن بلغ (365) حالة وفاة لكل (100.000) ولادة حية بحسب النتائج المستخلصة من مسح صحة الأسرة لعام 2003م، ووضعت وزارة الصحة العامة والسكان جل اهتمامها وإمكانياتها لعمل دراسة الوضع الحالي وتوفير الحلول العملية من خلال وضع الخطط العامة ، ومنها تنفيذ المسح الشامل للمرافق الصحية، ومن نتائجه القصور في تطوير الخدمات الصحية، وذلك من خلال نقص الإمكانيات المادية والبشرية والتجهيزات الطبية الحديثة التي تساعد في حل كثير من مشاكل وفيات الأمهات إثناء الولادة.

بالإضافة إلى اكتشاف إن هذه المرافق الصحية لا تغطي النسبة الكبيرة من السكان، إضافة إلى الفقر وانتشار الأمية بين النساء وانعدام الوعي الثقافي الصحي لهذه الشريحة والتي تعتبر من العوامل الرئيسية في عدم الحصول على الخدمات الصحية، والذي ساعد في ارتفاع معدل وفيات الأمهات.

وللحصول على صورة عن الوضع الراهن سوف نتطرق إلى التغييرات التي حصلت في المؤشرات الخاصة بهذا الهدف حسب السلسلة الزمنية وقياس مدى حجم هذه التغيرات.

فقد وصل معدلات وفيات 2006م،عند الولادة(الوفيات النفاسية) لكل مائة ألف ولادة حية، من الملاحظ أن قيمة البيانات الخاصة بمؤشر معدل

([1]) انظر جدول الملاحق (2) و(3) حول مؤشرات الصحة العامة فى اليمن منذ عام 1990–2009.

وفيات الأمهات عند الولادة لكل (100.000) حالة ولادة حية مستقرة عند (351) حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة حية، وذلك منذ العام 1990 حتى العام 2000م. بينما أرتفع ال2006م، ووصل إلى(365) حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة حيه في العام 2003م أما في العام 2007م فقد وصل المؤشر إلى(366) حالة وفاه لكل مائة ألف ولادة حيه لذلك تسعى اليمن للوصول بنسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف العاملين المؤهلين والمتخصصين في مجال الصحة الإنجابية وتحقيق الأمومة الآمنة إلى ما نسبته (43.7 %) بحلول العام 2015م[1].

ومما سبق يتضح مدى الأهمية التي ينبغي على الجهات ذات العلاقة في اليمن ممثلة بالحكومة والمؤسسات المدنية والقطاع الخاص الى بذل الجهود والتعاون المشترك في النهوض بالتعليم والصحة ، كونهما يمثلان ركيزتان مهمتان فى الدولة المدنية الحديثة وذلك من خلال تشكيل المجلس الأعلى للجودة الشاملة والاعتماد والذي سيعمل على إعادة الدور الجديد للتعليم وكذلك عمل مجلس أعلى للصحة العامة والسكان وحتى يعمل على توفير كل متطلبات الارتقاء بالجانب الصحي للمواطن اليمني .

([1]) تقرير التنمية البشرية في اليمن 2005م. ، ص ،33.

الوحدة السادسة

علاقة إدارة شئون الدولة والمجتمع (الحكم الرشيد) بالتنمية

الوحدة السادسة

علاقة إدارة شئون الدولة والمجتمع (الحكم الرشيد) بالتنمية

تمهيد:

تعتقد الأمم الديمقراطية الحديثة أن العالم الإنساني مدين لها بحقين هما الحرية والمساواة ،فذهب الانجليز إلى أنهم أعرق شعوب العالم في هذا المضمار ، وزعم الفرنسيون أن هذه الاتجاهات كانت وليدة ثورتهم ، وأنكرت أُممٌ أخرى عليهما معاً هذا الفضل وادعته لنفسها ، والحق أن الإسلام هو أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان في أكمل صورةٍ وأوسع نطاق ، فما تلك التغيرات التي حدثت في أوروبا إلا نتاج على أضواء الثقافة الإسلامية في العصور الوسطى ([1]).

فقد جاء في الأقوال المأثورة للإمام ابن تيمية رحمه الله "يقيم الله الدولة العادلة وان كانت كافرة، ولا يقيم الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة" ، وقد وضع ديننا الإسلامي أسس الحكم الرشيد، فساوى بين الناس ودعا للعف عن الأموال العامة، وأسس للتعاقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين وطبق الشورى وأشرك العامة في أمر السلطة، وقد استرشد الغرب في نهوضه بتلك المفاهيم في الحكم الرشيد حتى بدا أقرب للرشد من عالمنا العربي والإسلامي،

([1]) محمد الغزالي : حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام، وإعلان الأمم المتحدة ، دار الدعوة ، الإسكندرية ط 5، 2002، ص 8.

ولـذلك تبقـى نهضـتنا بطيئـة طالمـا قـيم النزاهـة معطلـة والطاقـات مهـدرة وتصـرف في غير نصابها ومآلها([1]).

وحتـى عهـد قريـب وربمـا قبيـل صـدور تقـارير الأمـم المتحـدة الإنمائيـة، كـان المقصـود بالتنميـة هـو النمـو الاقتصـادي، وأسـتبدل التركيـز مـن النمـو الاقتصـادي، إلـى التركيـز علـى التنميـة البشـرية ، والـى التنميـة المسـتدامة فيمـا بعـد، أي الانتقـال مـن الرأسـمال البشـري إلـى الرأسـمال الاجتمـاعي وصـولاً إلـى التنميـة الإنسـانية ببعـدها الشـامل، أي التـرابط بكـل مسـتويات النشـاط السياسـي، والاجتمـاعي، والاقتصـادي، والثقـافي، والبيئـي، بالاسـتناد إلـى نهـج متكامـل يعتمـد علـى مبـدأ المشـاركة والتخطـيط الطويـل الأمـد فـي حقـول التعلـيم والتربيـة والثقافـة والإسـكان والصـحة والبيئـة وغيرهـا، ويتـوخى قـدراً مـن العدالـة والمسـاءلة والشـرعية والتمثيل([2]).

فالعلاقـة بـين الدولـة والمجتمـع المـدني عـن طريـق الديمقراطيـة تعبـر عـن الفعاليـات الثقافيـة والاجتماعيـة، والسياسـية التـي تركـز علـى تحسـين القـدرات علـى مسـتوى الهيئـات التشـريعية والتنفيذيـة والقضـائية ، وعلـى مسـتوى الحكـم المحلـى ، وذلـك لاعتبـار الديمقراطيـة القاعـدة الأساسـية للتنميـة والضـامن لتحويـل النمـو الاقتصـادي إلـى تنميـة إنسـانية مسـتدامة ([3])،ومـع ذلـك فقـد ظـل الحكـم الرشـيد بحاجـة إلـى تأصـيل وتوضـيح خصوصـاً فـي المنطقـة العربيـة التـي تعـاني مـن

([1]) صلاح محمد الغزالي: الحكم الصالح طريق التنمية ، جمعية الشفافية الكويتية ، مكتبة الجمعية ، الكويت، 2005، ص2.

ضعف المشاركة السياسية ، ومركزية الدولة وعدم إعطائها الدور الكافي للانتقال نحو حكم محلي واسع الصلاحيات ، مما تسبب ذلك في تهميش مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من المشاركة لعدم توّفر بيئة صالحة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية ([1]).

اولا: علاقة إدارة الحكم بالتنمية البشرية

تمهيد:

تشترك معظم الحكومات والشعوب في تطلعاتها إلى التنمية الوطنية على اختلاف تفسيراتها وغالباً ما يتمحور تعريف التنمية على جوانبها الاقتصادية أي ارتفاع مستوى الرفاهة المادية عبر الدخل والتوظيف لكل الراغبين ، لكن الأشخاص الذين يعلمون أولادهم بمدارس رديئة أو الذين لا تتوفر لديهم مياه شُربٍ نظيفة أو المعرضين لخطر العنف يعلمون جميعاً أن التنمية تتمثل أيضاً في توفير خدمات اجتماعية مناسبة ليتمكنوا من نيل حقوقهم المشروعة وفق الشرائع والقوانين والأعراف الدولية.

1-1 العلاقة بين إدارة الحكم والتنمية

([1]) راجع بالتفصيل كلا من :

- عبد الحسين شعبان : الحكم الراشد ودوره في التنمية المستديمة ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، ورقة قدمه بالملتقى العلمي الدولي، الجزائر 9–10 كانون الأول (ديسمبر)، 2006، ص45.
- سهيل عروسي : المجتمع المدني والدولة ، دار الفكر ، القاهرة 2008 ،ص 15.
- إبراهيم العيسوي : التنمية في عالم متغير ، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق القاهرة ، ط 3 ، القاهرة 2003 م ص 36،37.

بـدأ ظهـور هـذه العلاقـة بـين إدارة الحكـم والتنميـة البشـرية فـي إطـار الأمـم المتحـدة، وتطـورت بتطـور الـوعي فـي عـدد مـن الاتفاقيـات والإعلانـات والقـرارات التـي اهتمـت بأهميـة إدارة الحكـم وعلاقتهـا بالتنميـة البشـرية، وذلـك مـن خـلال الإعــلان العــالمي لحقـوق الإنســان (1948)، والعهــدين الــدوليين الخاصــين بــالحقوق المدنيــة والسياســية، وبــالحقوق الاقتصــادية والاجتماعيــة والثقافيــة (1966)، وغيرهـا مـن الوثـائق التـي تناولـت حقـوق المـرأة ، وحـق الإنسـان بالتنميـة وحقـه بإقامـة العـدل ، وهنـاك الوثـائق الدوليـة ذات الصـلة بـإدارة الحكـم مثـل المبـادئ التوجيهيـة بشـأن اسـتقلال السـلطة القضـائية (1985)، والمبـادئ التوجيهيـة بشـأن دور وأعضـاء النيابـة العامـة (1990) واتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الفسـاد (2003) ، وغيرهـا مـن القـرارات التـي تبـين أهميـة هـذه العلاقـة في تعزيز التنمية البشرية([1]).

ولا يمكـن أن تتواصـل التنميـة بـدون إدارة الحكـم الجيـدة (Governance Good) ، ولا يمكـن أن يكـون الحكـم جيـداً مـا لـم يـؤدى إلـى اسـتدامة التنميـة البشـرية، فهنـاك ارتبـاط لا ينفصـم بـين الحكـم الجيـد (Governance) والتنميـة البشـرية **Development Human** ([2]) التـي تقـوم علـى تعزيـز ودعـم وصـيانة رفاهـة الإنسـان وتقـوم علـى توسـيع قـدرات البشـر وخيـاراتهم وفرصـهم

([1]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة ،وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يناير 1997م ص 5.

([2]) البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي : إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 4,5.

وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسيما لأكثر الأفراد في المجتمع وفقرا([1]).

وقد يؤدى هذا الارتباط بينهما إلى تخليص المجتمع من قهر الجوع والمرض والجهل والفقر والخوف ، ومن مظاهر الحط من الكرامة الإنسانية ، والتحلي بمحتوى منظومة حقوق الإنسان عبر صيانة الحريات والمشاركة الشعبية والمؤسسات العاملة بالشفافية ومكافحة الفساد ، لأن آليات الحكم الرشيد هو بنية مؤسسية تقوم من خلال تضافر قطاعات الدولة (النيابي ،الحكومي ،القضائي) مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل خلق الالتزام العام بمضامين الحرية وحقوق الإنسان ومبادئ الإدارة العامة الرشيدة الأخذة بآليات الشفافية والإفصاح والمساءلة([2]).

1) الإجماع الدولي حول الشراكة المجتمعية:

يعتبر بداية ظهوره في أواخر القرن الماضي من خلال الدعوة إلى إصلاح إدارة الحكم والتنمية البشرية ، باعتباره العامل الأساسي الوحيد القادر على استئصال الفقر وتعزيز التنمية، بحسب ما جاء في تقرير أمين عام منظمة الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة عام (1998) بالعمل على تشجيع النمو الاقتصادي وتمتين التوافق الاجتماعي ومكافحة الفقر، وضمان حقوق الإنسان ، وتعزيز الثقة بين الحكومة والشعب ، وفق ظروف وأولويات كل من

([1]) تقرير التنمية الإنسانية العربية ، 2002، ص 101.

([2]) فهمي خليفة الفهداوي :الإنمائي:الحل خيار استراتيجي للإدارة نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة، مرجع سابق ص 26.

الدولـة والمجتمـع فـي عمليـة اختيـار الآليـات والإجـراءات التـي يجـب تبناهـا مـن أجل تحقيق الإصلاح ، وتشجيع ممارسات الحكم الرشيد([1]).

ويتضــح مــن ذلــك مــدى التشــابك فــي العلاقــة بــين التنميــة البشــرية والحكــم الجيد، وبخاصــة حكـم القـانون الـذي يشـكل أحـد المكونـات الأساسـية لنسـق الحكـم مــن خــلال وجـود مؤسســات قانونيــة راقيــة فــي آدابهــا وحكومــات ملتزمــة بســيادة القانون وهما ركنان أساسيان لاغني عنهما لتحقيق التنمية ([2]).

فقـد أطلـق المكتـب الإقليمـي لـدول الشـرق الأوسـط عـام 2000م برنــامج إدارة الحكـم فـي الـدول العربيـة ؛ بهـدف تعزيـز جهـود التنميـة البشـرية فـي المنطقـة العربيـة عبـر دعـم الجهـود التـي تعمـل علـى ترسـيخ دعـائم الحكـم الرشـيد فيهـا، ويسـتند هـذا البرنـامج علـى مجموعـة مـن المبـادئ الـواردة فـي عـدد مـن الاتفاقيـات والإعلانات والقرارات التي نشأت في إطار الأمم المتحدة ([3]).

([1]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : دليل موجز ، برنامج إدارة الحكم في البلاد العربية ،مرجع سبق ذكره . ص 7.

http://www.undp-pogar.org/arabic/about/docs/brochure-06-a.pdf

([2]) ريما خلف هنيدي : المؤتمر الإقليمي حول تحديث النظام القضائي في الدول العرذكره،راكش ، المكتب الإقليمي للدول العربية ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،نيوريوك 17/15 مارس 2002م.

([3]) راجع كلا من :

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائية: إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره ، ص 4.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية عشر،ص 154.

وليست المنطقة العربية بعيدة عن هذا الإجماع ، ففي السنوات الأخيرة بدأ يتبلور أهمية الحكم الرشيد، ودورة المحوري في إطلاق عملية تنموية شاملة ونشطه على كافة المستويات السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية، وقد بدأ هذا الإدراك بالبروز محلياً، ثم ما لبث أن أصبح إقليمياً، فبعد "إعلان صنعاء" حول الديمقراطية وحقوق الإنسان" تبنى القادة العرب وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في القمة العربية السادسة عشر في تونس (2004) ، إشارة إلى الحكم الجيد، والذي يقوم على المشاركة وحكم القانون والعدالة ([1]).

وفى نفس العام أقرت بعض مؤسسات المجتمع المدني العربي "إعلان الإسكندرية " (2004) ، والذي عبر عن ادارك المشاركين لأهمية الإصلاح السياسي ، والاقتصادي ، والثقافي بحيث يكون نابعاً، من حاجات المجتمعات العربية ومفصلاً؛ ليستجيب لتطلعات أبنائها في بلورة مشروع إصلاحي شامل يمكن الدول العربية من استثمار إمكاناتها ومواردها بشكل فعال ، أما على الصعيد الخاص فقد أصدر مجلس الأعمال العربي (Arab business council) الذي يضم ممثلين عن القطاع الخاص في مختلف الدول العربية خطة إصلاحية 2004 م تمثل وجهة نظر القطاع الخاص وتشمل جملة أمور بينها تحرير الاقتصاد وتعزيز التنمية البشرية .

ونستطيع القول أن الإرادة السياسية العربية الرسمية وغير الرسمية تأخرت عن الإصلاحات السياسية والاقتصادية ما جعلها تصنف ضمن الدول المتدنية في ادارة شئونها وقد كان عليها أن تساير الواقع والرغبة بالتبلور شيئا فشيئا

(1) تقرير القمة العربية السادسة عشر ، تونس ، 2004 ، ص ، 45.

في ظل تزايد الإدراك على كافة المستويات لأهمية الإصلاح ودور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية البشرية في المنطقة العربية.

فقد كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 عن النقص الفادح في الحريات وبخاصة السياسية والمدنية ونقص المعرفة والثقافة والنظرة غير المتوازنة إلى حقوق المرأة وحقوق الأقليات ([1]) ولعل نقيض الحكم الصالح هو الحكم السيئ (poor governance) وذلك يتضح من خلال :

- عدم تطبيق مبدأ سيادة القانون أو حكم القانون واستشراء الفساد والرشوة وانتشار آليتهما وثقافتهما وقيمهما
- ضعف شرعية الحكام وتفشى ظاهرة القمع وهدر حقوق الإنسان.

فالحكم الفاسد هو الذي لا يشجع على الاستثمار، فهو يفتقر إلى الكفاءة والفعالية، وحيثما يستعمل وباء الحكم غير الصالح لا يستخدم الحكام الموارد العامة استخداما فعالاً للإنتاج واحتياجات الشعب،

وقد أشار تقرير ""صادر عن البنك الدولي سنة 2003، فرز مصادر البيانات الموجودة عن إدارة الحكم في المنطقة العربية، ومنها اليمن حسب مؤشرين أساسيين ،مؤشر لنوعية الإدارة في القطاع العام، **(2)** ، ومؤشر للمساءلة العامة ويقيس المؤشر الأول فعالية البيروقراطية وكفاءتها وحكم القانون وحماية حقوق الملكية الفكرية ومستوى الفساد وتوعية التنظيمات واليات المساءلة الداخلية في هذا المؤشر ،ويوازى اليمن بشكل عام الدول

([1]) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2000 م ، ص 33.

([2]) البنك الدولي: تقرير إدارة الحكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وجنوب إفريقيا ، 2003 .

الموازية الدخل على مستوى العالم حتى انه يتقدم عليه قليلا فمستوى مؤشر الإدارة في اليمن 33.5 مقارنة 30 لمجموعة الدول المتدنية الدخل ويقيس مؤشر المساءلة العامة مدى الانفتاح لدى المؤسسات السياسية ومستوى المشاركة واحترام الحريات العامة وشفافية الحكومة وحرية الصحافة، ومدى توفر الأمن والاستقرار السياسي في البلاد(1).

ويتضح لنا مما سبق أن التحول نحو تحقيق التناغم بين الحكم الرشيد والتنمية ينبغي ترسيخ قواعد المشاركة المجتمعية بين القطاعات الثلاثة وذلك من خلال:

1) المشاركة وثقافة الحوار:

وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن الشعب من التعبير عن رأيه في وضع القرار وتصحيح الأخطاء التي توجد في تصميم السياسة وتنفيذها لتعزيز التلاحم الاجتماعي، من خلال قنوات تضفى الشرعية العامة على ما تم التوصل إليه من سياسات أكثر استقراراً واستدامة ، فالمشاركة الشعبية الفاعلة من قبل الرجال والنساء على حد سواء في اتخاذ القرار والمشاركة السياسية تضمن لهم حرية التعبير والمساءلة عن حقوقهم التي يجب أن تقوم بها إدارة الحكم.

2) رأس المال الاجتماعي :

ويشمل الشبكات والجمعيات والاتحادات والغرف الصناعية وغيرها التي تتكون من الناس بشكل عام وتبنى علاقات متبادلة يسودها الثقة ، كما تشمل الأعمال الطواعية والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة، ومن سمات رأس المال الاجتماعي أنه يشجع الاستثمارات والتجارة ويبث الروح المعنوية في المجتمع

([1]) ادوارد الدحداح :تحديات وأفاق إدارة الحكم المحلي في اليمن ، مرجع سبق ذكره ، ص36.

المدني والقطاع الخاص بما يعزز احترام القانون والشرعية السياسية والاستقرار السياسي وتعزز قدرة المجتمع على جذب المستثمرين الذين يحملون المخاطر بأموالهم في محاولة لتكوين ثروة جديدة .

وفى دراسة للبنك الدولي بخصوص الحكم الراشد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حددت معيارين الأول منها حكم القانون والمساواة وحق المشاركة والفرص المتساوية للاستفادة من الخدمات ،أما الثاني فيخص التمثيل والمشاركة والتنافسية والشفافية والمساءلة ([1])،وذهبت دراسة ثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتأكيد على أربعة معايير هامه هي دولة القانون ،وإدارة القطاع العام ،والسيطرة على الفساد ، وخفض النفقات العسكرية، في حين أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حدد أربعة معايير هي المشاركة وحكم القانون والشفافية وحسن الاستجابة والتوافق والمساواة والفعلية والمحاسبة والرؤية الاستراتيجية ([2]).

ويتضح مما سبق أن إدارة الحكم في اليمن تقوم درجات معينه ومحدودة من المساءلة والشفافية لأسفل الهرم الحكومي دون أعلاه ما جعلها تظل بعيدة عن المتطلبات والشروط الدولية للديمقراطية، حيث كانت تتبع

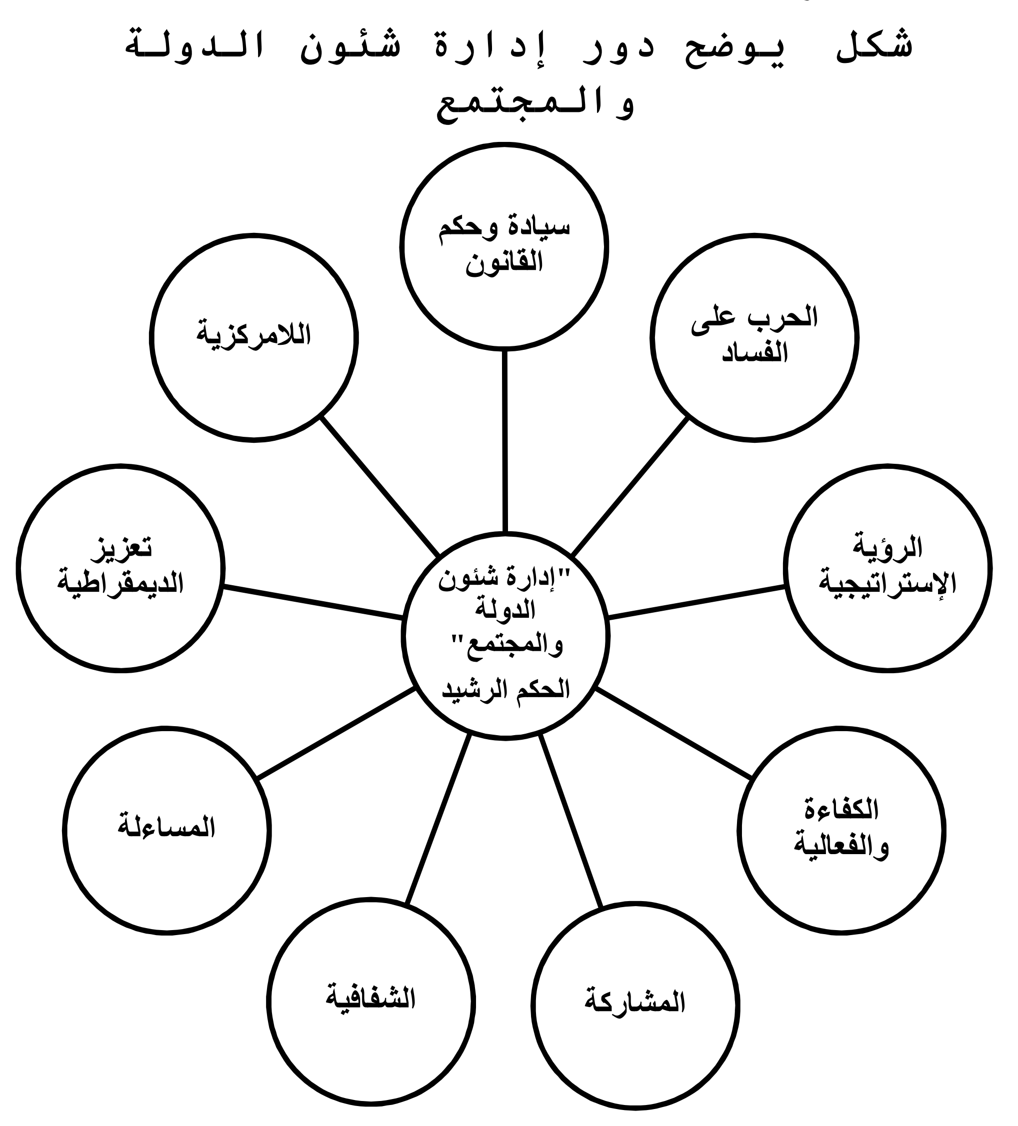
([1]) تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تحسين التضمينية والمساءلة ،البنك الدولي ،واشنطن ،2003،ص 3 .

([2]) راجع بالتفصيل كلا من :

- حسن كريم: مفهوم الحكم الصالح مجلة المستقبل العربي، لسنة 27، العدد 309، نوفمبر 2004 ص 40.
- يوسف خليفة اليوسف :الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ديسمبر 2004، ص 113.

سياسة الحزب الواحد التي أثبتت على مدار عقود فشلها في تحقيق التنمية والحكم الجيد ؛بسبب الإدارة البيروقراطية وسلطة الفرد وضعف المشاركة السياسية بشكل كبير.

شكل يوضح دور إدارة شئون الدولة والمجتمع



المصدر: إعداد المؤلف

ويوضح الشكل السابق أن إدارة شئون الدولة والمجتمع (الحكم الرشيد) تقوم على تكامل الجهود بين القطاعات الثلاثة وذلك من خلال تفعيل آليات الحكم الرشيد والتي تشمل الحرب على الفساد وسيادة حكم القانون واللامركزية المجتمعية وفق المشاركة والفعالية وقبل كل شئ المشاركة في وضع الرؤية الاستراتيجية للدولة المدنية .

2- المشاركة المجتمعية: وذلك من خلال :

أ- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني :

يشترك المجتمع المدني مع الحكومة تضامنياً في تطوير النظام السياسي غير أن بعض المسئولين في إدارة الحكم وقيادات الأحزاب السياسية يرون أن تعزيز دور المجتمع المدني يعتبر مسعى لمواجهة دور الدولة في المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، ولا يمكن بأي حال وفى ظروف الديمقراطيات الناشئة مثل اليمن أن تُبنى العلاقة على هذا الأساس ،فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني يجب أن تكون تكاملية ، ولاسيما وان بناء الدولة المؤسسية لم يستكمل بعد ومن ثم فان على منظمات المجتمع المدني أن لا تنظر إلى دورها كبديل عن الدولة في المجال السياسي وإنما يجب التعاون على تقوية جهاز الدولة وتعزيز دولة النظام والقانون .

ويعتبر ظهور دور مؤسسات المجتمع المدني لا يقصد منه تراجع أو تقلص دور الدولة ،بل أن مشاركة المجتمع المدني يعمل على تكامل الجهود التنموية إلى جانب دور الدولة الجديد في توفير الإطار التشريعي والتنظيمي

للعمليـة التنمويـة ، مـن خـلال الاحتكـام إلـى القـانون ، ويكـون الانجـاز هـو احـد المصادر الأساسية لشرعية الحكم ([1]).

ويؤكـد أنصــار هـذا التوجـه علـى التـأثير المتزايـد لمؤسسـات المجتمـع المـدني فـي الحيـاة السياسـية فـي المجتمعـات كافـة بوصـفها قـوة لا يسـتهان بهـا خاصـة فـي الـديمقراطيات المعاصـرة والناشـئة ؛ مـن حيـث قـدراتها علـى توجيـه نظـم الحكـم ، وإرشـاد ساسـتها نحـو التصـرف بشـكل معـين ،واتخـاذ القـرارات التـي تتوافـق مـع توجهات القاعدة الجماهيرية العريضة.

ونســتطيع القــول أن الشــراكة المجتمعيــة بــين الحكومــة والمجتمــع المــدني والقطـاع الخـاص، تتميـز بعـدة عناصـر تعمـل علـى تحديـد أبعادهـا وتميزهـا عـن غيرها من أشكال التعاون ومنها([2]):

- أنهـا عمليـة طوعيـة ؛ فـلا يمكـن أن تفـرض مـن جانـب طـرف معـين على الطرف الأخر أو الأطراف الأخرى.
- المشـاركة فـي تحمـل الأعبـاء والمنـافع وهـى فـي ذلـك تسـتهدف أفضـل اســتغلال ممكــن للمــوارد والأطــراف ،وتقــوم علــى مبــدأ العدالــة ؛ أي التوازن بين التكلفة والعائد المناسب.

([1]) صدفة محمد محمود: العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة، موجز سياسات رقم 3، مركز العقد الاجتماعي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزاري المصري، يناير 2009م ص 2.

([2]) المرجع السابق . ص 5.

- المساواة والتكافؤ والندية بين أطراف الشراكة ، مما يوجب عدم السماح بإسناد الشريك المسيطر على شروط العلاقة الأدوار الثانوية للشريك الأصغر وتتجلى الشراكة في إسهام الشركاء معاً في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وتنفيذها وتقويمها بما يلاءم مصلحة جميع الأطراف.

ولذلك فإن لكل مؤسسة منهما دور في العملية الشاملة التي يفترض فيها أن تتعاون وتتكافل من أجل تحقيق التنمية البشرية وتعزيزها ، فمؤسسات الدولة مسئولة عن تقديم الخدمات العامة وعن خلق الأطر القانونية الفعالة التي من شانها تنظيم النشاط العام والخاص ، وذلك بغرض تأمين الاستقرار والعدالة والعمل على توفيق مصالح كل فئات المجتمع لخدمة الصالح العام والأطر التي تستطيع مؤسسات الدولة الفعالة حماية حقوق الموطنين وحرياتهم والفصل في نزعاتهم بصورة حيادية والعمل على تعزيز معيشتهم بشكل عادل ومتوازن.

أما مؤسسات المجتمع المدني فهي مسئولة عن ربط الأفراد بالحقل العام من خلال تمثيل مصالحهم وتنظيم مشاركتهم وقدرتهم على التأثير في كافة الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما تستطيع منظمات المجتمع المدني الفعالة حماية حقوق الناس ، وتحسين نوعية معيشتهم ، من خلال مراقبة أداء الدولة وممارسة الضغط على أصحاب القرار ، والعمل على نشر التوعية وبناء المعرفة فيما يتعلق بجوانب الحياة كافة .

و في إطار الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني وضعت عدة مبادرات لتفعيل العلاقة بينهما منها ([1]):

- الإصلاح الدستوري والتشريعي كون الدستور أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نماذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، وان تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فصلا واضحا وصريحا
- تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا، من خلال دولة المؤسسات.
- إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية وتضمن عدم احتكارا لسلطة
- إلغاء مبدأ الاعتقال بسبب الرأي وإطلاق سراح سجناء الرأي مع إلغاء قوانين الطوارئ وتحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية، مع إطلاق تشكيل مؤسس المجتمع المدني لضمان حريتها في التمويل والحركة.

ويمثل نمو وتطور منظمات المجتمع المدني مؤشرا أساسيا في التطور السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة في التنمية ، وتولى الدولة أهمية لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني كشريك فاعل في تحقيق التنمية والتخفيف من الفقر في اليمن فقد بلغ عدد المنظمات إلى (5378) منظمة منها (438) منظمة

([1]) إبراهيم البيومي غانم : المجتمع المدني العربي والإصلاح السياسي ، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، 2005 ص 435-436 .

نسويه حتى عام2005،وتقدم وزارة الشئون الاجتماعية دعما سنويا لما يقارب (259) منظمة فقط بمبلغ (153) مليون ريال يمني فقط وهى نسبة ضئيلة جدا ، ومن هنا يتوجب على الدولة اليمنية الحديثة الاهتمام والدعم لمؤسسات المجتمع المدني حتى تستطيع مشاركة الدولة في البناء والتنمية وذلك من خلال

- تعزيز قيام منظمات مجتمع مدني قوية وفاعلة لتكون شريكا حقيقا في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والمراقبة والتقييم للمشروعات التنموية وخاصة تلك الممولة من الدول المانحة والممولة لمشاريع التنمية.
- زيادة برامج التأهيل والتدريب لمنظمات المجتمع المدني للمساهمة الفاعلة في مكافحة الفساد.
- توفير الدعم المادي والفني للمنظمات المدنية النشطة والفاعلة لرفع نسبة مشاركة الشعب وإنشاء التحالفات (التشبيك بين منظمات المجتمع المدني).
- التدريب والتأهيل وتوفير القروض الميسرة للمشروعات الصغيرة، مع التدريب المهني للنساء من خلال برامج المرأة وتعليم الفتاة([1]).

ويتضح مما سبق أن هناك بعض المعوقات والصعوبات التي يعاني منه الوضع المؤسسي الحكومي في اليمن منها على سبيل المثال ، تضخم الهيكل التنظيمي والوظيفي في الحكومة وسوء تخصيص القوى العاملة وضعف تأهيلها المهني ، وعدم خضوع الاختيار والتعيين في الوظيفة العامة للكفاءة والمفاضلة

([1]) أماني قنديل : التقرير السنوي الخامس لمنظمات الأهلية العربية 2005 ، بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية .328.

مع وجود التنازع بين الوزارات، وبصفة خاصة السلطات المختصة والأجهزة المرتبطة بها بسبب ضعف التنسيق فيما بين الأجهزة الإدارية والمؤسسات، بالإضافة إلى ازدواجية الوظائف بين قيادة المحافظة وفروع الوزارات وبين المحافظات والمديريات مع الافتقار إلى الأرشفة والتوثيق والاحتفاظ بملفات للعاملين الكترونيا ما أدى الافتقار إلى بيانات إحصائية عن العاملين في الحكومة وخاصة توزيعهم الجغرافي ووظائفهم ومؤهلاتهم.

ب- دعم وتشجيع القطاع الخاص:

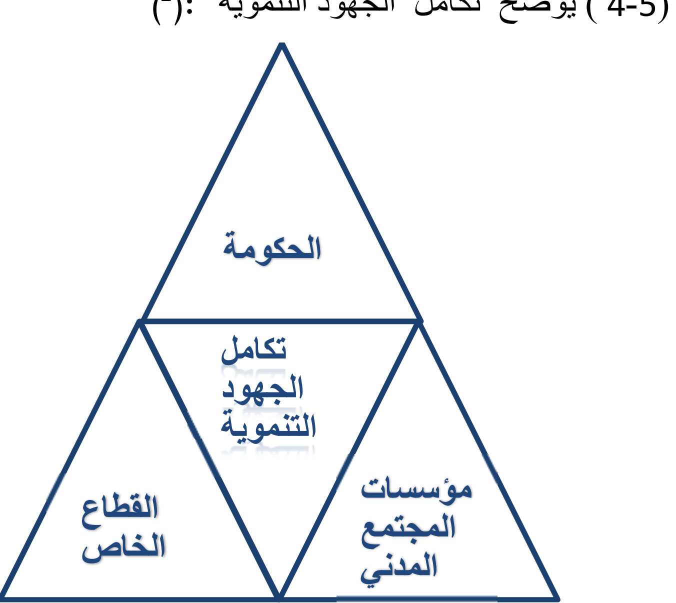
يتحقق دعم القطاع الخاص والاستثمار في اليمن من خلال احترام سيادة القانون وتفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة في إطار الشراكة المجتمعية مع ما تمتلكه من معلومات وخبرات تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي المتوازن معها في عملية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية ، وفق إصلاح إدارة الحكم والتنمية البشرية خصوصا في ضوء الممارسات التي ثبتت أن ممارسات إدارة شئون الدولة والمجتمع قد نجحت في تحفيز الاقتصاد وتخفيف حده الفقر وتحسين نوعية الحياة لدى المواطنين بصورة عامة.

ويرى جيمس غوستاف مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " أن بناء القدرة على الحكم شرط محوري للتنمية البشرية المستدامة ومن خلال الحكم الرشيد يمكن أن نجد حلولا لمشاكل الفقر والظلم وانعدام الأمان "([1]) ويتطلب تحسين الوضع اليمن في مجال التنمية البشرية إعادة النظر في الأولويات إزاء التنمية وتحديد الأدوار لكل من الدولة والقطاع والمجتمع المدني ، ولا يتحقق

([1]) البرنامج الإنمائي لأمم المتحدة : وثيقة السياسات العامة 1997مرجع سابق ، ص 2.

ذلك إلا من خلال الإصلاح السياسي الواسع لإقامة مجتمع الحرية بالمعنى الشامل المكافئ للتنمية الإنسانية([1]).

شكل رقم (5-4) يوضح تكامل الجهود التنموية :([2])



المصدر: **محمد حسن العزازي : مدخل في الإدارة العامة والمحلية ،2009-2010م، ص25.**

يتضح من خلال الشكل السابق أن هناك تكامل في الجهود التنموية بين شركاء التنمية، في ظل النظام الديمقراطي، ونظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات يتحقق الكثير من البرامج التنموية في حياة الناس وبخاصة الفقراء

([1]) تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث 2004 ص 29.

(2) محمد حسن العزازي : مدخل في الإدارة العامة والمحلية ،2009-2010 م ، مرجع سبق ذكره . ص25.

،وهـو مـا يتوجـب علـى الحكومـة اليمنيـة الإسـراع باتخـاذ عـدة إجـراءات وقائيـة تساعدها على الاستجابة لرغبات الشعب في الانتقال نحو الدولة المدنية .

الوحدة السابعة

متطلبات إدارة شئون الدولة والمجتمع في اليمن

الوحدة السابعة

متطلبات إدارة شئون الدولة والمجتمع في اليمن

تتباين آليات تطبيق إدارة شئون الدولة والمجتمع بتباين الجهات والمصالح المختلفة، فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي ، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي والاجتماعي إلى جانب دور الدولة في تعزيز التنمية البشرية ، وذلك من خلال الاتي:

1- تعزيز الديمقراطية :

تعد الديمقراطية حجر الأساس في تحقيق التنمية البشرية وحماية حرية جميع الأفراد وصون كرامتهم، حتى يشعرروا أنهم مرتبطون بالوطن برباط وثيق وأن شئون الدولة تنتهي في أخر تحليل إلي رأيهم ومشورتهم، نظراً لاعتبار الديمقراطية الأساسية للتنمية ، فقد أثبت نظام الانتخاب أنه الوسيلة الأجدى للاختيار والحكم التمثيلي، ومن ثم أصبح جوهر عملية التحول الديمقراطي يكون الجميع على قدم المساواة لاسيما الفئات الأكثر حرماناً في المشاركة والتأثير في ممارسة الحكومة.([1])

([1]) راجع بالتفصيل:

- عبد الغفار رشاد محمد: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، م ص 296.
- إبراهيم مدكور & مريت غالي :الأداة الحكومية ،الهيئة العامة لقصور الثقافة ،وزارة الثقافة ،مصر ،2008،ص62.

كما أصبحت الديمقراطية طموح وأمل البشرية فهي تلهم للحكم الرشيد ، ويتم توظيفها لصالح الإنسان، تخضع للمساءلة بآلياتها المؤسسية والانتخابية في سياق من الشفافية وحرية الصحافة والرأي، كما أن المنطق الديمقراطي إذا وصل إلى نهايته فإنه يؤدى إلى فهم الآليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كأساس تنموي استراتيجي([1]).

ويلقي التقرير الصادر تحت عنوان "تعميق الديمقراطية في عالم متفكك"، الضوء على التحديات التي تواجهها الديمقراطيات الناشئة ، والتي تتمثل في توسيع قاعدة المشاركة ، وتعزيز أسس المساءلة للقوى والمؤسسات السياسية؛ بصفتها أدوات يعول عليها للارتقاء بالتنمية البشرية العادلة التي تطال جميع الناس.

وفي اليمن يقرر دستور دولة الوحدة في المادة (4)1991م " أن الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء أو الانتخابات العامة كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة " ، كما تضمن الدستور نفسه في المادة (39) "أن لكل مواطن حق الإسهام في الحياة

- رفائيل لوبيز – بنتور : أجهزة إدارة الانتخابات مؤسسات لإدارة الحكم ،مكتب تطوير السياسات العامة ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،نيويورك ، ص2.

([1]) محمود على الخطيب: الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي، 2006، الأردن ، المكتبة العربية، ص 9.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون".([1])

وبالرغم مما يمتلكه اليمن من قوانين ومواد دستورية تؤكد الحق المشروع في المشاركة السياسية ، تقف سلطة الحكم عائقا كبيرا أمام تنفيذ تلك المواد على الواقع حيث يمثل غياب الحكم الديمقراطي الصالح تهديداً خطيراً لبناء الديمقراطية، وفى بعض الدول أدى غياب الحكم الصالح إلى ظهور الشمولية ومصادرة حقوق الآخرين في شتى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ومن هذا المنطلق يعتبر إنشاء المؤسسات اللازمة للحكم الصالح ضرورة لمستقبل الديمقراطية والأسواق الحرة واستقرار النظام الدولي.

ويشير البعض ان سبب اخفاق دور الدولة في تحقيق الاهداف التنموية والخروج عن آليات التنمية ؛بسبب فساد وتخلف أجهزة الدولة و غياب المساءلة والشفافية أو الانحياز لمصالح الخاصة والوقوع في اسر الشركات متعددة الجنسية ومصالح الدول الصناعية الكبرى ، بالرغم عدم وجود صيغة موحدة لتحقيق الديمقراطية في دول العالم ، إلا أن تحقيقها يتطلب توافر عناصر تشكل البنية الأساسية لترسيخها وهي([2]):

---

(1) دستور الجمهورية اليمنية 1991م في المادة 4 ، ص 192.

([2]) راجع بالتفصيل :

- ماجدة صالح : تقديم جابر عوض ، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الأسيوية دور الدولة الإنمائي في أسيا ، مركز الدراسات الأسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2009، ص 17.

- مكافحة الفساد وتبني إجراءات للشفافية والمساءلة واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين ونبذ أساليب القمع والتعذيب.

- بناء المؤسسات، وفى مقدمتها البرلمانيات والأحزاب والقضاء والإدارة الرشيدة ذات الكفاءة.

- نهضة التعليم والثقافة، فالديمقراطية يتم تعلمها ولكي ترسخ كقيمة وكنماذج سلوكية يجب التدريب عليها، والتعلم وفقا لمبادئها وأسسها.

- مشاركة سياسية تتيح الفرص المتكافئة أمام جماعات الإفراد وأحزاب وتيارات واتجاهات متعددة ، وفق حق الاختلاف ومبدأ التوازن النسبي بين الجماعات والقوى ، ويرتبط بالمشاركة عادة الاهتمام بالفئات الضعيفة – المرأة والأقليات – من جهة وقيام انتخابات حرة ونزيه من جهة ثانية ،ومناخ يسود فيه الحوار وتتوارى عوامل القهر أو العنف والتهديد والقمع من جهة ثالثة .

- فاعلية المجتمع المدني وقوة استقلال جماعاته المختلفة مع كفالة حرية واستقلال الصحافة وحرية المعلومات في عصر الاتصالات الرقمية

وتنظر اليمن إلى التقدم في مجال الحقوق الديمقراطية كشرط أساسي للتحسينات في مجال الحكم الجيد، كما أن قدرة المواطنين على انتخاب الممثلين بطرق حرة وعادلة تسمح بالمسئولية المحاسبية بشكل أفضل،

- عبد الغفار رشاد محمد:رؤية المؤسسات الدولية للديمقراطية والإصلاح السياسي، مرجع سبق ذكره، 2005، ص 307.

بالإضافة إلى توفير البيئة المناسبة للمناقشة البناءة في قضايا الإصلاح والتنمية([1]).

- **حرية الإعلام والتعبير :**

لكلِ إنسان الحقُّ في اعتناق الآراء دون مضايقة والتعبير عنها بأيّ وسيلة ودونما اعتبار للحدود في ظل الطرق المشروعة، وقد نصَّ الإعلانُ العالمي على هذا الحق (المادة 19)وكرّسه العهدُ الدوليُّ للحقوق المدنية والسياسية ، وبينما يكون الحقُّ في حرية الرأي والتعبير مطلقاً ، ولايجوز بمقتضى العهد إخضاع حرية التعبير عنه لبعض القيود، ويشمل حقُّ الإنسان في حرية الرأي والتعبير ، الحقَّ في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين ، فالدستور اليمني تضمَّن قدراً من تلك التفصيلات، فهو يكفل بمقتضى المادة (42) حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير ([2]).

وأصبح من الصعب على الحكومات غير الديمقراطية فرض قيود على إمكانية الحصول على المعلومات إلا انه ما تزال المنطقة العربية بحاجة إلى

([1]) وزارة التخطيط والتعاون الدولي : الجمهورية اليمنية، تقرير انجاز الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر للعام 2005 م ، ص 55.

([2])التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية لعام 2006م ،المرصد اليمني لحقوق الإنسان ، ص 39.

جهود حقيقة لإصدار تشريعات خاصة بالإعلام ، والقيام بإصلاحات واسعة النطاق تضمن حرية الصحافة وتحميها([1]).

ويتأثر الصحفيون في كثير من دول العالم بالسلطة السياسية، ولذلك تعتبر وسائل الإعلام الحساسة والمستقلة بالغة الأهمية لتعزيز الشفافية بنشر وإذاعة البيانات العامة، والمقالات والإعلانات وتعزيز القابلية للمحاسبة بكشف الفساد وكشف نقص الشفافية، وانتهاكات القوانين والنقص في إجراءات الأداء الحكومي ولتعزيز هذا الدور فلابد من وضع برامج تدريبية للصحفيين على دراسة السياسات والقوانين واللوائح من خلال([2]):

- إصدار وإنفاذ قوانين تضمن حرية وسائل الإعلام تشمل ضمان سرية مصادر المعلومات ومن الرقابة
- السماح بالملكية الخاصة لوسائل الإعلام بتوحيد شروط منح التراخيص ،والتصاريح بحيث يصبح في متناول اليد من الناحية الزمنية والمالية .
- تشجيع التغطية المحايدة للأخبار في وسائل الإعلام المملوكة للدولة بتكوين لجان مراقبة مستقلة .
- توفير إمكانية حصول وسائل الإعلام على المعلومات المتعلقة بأنشطة الحكومة .
- توفير فرص التدريب على مهنة الصحافة لتمكين الصحفيين من كشف الحكم غير الصالح والغش والفساد.

([1])جواد شمس :الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) القاهرة . www.cipe-egypt.org

([2]) د سوليفان جون: الحكم الديمقراطي الصالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

- تعزيز مسئولية الصحفيين في إعداد تقارير حول القضايا الاجتماعية والسياسية الأساسية بما فيها المتعلقة بالمرأة والأقلية العرقية والدينية والمجموعات المهشمة.
- وقد أكد الإعلاميون على ضرورة تطبيق جميع المبادرات التي أجمعت على إرساء حكم القانون كدعامة للحكم الرشيد القادر على تحقيق التنمية والتي من خلالها وتوفير شروط العيش الكريم للمواطنين([1]).
- نشر ثقافة منظومة قيم النزاهة والشفافية والمساءلة وتعريف الجمهور بها، وتطوير آلياتها المختلفة.
- مساعدة الجمهور في التعرف على المعلومات وأماكن تواجدها وبشكل خاص المعلومات التي تتعلق باحتياجاته الحياتية المباشرة.
- تعزيز الشفافية والنزاهة في المؤسسات الإعلامية ذاتها وأطرها التمثيلية والنقابية.

ولذلك في اليمن تنصُّ المادةُ (3) من قانون الصحافة والمطبوعات رقم (25) لعام 1990م على حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين لضمان الإعراب عن فكرهم بالقول والكتابة أو التصوير أو الرسم أو بأية وسيلة أخرى من وسائل

([1]) المؤتمر الإقليمي حول وضع الإعلام في الأردن ومصر والمغرب ودورة في تحقيق الديمقراطية ، المرصد العربي للإصلاح والديمقراطية ، عمان الأردن ، 2007 م.

>http://www.awrd.net/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=1539&NrIssue=1&NrSection=11

التعبير، وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق أحكام الدستور وما تنص عليه أحكام هذا القانون([1]).

ويتوجب على دور الدولة الجديد حماية واحترام دعاة الراى والتعبير فى انشاء القنوات الهادفة والبرامج التدريبية التي تبين عمل تلك الاجهزة وفق شفافية ومحايدة.

2- تعزيز دور الأحزاب السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في الحياة السياسية لما تتمتع به من قدرة على تنظيم وتجنيد الجماهير، وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه الأحزاب في الديمقراطيات المعاصرة لأنها تمثل أداة وسيطة نحو التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي بين الجماهير والسلطة السياسية([2])، فهي تمثل القناة الشرعية التي من خلالها يستطيع الفرد التعبير عن آرائه ورغباته السياسية في إطار منظم وشرعي لأنها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية في توفر

([1])أمة العليم السوسوة : الحريات العامة وحقوق الإنسان في اليمن ، مركز الشيخ/ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث المنامة، مركز أمان للدراسات 28 فبراير 2005م ، ص 45.
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=1181

([2])مها عبد اللطيف الحديثي&.محمد عدنان الخفاجي : النظام السياسي والسياسة العامة ، دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية 2006، ص 56 .

قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي وهي تجمع المصالح وتعبئها، وهي أداة للتنشئة السياسية والوظيفة التنموية والتعبئة السياسية للأفراد([1]).

وتعد الانتخابات أكثر خصائص الديمقراطية أهمية فمن خلالها يتخذ الشعب حرية اتخاذ القرار فيما يخص شئونه، ورغبته في التغيير وموافقته على السياسات المتبعة، وتمنح الانتخابات للشعب حق المشاركة الدائمة في عمليات التقييم للحكومة بأجهزتها المختلفة، لضمان إحداث وبناء نظام ديمقراطي يتمثل بإيجاد برلمان معترف بشرعية نتائج الانتخابات التي أوجدته ويكون معبرا عن المصالح والأيدولوجيات المختلفة ويضم بين أعضاءه الرجال والنساء ويتمتع بفاعلية وتأثير في تشكيل الحكومة وسياستها إضافة إلى الرقابة عليها ومسائلتها([2]).

ويتضح مما سبق أن الأحزاب السياسية لا تمثل البرلمان للمواطنين بوصفهم أفرادا فحسب بل أيضا كجماعات ليعزز اتجاهات سياسية عن طريق التركيز على خيارات الناخبين والعمل على وضع برنامج يلبي تلك الخيارات عن طريق الحكم النيابي (أي أن يتولى حكم الشعب حكومة منتخبة من الشعب بطريقة ديمقراطية ،الحكم الخاضع للمساءلة ولضمان احترام حكم

---

(1) كوثر عبد الله الجوعان ، العمل الحزبي المنظم ودورة في تنمية المجتمعات ،(10 –11) 2006م، مؤتمر التوافق السنوي الثالث ، الكويت ص 12.

(2)عبد الناصر المودع : مسائل انتخابية : تطبيقات مفترضة لبعض النظم الانتخابية وأثرها على الحياة السياسية في اليمن ، مركز التنمية المدنية ، ومؤسسة فريد ريش ايبرت ، 2009 ص 9.

القانون وفى إطار الفصل التقليدي بين السلطات ، مابين تنفيذية وتشريعية وقضائية([1]).

وقد أثبت نظام الانتخاب انه الوسيلة الأجدى للاختيار والحكم التمثيلي ومن ثم أصبح جوهر عملية التحول الديمقراطي ، حيث يكون الجميع على قدم من المساواة لاسيما الفئات الأكثر حرمانا من خلال المشاركة والتأثير في ممارسات الحكومة وسياساتها، لذلك يتطلب الإدارة الفاعلة لأنظمة الانتخابات من خلال وجود مؤسسات مستديمة ، عادلة ومستقلة تتمثل في للجنة العليا للانتخابات التي يتوافر لها شرعية تنفيذ القوانين وضمانة النزاهة في التعاون مع الأحزاب السياسية والمواطنين ، عن طريق الأنشطة التي تقوم بها الأحزاب المختلفة وبدرجات متفاوتة، سواء في الدول المتقدمة أو النامية ومن أهمها:([2])

- **التجنيد السياسي واختيار الكوادر السياسية :** وذلك باكتشاف الأفراد المؤهلين وتدريبهم كقوى بشرية قيادية في الحزب ثم في الحكومة فيما بعد ، وذلك إنما يحدث بهدف السيطرة على عملية صنع القرار الذي يضع

([1]) ديفيد بيثام : البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين (دليل الممارسة الجيدة) الاتحاد البرلماني الدولي ،2006 البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .ص5،6.

(2) راجع كلا من :

- رفائيل لوبيز – بنتور ، أجهزة إدارة الانتخابات – مؤسسات لإدارة الحكم ، مكتب تطوير السياسات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، ص 5.

- عبد الهادي مبروك النجار: صنع السياسة التعليمية مدخل تحليلي مقارن، مكتبة لانجلوا المصرية، القاهرة، ط 1، 2009 م ص 35-36.

السياسة العامة حيث أن نجاح الحزب في تشكيل الحكومة يعطى الفرصة لتنفيذ برامجه .

- **التنشئة السياسية :** ويتم ذلك من خلال سياسة الحزب عن طريق إقناع الناخبين بأيدلوجيتها وببرامجها الانتخابية ، ولا يمكن لأي حزب أن يحرز انتصاراً ما لم تُعبر برامجه وسياساته عن مشاعر وأمال وأفكار قطاع عريض من المواطنين ؛ بحيث يشعر هذا القطاع انه يجد نفسه في الحزب ،ولهذا تعمل الأحزاب على تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين ؛ فهي تفتح أمامهم فرصة الاختيار بوضوح أثناء عملية الاقتراع ، وتقوم الأحزاب السياسية بعملية التنشئة السياسية والتي بمقتضاها إكساب الفرد مجموعة من القيم والاتجاهات والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع ؛ بما يضمن بقائها واستمرارها عبر الزمن.
- **المشاركة السياسية :** حيث تقدم الأحزاب للمواطن أداة وطريقة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه الرؤى والفكر أو العقيدة السياسية ، والعمل على تنظيم أنفسهم سياسياً لممارسة التأثير على السلطة السياسية ، ومن ثم يصبح الحزب أحد قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم واحد الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة العامة .

ويتضح ذلك من خلال تقديم التصور الخاص بكل حزب سياسي لما يجب أن تكون عليه السياسات العامة للدولة ، إلى جانب ذلك فان الأجهزة المسئولة مباشرة عن وضع السياسات العامة تجد نفسها واقعة في دوامة الضغوط الحزبية المختلفة ، وهى لا تستطيع أن تتجاهلها ، ولهذا تؤدى الأحزاب دورها الفاعل فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،

حيث يضع كل حزب سياسي برنامجه الذي قد يصبح أساسا لسياسة الحكومة إذا تولى السلطة ،أو إطارا لنقد سياسة الحكومة إذا كان في موقع المعارضة

3- دور المرأة في المشاركة المجتمعية:

حرصت الحكومة اليمنية على تذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني ، بالاشتراك مع الرجل من منطلق أن النساء شقائق الرجال ، وان المرأة نصف المجتمع ، فكيف نعزل نصف المجتمع عن نصفه الأخر ، والاكتفاء بان تعمل المرأة في سياق المنظمات النسوية .

فادارة شئون الدولة والمجتمع تعمل مع شركائها فى التنمية على تعزيز مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن معتبراً أن مناخ الديمقراطية والتعددية السياسية التي رافقت تحقيق الوحدة اليمنية في العام 1990 م، أسهمت في تحفيز النساء للمشاركة بشكل أكثر فاعلية في الأنشطة السياسية والاقتصادية والمجتمعية ، ومشاركة المرأة اليمنية في صناعة القرار السياسي داخل الأحزاب السياسية الأربعة الممثلة في مجلس النواب عبر تبوء مناصب قيادية حزبية، فلا يمكن تحقيق التنمية الشاملة إلا بالمشاركة الفعلية للمرأة اليمنية فيها من خلال([1]) :

- فتح المجال أمامها لترشح والانتخاب للمجالس النيابية المحلية ، والنقابات والاتحادات وغيرها.

([1]) فوزية بامرحول : دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية ، مركز الدراسات أمان المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة ،
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtCat=1

- اختيارها لشغل مناصب قيادية وإشرافية في مختلف مرافق الجهاز الإداري.
- دعم مشاريع المرأة في المجالات التعليمية والصحية والثقافية والحرفية وغيرها.
- دعم الإدارات الحكومية والمنظمات المعنية بتنمية المرأة وتطويرها ، ومنها المجلس الأعلى للمرأة واللجنة الوطنية للمرأة، والاتحاد العام لنساء اليمن وفروعها في المحافظات ، ومراكز دراسات المرأة في جامعتي صنعاء وعدن، والمجلس اليمني للأمومة والطفولة، ومستشفى ومراكز ومشاريع تعمل على تأهيل وتنمية المرأة ([1])

ومن أهم هذه المنظمات اليمنية التي تعطى المرأة حقها في المشاركة الفاعلة في اليمن الاتحاد العام للغرف الصناعية، والاتحاد العام لنساء اليمن والاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية، وجمعيات المرأة والأسرة والطفل وهذه المنظمات لها دور باز في اليمن رغم أنها لازالت في طور النمو فهي تعمل على زيادة مشاركة المرأة في التنمية، من خلال تدريب المرأة وتعليمها عبر البرامج التنموية المتخصصة .

ونستطيع القول أنه لابد من إشراك المجتمع المدني والقطاع إلى جانب الحكومة في التنمية ومحو الأمية لدى الإناث وذلك من خلال الآليات المقترحة لذلك وهي:

([1]) منظمة العمل الدولية : الإستراتجية الوطنية لعمل المرأة في اليمن ، مركز دراسات أمان
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtCat=1

- إعادة التفكر بأسلوب مكافحة الأمية الحالي، وذلك بإخراجها من إطارها البيروقراطي الراهن الذي يتسم بالجمود في إطار وزارة التربية والتعليم، وتحويلها إلى جهاز مستقل مالياً وإدارياً، وفق برامج وخطط إستراتيجية قادمة مع تحمل مسئولية مجتمعية وأخلاقية ملزمة وموجهة للذكور والإناث.

- وضع خطة لا تزيد عن ثلاث سنوات برؤية مشتركة من قبل الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمستفيدين أنفسهم لمتابعة برامج محو الأمية.

- ضرورة العمل من قبل شركاء التنمية على دعم وتشجيع الالتحاق بالتعليم الأساسي في الفئة العمرية 6-15 سنة ، وجعله إلزامياً مع دفع حوافز عينية للإناث الملتحقات بالتعليم.

- العمل على نشر الوعي المجتمعي في أوساط الناس وبخاصة في المناطق الريفية بأهمية التعليم وخاصة المهني والفني وتعليم الإناث ومحو الأمية التي تقف عائق إمام التنمية في البلاد

- دعم مجال الصحة في المجتمع كونها من مجالات التنمية البشرية التي تسهم في بناء قدرات الإنسان وخياراته في الحياة وهناك علاقة بين الافتقار للموارد البشرية الصحية والحرمان من الحصول على دخل مناسب.

ويمكن النظر إلى المشاركة السياسية للمرأة على أنها العملية التي من خلالها تمارس المرأة الراشدة نشاطات سياسية مباشرة ، مثل التصويت في الانتخابات والانضمام إلى الأحزاب والمشاركة في البرلمان والمجالس المحلية والعامة والنيابية ، أو تمارس نشاطات غير مباشرة مثل الإلمام

بالمعلومات السياسية والأخبار السياسية المقروءة والمسموعة والمرئية . ([1])

لتنفيذ برامج التنمية ، حيث تهدف المشاركة الايجابية إلى تنظيم المجتمع وتقدمة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية([2]).

ولا تزال نسبة مشاركة النساء في عضوية النقابة العامة لعمال الجمهورية متدنية، ولا تتجاوز 15 % نتيجة عزوف مشاركة النساء في بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع النفط والتعدين والاتصالات والكهرباء والمياه والبيئة في حين سجلت حضوراً لافتاً في المجالات المتعلقة بالصناعات الجلدية والغزل والنسيج والمنسوجات وحلج وكبس القطن. ونقابة المحامين اليمنيين بلغت المحاميات حتى العام 2006م (150) امرأة وإعداد المحاميات تحت التمرين (223) محامية من مقارنة بـ ألفين و74 محاميا مدرجا في السجل وألفين و663 محاميا تحت التمرين. حيث إن ما يزيد عن (71) امرأة يمنية تمكنت خلال العام 2006م، من تبوء مناصب دبلوماسية قيادية بوزارة الخارجية وبنسبة (9.5) من إجمالي المناصب بواقع امرأتين في منصب وزير مفوض، وأربع في منصب مستشار، و(16) امرأة في مناصب متدرجة بين سكرتير أول – سكرتير ثالث، فيما عينت سبع نساء كملحقات دبلوماسيات. وأفاد التقرير أن إعداد الملتحقات بالعمل في المجال

([1]) سهير محمد حوالة : معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور التعليم عن بعد في التغلب عليها : دراسة تحليلية ، التربية والتنمية ، السنة التاسعة ، العدد 23 ، سبتمبر 2001 ، ص 212.

([2]) عفاف محمد حسين زيدان : التعليم ومشاركة المرأة في التنمية ،(دراسة نقدية) سلسلة مشروع وزارة التعليم العالي لنشر ألف رسالة علمية بجامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ص 46.

الإعلامـــي خـــلال الســـنوات 2006م – 2009م، يمثـــل (35.45) % الثاني: 67.55 % من الرجال([1]).

ويتضـح ممـا سـبق أن للمـرأة اليمنيـة دورا بـارزا الـى جانـب اخيهـا الرجـل فالنسـاء شـقائق الرجـال ، ومثـال علـى ذلـك خروجهـا بمئـات الالاف مطالبـه بـالتغيير والحريـة والعدالـة الاجتماعيـة ، ممـا كـن لهـا السـبق فـى الفـوز بجـائزة نوبـل للسـلام (2011) للناشـطة الحقوقيـة (توكـل كرمـان) وذلـك مكافئـة لـدور المرأة اليمنية في الثورة الشعبية السلمية في اليمن.

4- دور القضاء وسيادة القانون:

يعتبـر النظـام القضـائي المسـتقل الـذي يعمـل بكفـاءة أحـد أهـم مؤسسـات الاقتصـاد الـديمقراطي المتجـه نحـو السـوق، ولـن تكـون للإجـراءات الضـرورية أي أهميـة تـذكر فـي غيـاب نظـام قضـائي حيـث يعمـل القضـاء المسـتقل بكفـاءة ونزاهـة محافظـا علـى احتـرام القـوانين بشـكل عـام مـن خـلال اليـات القضـاء ، وتسـاعد تلـك الآليـات علـى تقويـة الكفـاءات والقـدرات الإداريـة الأساسـية، ولـن تسـتطيع دولـة ديمقراطيـة الاحتفـاظ بصـفتها الديمقراطيـة بـدون الالتـزام بفـرض سـيادة القـانون الـذي يسـري ويتمتـع بالحمايـة مـن قبـل قضـاء يتمتـع بالاسـتقلال والمصداقية([2]).

([1])تقرير حول المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ، المركز الوطني للمعلومات، رئاسة الجمهورية ، نقلا الذي وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) 12 مايو 2010م ص 1.

[2] راجع بالتفصيل :

- مركز المشروعات الدولية الخاصة: دليل تأسيس أساليب ممارسة سلطة الإدارة الرشيدة في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة، مارس نيوريوك 2002، ص1. http://www.cipe-arabia.org/

وقد استقر التوافق الدولي مؤخراً على اعتبار الحكم الرشيد ، بما فيه حكم القانون والقضاء الصالح من المداخل الأساسية لتحقيق التنمية البشرية وإزالة الفقر، وقد أدى هذا الأمر إلى تعزيز التوجه نحو دعم مبادرات تطورية وإصلاحية تهدف إلى تعزيز الممارسات الحكم في كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، والمقصود بالحكومة هنا القطاع العام بمفهومة الواسع الذي يشمل السلطة التشريعية والسلطة القضائية([1]).

وما زالت اليمن تسعى إلى إسناد مؤسساتها الديمقراطية الصاعدة وتحسين حكمها عبر تقوية حكم القانون وتوسيع استقلالية القضاء، وعلاوة على ذلك تتطلب الطبيعة المتعددة الوجوه الواسعة الانتشار للفساد سلطة قضائية متكاملة ومستقلة للتحري ومحاكمة الأنشطة الإجرامية المختلفة.

ولكي تحقق أي حكومة درجة عالية النمو والإصلاحات القضائية فلابد لها من تحقيق الآتي:

1. **فصل السلطات:**

لقد تم تحقيق فصل السلطات الدستوري للمرة الأولى في تاريخ اليمن. فقد تم تعديل نص مادة رئيسية في قانون السلطة القضائية لاستبدال صفة رئيس

- احمد صقر عاشور: الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية البحر الميت المملكة الأردنية الهاشمية 6-7 فبراير 2005، وضع القضاء في بعض الدول العربية، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة يناير 2005م ص 6.

([1]) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول المنظمة 2006 مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، الاجتماع التشاور الوزاري حول تطورا لمبادئ العربية للقضاء على الصالح، بيروت الجمهورية اللبنانية، 20 أغسطس 2008 ص 1.

الجمهورية كرئيس لمجلس القضاء الأعلى (SJC)، وبالتالي تم تعزيز الاستقلال القضائي، وكسبت الإصلاحات في السلطة القضائية زخماً كبيراً.

2. إعادة هيكلة مجلس القضاء:

ينبغي إعادة هيكلة مجلس القضاء الأعلى ليصبح برئاسة رئيس المحكمة العليا، واستأنف المجلس اجتماعاته بشكل منتظم، وقد شكلت عملية استكمال إنشاء مقار المحاكم والنيابيات وتجهيزها احد الإجراءات المهمة في إستراتيجية التخفيف من الفقر ، إذ بلغ عدد مباني المحاكم والنيابة التي تم تجهيزها وافتتاحها في المحافظات في2005، إلى 11 مشروعا واستمرار تنفيذ أكثر من 20 مشروعا إلا أن أكثر من 120 محكمة لازالت تعمل في مقرات مستأجرة وغير مناسبة.

ولتعزيز استقلالية السلطة القضائية ومنع كافة أنواع التدخل في شئون القضاء وتفعيل دور القضاء في حماية الحريات ، واحترام الحقوق العامة والخاصة وضمان تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم دون تطويل، ([1]) وانسجاماً مع توجهات الدولة المستقبلية والتزاماتها بإصلاح القضاء فمن الضروري القيام بما يلي:

- إصدار قانون حماية استقلال القضاء.
- إعادة هيكلة وبناء وحدات الأجهزة القضائية.
- تفعيل دور هيئة التفتيش القضائي , والتكون تبعيتها لقضاء بما يعزز دور الأخير في مجال القضاء الإداري.

- نقل النيابة العامة من النطاق الإشرافي لوزارة العدل إلى النطاق الإشرافي للسلطة القضائية.
- استكمال البنية التشريعية الموحدة لأنظمة إجراءات التقاضي أمام المحاكم وفقا لقانون المرافعات وضرورة إصدار اللائحة المنظمة لوزارة العدل.
- تبسيط إجراءات التقاضي والبت السريع في القضايا.
- إنشاء وتنظيم الشرطة القضائية على أن تكون تبعيتها للقضاء المستقل.([1])

3. دور القضاء المستقل في المساءلة :

يؤدي وجود جهاز قضائي نزيه وفعال ومستقل إلى تعزيز نظم المساءلة في أداء الحكومة ، حيث أن استقلالية القضاء عن تأثير وتدخل السلطة التنفيذية يعتبر أمرا مركزيا حتى يتمكن الجهاز القضائي من أداء دوره الرئيسي في محاسبة ومساءلة أداء الحكومة والمسئولين فيها من خلال تطبيق القانون وسيادته على الجميع([2]).

وعليه يجب أن يبدأ مشروع مكافحة الفساد بعملية تقييم لكافة الجوانب المتعلقة بأداء الجهاز القضائي مع تركيز خاص على مدى استقلاليته وكفاءته. الأمر الذي يتطلب كثيراً من البحث وجمع البيانات من العديد من المصادر بالإضافة إلى رفع الوعي العام بأهمية استقلالية القضاء وسيادة القانون، للخروج بمجموعة متكاملة من المؤشرات والتوصيات للإصلاح القانوني والمؤسسي بما فيه الجوانب الإدارية والمالية والإجرائية.

([1])ريما خلف هنيدي : المؤتمر الإقليمي حول تحديث النظام القضائي في الدول العربية مرجع سبق ذكره ، ص 6/4.

([2]) توماس جولدشتاين، المقدمات التاريخية للعلم، سلسلة عالم المعرفة، 2003، ص 13.

كما أن عملية التحول نحو ترسيخ سيادة القانون تتطلب تسهيل الإجراءات القانونية من خلال متابعة في تطبيق القواعد الإدارية (استخدام العصا والجزرة) العقاب والثواب للتشجيع الالتزام بالقانون بما يؤدي إلى خلق بيئة تتمتع بمكونات الحكم الديمقراطي الصالح الذي يمكن المواطنين من المشاركة في القرار وصناعته إعداد واقتراحات تشريعات بديلة للقائمة ([1]).

ولا يمكن أن يكون إدارة الحكم صالحاً وفاعلاً إلا إذا تقيد بالقانون، وكانت هناك سلطات مهنية ومستقلة لإنفاذ القانون ، وبطريقة محايدة ويمكن التنبؤ بها، فالحكومة الفاعلة والأسواق التي تعمل بطريقة جيدة وحماية حقوق الإنسان كلها تتطلب وجود قواعد واضحة لكل ما يعتبر سلوكاً مقبولاً في جميع المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية ،ويجب أن تكون الإطراف العامة والخاصة واثقة من احترام هذه القواعد ومن إنفاذها .

ويتضح مما سبق أن للسلطة التنفيذية تأثيراً وتدخلاً كبيرا في أداء السلطة القضائية في حالة عدم استقلالية القضاء ، ولذلك فإن قضية فصل السلطات ستشكل أمرا أساسيا في تعزيز الحكم الرشيد ، لأنه بدون استقلالية ونزاهة القضاء، لا يمكن النجاح في تعزيز نظم المساءلة والمحاسبة في المجتمع اليمني، وخاصة في قضايا مكافحة الفساد عن طريق تفعيل دور البرلمان والسلطة القضائية وهيئات الرقابة العامة بوصفها جهات فعالة.

([1]) جين روجر ز : ترسيخ مبدأ سيادة القانون ، مركز المشروعات الخاصة، جمهورية مصر العربية مارس 2005 ، ص1.

http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/RuleofLaw-JeanRogers-ARabic.pdf

الوحدة الثامنة

المساءلة ومكافحة الفساد في اليمن

الوحدة الثامنة

المساءلة ومكافحة الفساد في اليمن

أصبحت المساءلة ومكافحة الفساد والشفافية في صدارة أجندة الحكومات التي أفرزتها ثورات الربيع العربي فى عام 2011م ، في التحول التاريخي الذي حدثته تلك الثورات في حياة الشعوب العربية في ترسيخ الدولة المدنية وحكم القانون والحكم الرشيد ، التي حرمت منها طيلة عقود من الزمن نتيجة الفساد السياسي والاقتصادي والثقافي الذي افرز سياسة القمع والتخويف والتجويع وانتشار الفساد بكل أنواعه نتيجة غياب الشفافية والمساءلة القانونية فكلما كانت مؤسسات الدولة قويه كلما كان لها دورا أساسيا في تحقيق التنمية والحكم الرشيد، وعندما تكون ضعيفة من المرجح ان يعم الفساد نتيجة القصور في إدارة الحكم .

1-مكافحة الفساد في اليمن:

الفساد هو تلك الظاهرة المعقدة في تجلياتها ، الواضحة في تأثيراتها ، المتعارضة مع الأسس والقيم التي تقوم عليها ثقافتنا العربية بمكوناتها الدينية والاجتماعية ، والفساد بمفهومة الشامل يعد المصدر الرئيس لإخفاق جهود التنمية وتكريس الفقر وتعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في أي مجتمع من المجتمعات ، فهو يلتهم ثروات الشعوب ويعيق الاستثمار ويعطل حكم القانون ، ويقف عائقا أمام قدرة الدولة في تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاهة المواطن وتضعيف نوعية الخدمات الأساسية التي يتلقاها ، لذلك يشكل الفساد

عائقا بالغ الخطورة أمام جهود التنمية في مختلف دول العالم، كونه يهدر القسم الأعظم من الموارد المخصصة لبرامج التنمية([1]).

ويعد الفساد في اليمن عقبة رئيسية أمام تحقيق إلتنمية البشرية ، كما يضعف ثقة الجمهور ويرفع كلفة الاستثمار في القطاع الخاص بشكل ملحوظ. وقد حدد رئيس الجمهورية والحكومة اليمنية محاربة الفساد كأولوية أولى لإستراتيجيه الإصلاح. وهنالك إجراءات لمكافحة الفساد تتبعها الحكومة اليمنية تشمل إصلاح الإجراءات الإدارية، وتحديث الخدمة المدنية، إعادة هيكلة النظام العام للإدارة المالية وأجزاء من السلطة القضائية، وتعزيز دور السلطة التشريعية ، إلا أنها بحاجة إلى مزيدا من المتابعة والتنفيذ العملي .

- **الطرق الأساسية للمساءلة ومكافحة الفساد:**

تعمل هيئات مكافحة الفساد على أن يكون جميع المسئولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء وتعد آلية المساءلة من أهم سبل تحقيق التنمية البشرية وتأخذ ثلاثة إشكال هي:([2])

- **المساءلة التشريعية** : وهى من أهم المساءلات في النظام الديمقراطي لأن البرلمان يلعب دوراً مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة

([1]) أحمد محمد الانسي ، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010- 2014م ، ط1 الجمهورية اليمنية ، يوليو 2010م ص 1.

([2]) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني: سيادة القانون في الأردن – قراءات في متناول الشباب ، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، رقم الإيداع في المكتبة الوطنية – الأردن: 2007/6/1673.

عليها ، وهى مساءلة توجه وفقاً للنظام القانوني القائم في الدولة لمن يقومون بمسئولية إدارة السلطات العامة ، وهى تصل قسوتها وأنواعها إلى حد الإقالة من المنصب أو العزل ثم تندرج إلى اقل من ذلك من العقوبات الأخرى وتكون هذه المساءلة بمثابة رادع للمسئولين في المواقع الحيوية والحساسة([1]).

- **المساءلة التنفيذية :**وهى خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عن طريق تنفيذ حكم القانون في تلك الأجهزة على اى مخالفات خارج القانون .

- **المساءلة القضائية:**حيث تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي، كما تعلب دورا بارزا في أسلوب الحكم الرشيد عن طريق مراقبة تسيير عمل وتنفيذ وتوجيه التهم للموظفين.

ولقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضع المساءلة سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو القومي، وذلك لعدة أسباب منها : (2)

- أن الفساد قد يؤدى إلى فقدان الشرعية السياسية من قبل المؤسسات الحكومية

- زيادة الوعي السياسي للشعوب والمطالبة بحق التمتع بقدر متميز من الديمقراطية وبكل المزايا التي يدعو إليها مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع.

- ثورة المعلومات والاتصالات : المعلومات هي العدو الطبيعي للفساد الذي ينمو ويستشري نتيجة للجهل ، وعدم المعرفة والسرية وعلى عكس ذلك

([1]) محمد عبد المحسن المقاطع: سيادة القانون والشفافية، مدخل للتغلب على الفساد وتحسين الأداء وغرس الثقة.مركز المشروعات الخاصة الدولية، القاهرة، 2009، ص 76.

([2]) ليلي مصطفى البر ادعى : المساءلة في إطار مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع ،دراسة لدور هيئة الرقابة الإدارية .إدارة شئون الدولة والمجتمع مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ص 410 –416.

الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد يمكن تحقيقها بصورة اكبر عند إتاحة المعلومات والشفافية وعصر المعلومات يحتم على الحكومات إن تنهض سريعا، وتتخذ كافة التدابير الممكنة لمكافحة الفساد.

- يجب أن يكون هناك تركيز خاص على مراجعة فعالية أجهزة الرقابة الرسمية الحالية، بما فيها مجلس النواب والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وتفعيل محاكم الأموال العامة ونشرها في جميع وسائل الإعلام([1]).

- يلعب نواب الشعب دوراً رئيسياً في جعل الحكومة مساءلة أمام رغبة وإرادة الشعب الذي يمثلونه والذي انتخبهم لأداء هذا الدور الرقابي والاستدعاء وقد ربما الاقالة للمسئولين المتورطين بقضايا فساد ، وذلك من خلال تفعيل تطوير وتنفيذ آليات النزاهة والمساءلة والشفافية في العمل التشريعي وفي الحكومة، بالإضافة إلى تقوية مساهمتهم في مكافحة الفساد([2]).

ولذلك فان العلاقة بين المساءلة والشفافية في إطار إدارة شئون الدولة والمجتمع لها ايجابيات كبيرة في تحقيق التنمية وذلك من خلال دعم هذه العلاقة لشرعية الحكومة ،أو المسئولين الحكوميين وسياستهم العامة وقراراتهم في أعين الشعب ، كما تدعم المساءلة إحساس أفراد الشعب بأنهم كمواطنين

([1]) فرانكلين بين: فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول، المصادر ، الآفاق المستقبلية، دار الحكمة، بيروت، 1996، ص76.

([2]) نشوان الشميري: التعددية السياسية في اليمن: أسس التجربة وحدود الممارسة، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، 2001، ص261.

لديهم اليد العليا على حكوماتهم من أجل تحقيق الشفافية في عمل المسئولين الحكوميين .

فقد حُدد الفساد من قبل كثير من المانحين الدوليين بأنّه "أخطر المعوقات أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقلّصاً من التنمية عبر تشويه حكم القانون وإضعاف أسس المؤسسات التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي،وقد خلصوا إلى القول إنّ تأثيرات الفساد المؤذية خطرة بشكل خاص بالنسبة للفقراء، الذين يصابون بشكل أكثر من جراء تدهور الاقتصاد، والمتكلين الأكثر على ما تقدمه الخدمات العامة، والأقل قدرة على تسديد التكاليف الإضافية المتعلقة بالرشوة والاحتيال والاختلاس من الامتيازات الاقتصادية([1]).

ويمكن تحقيق الشفافية بنشر كافة القواعد التنظيمية والممارسات الرقابية والقرارات المهمة وتحديد البيانات التي يتعين إبلاغها سنويا وعقد مؤتمرات صحفية وإقامة مناسبات إعلامية منتظمة([2]).

وتغطى الشفافية جوانب متعددة، مثل الأداء المؤسسي بأكمله، ومستوى جودة تلك الخدمة، ولاشك أن تغطية هذه الجوانب يساعد على مقاومة الفساد الإداري في الجهاز الحكومي ومنظماته المختلفة ، فمنذ عام (1995) قامت الشفافية الدولية بنشر مؤشر انطباعات الفساد، وفيه ترتيب لبلدان العالم حسب "درجة الفساد الموجودة بين المسئولين الرسميين

([1])آمارتيا صن : التنمية حرية ، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ، الكويت ، مايو 2004م ص 320 .

([2]) إيفا هوبكس ،ومارك كوتين ،ومايكل ويليام تيلور: ترتيبات مساءلة الهيئات المنتظمة المشرفة على القطاع المالي ، قضايا اقتصادية صندوق النقد الدولي ص 6.

والسياسيين، الذين يقومون بإساءة استعمال السلطة الموكلة إليهم لتحقيق مصالح شخصية([1]).

2- التحديات الأساسية للمساءلة ومكافحة الفساد :

لاشك أن قضية مكافحة الفساد تعتبر محورية بالنسبة لجميع دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة ، فالفساد بأشكاله المختلفة يعتبر من التحديات الأساسية من حيث خطورته على النظام الإداري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم ومن تلك التحديات ما يلي:

1- طبيعة الفساد المستشري في القطاع العام ومؤسسات الدولة الأخرى وذلك نتيجة عدم إلمام الموظفين بالمفاهيم الخاصة بالمساءلة ومكافحة الفساد والنزاهة والشفافية ، علاوة على ذلك وجود المحاباة والمحسوبية بكثرة في هذا القطاع الحكومي.

2- غياب المشاركة المجتمعية بين الأطراف الفاعلة ذات العلاقة في التنمية المحلية ولتي تتطلب المشاركة في إدارة شئون الدولة والمجتمع كوسية فعالة لتحقيق الحكم الرشيد والتنمية البشرية من خلال تكامل الجهود البشرية في القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

3- غياب الجهات الرقابية سواء كانت عامة أو خاصة ، وبالرغم من وجود هيئة مكافحة الفساد في اليمن والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلا أنهما يفتقران إلى الصلاحية اللازمة لإجراء التحقيقات وفرض الجزاءات والمحاكمات طيلة عقود من الزمن. وذلك نتيجة غياب الضوابط والتوازنات داخل القطاع الحكومي مما يسبب عدم وجود دولة المؤسسات والقانون .

4- التدخل السياسي في عمل الجهات الرقابية وحرف مسار طريقها لصالح تلك الجهة النافذة ، وخاصة بعض مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص التي لها صلة بالمشاركة والصحافة والتعبير عن الرأي والرقابة على سير الشفافية ومكافحة الفساد حيث يتم إقصاء تلك المؤسسات حتى لا تقوم بالدور الذي يجب أن يكون في ظل قضايا تتعلق بالدعوة للحوكمه والتنمية البشرية([1]).

وقد أكدت منظمة الشفافية الدولية 2010 على أن مكافحة الفساد يتطلب مجموعة من الإجراءات التي ستؤدى إلى الحد منه واستئصاله منها وجود برلمان قوي وقضاء مستقل ،وهيئة مكافحة فساد قوية مستقلة ، وتطبيق للقانون وشفافية في المعلومات والميزانيات العامة، بالإضافة إلى الإعلام المستقل والمجتمع المدني الفعال .

ويتضح مما سبق أن على إدارة شئون الدولة والمجتمع ان تعمل على تقوية آليات المساءلة ومكافحة الفساد التي تعمل في الرقابة ضبط المخالفات في الأجهزة الحكومية من خلا ما يتم رفعه من قبل تلك الهيئات الخاصة بمكافحة الفساد او ما يقوم به المجتمع المدني من بلاغات عن وجود محسوبية وفساد في تلك الأجهزة .

([1]) خالد شعرواي : الإطار التشريعي لمكافحة الفساد ، دراسة مقارنة لتشريعات بعض الدول ،مركز العقد الاجتماعي ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وحدة البحوث والتابعة والحوكمة ، القاهرة ، 2011، ص 1.

دور الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد:

تعتبر أعلى هيئة وطنية مستقلة في اليمن ولها صلاحيات قانونية في مكافحة الفساد وتعقب ممارسيه وقد أنشئت بموجب القانون رقم 39 لسنة 2006 بشأن مكافحة الفساد إثر مصادقة مجلس النواب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، وتتكون الهيئة من 11عضوا تم انتخابهم من قبل مجلس النواب بالاقتراع السري المباشر في جلسته المنعقدة في 26- 6- 2007 من قائمة احتوت على 30 مرشحا قدمها مجلس الشورى ،بعد أن تم اختيارها من مئات المتقدمين للترشيح لعضوية الهيئة ، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية و لها استقلال مالي وإداري، ومقرها الرئيس بالعاصمة صنعاء ويجيز القانون إنشاء فروع لها في بقية محافظات الجمهورية عند الاقتضاء بقرار من رئيس الهيئة([1]).

1- المهام الأساسية لهيئة مكافحة الفساد في اليمن:

يوجد الكثير من المهام والاختصاصات للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في اليمن وذلك حسب المادة الثامنة من القانون رقم 39 لسنة 2006 بشأن إعداد وتنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى مكافحة الفساد.

([1]) بلقيس أبو أصبع : دور الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن في المنع والوقاية من الفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، المؤتمر الإقليمي حول تعزيز التعاون بين هيئات مكافحة الفساد وتطوير الآليات الوقائية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الحكومة الأردنية عمان، الأردن, 2008/07/29 - 2008/07/30.

- وضع إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وإعداد وتنفيذ الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها مع اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته مع ضرورة دراسة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد لمعرفة مدى فعاليتها واقتراح مشاريع التعديلات لها لمواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية أو انضمت إليها([1]).

- ضرورة تطوير وتوفير إطار للتنسيق على مستوى كل مؤسسات الحكومة وذلك لرفع مستوى فاعلية المساعدات التنموية خاصة ، وأن ذلك مطلب مهم في جميع الوزارات القطاعية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة لمواجهة الفساد والحد منه وذلك بالتركيز على التناغم والتنسيق على مستوى السياسات الكلية بين الوزارات.([2])

- العمل على توجيه كل المساعدات الخارجية في إطار الاستراتيجيات والأولويات الوطنية المتفق عليها وذلك إما عن طريق الموازنة الحكومية أو حتى في بعض الحالات خارج عنها ولكن بشرط أن تتم ضمن إطار ومخطط يضمن أن هذه المساعدات موجهة فعلاً تجاه أنشطة متفق عليها تتواءم والأولويات الوطنية

([1]) الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في الجمهورية اليمنية، اللائحة التنفيذية، صنعاء ، اليمن،2006،ص 32.
http://www.snaccyemen.org/details.asp?id=1483&catid=40

([2]) عادل عبد اللطيف: تقديم إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- زيادة القدرة الاستيعابية وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم بالإضافة إلى ترويج وتشجيع برامج التمويل الجماعي على مستوى القطاعات مثل التعليم والصحة والمياه

2- الاعتبارات الأساسية للمساءلة و مكافحة الفساد:

بلا شك أن مكافحة الفساد تعد قضية محورية بالنسبة لأي دولة تتطلع إلى ترسيخ آليات الحكم الرشيد والتنمية والتي تستوجب وضع عدة اعتبارات أساسية لتلاشى الآثار المدمرة للفساد ومواجهتا في جميع القطاعات وعلى جميع مظاهر الحياة اليومية وذلك من خلال:

- العمل على رفع مستوى كفاءة وفاعلية الموارد بواسطة هذه الآليات والوحدات ، والمساهمة في تعزيز قدرات الحكومة. وهذا قد يتضمن دراسة ما إذا كان من الأفضل أن تتواجد وحدة مشاريع واحدة في كل وزارة حكومية أو مؤسسة مستقلة للدعم بحيث تكون هذه الوحدة مندمجة مع هذه الوزارة أو المؤسسة. أو إذا ما كان هناك مجال لضم وتبسيط البناء المؤسسي.

- الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية التي تقع من قبل الأجهزة الحكومية وإحالتها لنيابة الأموال العامة والقضاء.

- ضرورة تبني المبدأ الذي يقوم على أن جميع المساعدات الفنية يجب أن تؤدي بالضرورة إلى تطوير القدرات المحلية وذلك من خلال بناء القدرات والمهارات اليمنية أو تطوير النظم والإجراءات كجزء من عملية التطوير المؤسسي.

- إعداد إرشادات لمن يحضر الشروط المرجعية للمساعدات الفنية وعملية المتابعة ومراجعة المساعدة الفنية وذلك لضمان أن الإرشادات قد

أتبعت وان هناك متابعة وإدارة بقدر جيد لضمان الاستفادة القصوى من المساعدات الفنية وتأثيرها.

– العمل على إيجاد مسئولية مؤسسية تعمل على رقابة ومتابعة أنشطة المساعدات الفنية وسياستها، كما يرى بعض المانحين أن مسئوليتهم تتلخص في توفيرهم للمعلومات المطلوبة لهذه التقارير في الزمن المقرر وفي شكل محدد ومتفق عليه والذي يسهل عملية المقارنة والتجميع.

– ان يكون هناك علاقة في السياسات الإصلاحية من خلال الرؤية واضحة وشاملة تعمل على تدعيم النزاهة والمساءلة والحكم الرشيد والعمل على الربط بين كافة دعائم نظم النزاهة الوطنية .

– التركيز على بناء دولة المؤسسات والتي يجب أن تكون على أساس الكفاءة والفاعلية في اختيار الموظفين وتدريبهم ، ملتزمة بالقيم والثقافية والعادات الداعمة للنزاهة ، وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات التربوية ، والدينية والإعلامية([1]). .

– تأسيس وإعداد قاعدة بيانات خاصة بالمساعدات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي والاتفاق مع المانحين على شكل معين ومناسب للتقارير وعملية نشر وإيصال المعلومات.

– بحث ودراسة ما تنشره وسائل الإعلام والصحافة من شكاوى وتحقيقات صحفيه وإعلامية تتناول حالات الفساد في المؤسسات العامة والخاصة

---

(1) محي الدين توفيق : الوقاية من الفساد السياسات والممارسات فى ضوء المادتين (5،6) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، والتى صادق عليها 117 دولة ، برنامج ادارة الحكم فى البلاد العربية، الاردن ، 2006، ص 43.

([1]).ويتضح مما سبق أن هيئة الرقابة ومكافحة الفساد قد تضعف في أداء مهامها نتيجة ضعف الإرادة السياسية وتدخل السلطة التنفيذية في شئون عملها ، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الهيئات وانعدام التوجه العام لمكافحة الفساد وفق البرامج الوطنية الشاملة ، كما أن الأوضاع الاقتصادية لها دور في تفشي ظاهر ة الفساد مما يؤدى إلى ضعف ثقة الجمهور بالهيئة الرقابية.

([1]) محمد الشافعي : دور هيئة الرقابة الإدارية في محاربة الفساد ، ندوة بعنوان نحو مجتمع أكثر شفافية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالتعاون مع المعهد الدنماركي للحوار ، العين السخنة ، القاهرة ، 2006/20/19، ص 5.

الوحدة التاسعة

الحكم الرشيد واللامركزية المجتمعية

الوحدة التاسعة

الحكم الرشيد واللامركزية المجتمعية

تمهيد:

شهدت السنوات الماضية اهتماماً متزايداً باللامركزية بأبعادها الإدارية والسياسية والاقتصادية والمالية، وقد جاء هذا الاهتمام في إطار التحديات التي أصبح يتعين على الحكومة المركزية أن تعالج تلك التحديات من خلال التحول نحو اللامركزية المجتمعية ، وترسيخ اليات الحكم الرشيد التي تطالب بها شعوب الربيع العربي.

ولا يمكن للحكومات وحدها أن تحقق اللامركزية حيث يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن الإدارة الصالحة للحكم تتطلب مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص، فالمشاركة الشعبية ضرورة لإيجاد المساءلة داخل المؤسسات المحلية وللتجاوب مع حاجات المجتمع المحلي ونشر ثقافة الحوار والمواطنة بين القطاعات لايجاد درجة الشفافية والتنسيق بين القطاعين العام والخاص([1]).

كما ان الحكم الجيد (good Governance) هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، مركز بيروت التجاري، لبنان، 2010، ص 1.
http://www.pogar.org/arabic/governance/localgovernment.aspx

أفـراد المجتمـع فقـراً ([1]) مـن خـلال الآليـات التـي تضـمن الحقـوق والحريـات الأساسـية للمـواطنين فـي المشـاركة والتعدديـة السياسـية فـي ظـل منـاخ يسـوده حكـم القـانون واسـتقلالية القضـاء والانتقـال نحـو حكـم محلـي واسـع الصـلاحيات، يـتم مـن خلالـه تعزيـز ودعـم بـرامج التنميـة البشـرية والتخفيـف مـن الفقـر ومكافحـة الفسـاد فـي ظـل الشـفافية والمشـاركة والحـوار واعتمـاد منظومـة الإدارة والحكـم الصـالح كأحـد الاسـتراتيجيات الناجحـة فـي سـبيل التخفيـف مـن الفقـر([2]) ، وبـدون العمـل المنسـق لمواجهـة هـذه التحـديات فـإن المنطقـة ومنهـا الـيمن قـد لا تحقق أهداف الألفية والتحول نحو اللامركزية المجتمعية([3]).

وتعتبـر اللامركزيـة مـن أهـم قضـايا أسـلوب الحكـم علـى مسـتوى المجتمـع ككـل ؛ علـى أسـاس أن اللامركزيـة تـوفر الفـرص لمواءمـة الخـدمات العامـة مـع المطالـب المحليـة، ولبنـاء حكـم أكثـر تجاوبـا وخضـوعا للمسـاءلة وهـو مـا يـتم التعبيـر عنـه بأسـلوب الحكـم المحلـي الرشـيد (الصـالح) الـذي يشـير إلـى توسـيع

([1]) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2000، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص3.
http://www.undp-pogar.org/publications/other/ahdr/ahdr2002a.pdf

([2]) تقرير التنمية البشرية 2001/2000م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجمهورية اليمنية ، صنعاء ص 5.

([3]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ملخص التقرير النهائي لورشة العمل الإقليمية وشبكة المعنيين حول تخفيض الفقر وتعزيز القدرات والحكم المحلي) شرم الشيخ، مصر (3–6 أيلول ، سبتمبر 2007)، ص1.

مفهوم النظام المحلي ليشمل أطرافاً فاعلة أخرى على المستوى المحلي، جنباً إلى جنب مع الأجهزة المحلية الرسمية([1]).

وتأتى أهمية تطبيق مفهوم اللامركزية لأنها مرتبطة بالنهج الديمقراطي الذي يعمل على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والتنموي بواسطة مجالس الحكم المحلي، ورفع كفاءة الأجهزة التنفيذية في مجال التخطيط والإدارة في كافة المحافظات، إضافة إلى تعزيز آليات الرقابة والمساءلة حيث أن تجربة اللامركزية لا تزال جديدة وغير واضحة أو معروفة لدى المجتمع الرسمي والمدني على حد سواء الأمر الذي يجعلنا نفكر ونتساءل عن التحديات والمخاطر التي قد ترافق عملية تطبيق اللامركزية والذي تتطلب وجود فهم جماعي مشترك من أجل تحديد الرؤية والهدف من التعامل مع اللامركزية بما يكفل ذلك وجود قيادة سياسية قادرة ومؤهلة في التعامل مع مضامين اللامركزية.

([1]) حسن العلواني: اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد، الحكم المحلي والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة، 2006، ص71.

1- مفهوم اللامركزية المجتمعية

تمهيد:

برهنت تجارب دول كثيرة على صدق التأثير الايجابي للتوجه نحو اللامركزية المجتمعية في مساعي التنمية في بعض الدول، ومنها على سبيل المثال دولة نيبال ودول جنوب شرق أسيا من خلال الخطط والاستراتيجيات التنموية ، ومن بين هذه الدول ماليزيا التي استطاعت أن تقدم نموذجاً تنموياً فريداً من خلال الأخذ بنظام اللامركزية المحلية ويرجع نشأتها إلى عهد الاستعمار البريطاني الذي ظل ما يقرب من مائتي عام من خلال تطبيق نظام الولايات.

وتعد فترة رئاسة مهاتير محمد (1981-2003) للوزراء التي شهدت انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية، فقد تضاعف متوسط دخل الفرد وارتفع رقم الصادرات وحدث نمو ملحوظ في الاستثمار الأجنبي وارتفع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي وهذه كله بمقتضى قوانين السبعينات عن طريق نقل المسئولية إلى المستوى المحلي أو ما يعرف باللامركزية الإدارية ([1]).

ويشير مفهوم اللامركزية إلى العملية العامة التي تنقل بموجبها السلطة السياسية والعمليات التنفيذية إلى هيئات حكومية على المستوى المحلي لإدارة الحكم، كونها تحمل ثلاث فوائد أساسية. الأولى تتمثل في الإداريين المحليين الذين يوفرون مجالاً أفضل وأكثر راحة ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم أما الثانية فإن إدارة الحكم اللامركزية تخلق

([1]) ياسمين السيد هاني : تحرير كمال المنوفي ، دور الحكم المحلي في التنمية في ظل اقتصاد السوق، دارسة حالة ماليزيا، الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، المجلد الثاني، 2007, ص 136.

فرصا أكثر لمشاركة الجمهور وإسهامه والثالثة في استطاعة الحكومات المحلية أن تكون أكثر تجاوبا وتكيفا مع الأوضاع المحلية([1]).

وتعلب اللامركزية المحلية دوراً تنموياً مهما في الدول للارتقاء بمستوى معيشة الموطنين والمجتمع ككل، حيث تساعد اللامركزية على توفير مجال وبيئة مناسبة للحوكمة أو الحكم الرشيد (good governance) والتي يفترض أن تؤدى دورها في النهاية إلى التنمية المحلية بصفة خاصة والتنمية المجتمعية بصفة عامة من خلال([2]):

- توفير رؤية استراتيجية لاستيعاب كل من يمكن أن تلعب دوراً ايجابيا في تحقيق الرخاء والتطور .
- جمع المعلومات الضرورية عن احتياجات المجتمع المحلي، من اجل وضع الاستراتيجيات المناسبة التي تصبح بموجبها أجهزة الحكم المحلي مسئولة أمام المجتمعات المحلية .

ولا يقتصر دور المحليات في عملية التنمية على توفير الخدمات العامة، بل تتعداه إلى الإسهام في تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي،

([1]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – برنامج إدارة الحكم في الدول العربية .بيروت ، 2009 ص 7.

www.undp-pogar.org

([2]) نوران رشدي فايد : دور الحكم المحلي في التنمية في ظل اقتصاد السوق دراسة حالة كوريا الجنوبية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2007م، 175–176.

وذلك من خلال إشراك منظمات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في هذه العملية([1]).

وتقوم العديد من البلدان العربية بإصلاحات في مجال الحكم المحلي تتراوح من إصلاحات في السلطات المحلية وإصلاح الأطر القانونية ولكن تبقى عوائق عديدة تقف دون تحقيق اللامركزية المحلية، منها الالتزام غير المتكافئ بمشروع الإصلاح وقلة التمثيل وضعف الصلة بين الدولة والهيئات المحلية.

2-1 مفهوم اللامركزية المجتمعية:

تعد اللامركزية المجتمعية أحد النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلى من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشئون العامة والمحلية للمجتمعات التي يعيشون بها، كما أنه بدون التطبيق السليم للامركزية لا يمكن القول بإمكانية تحقيق التنمية المحلية المستدامة، لا سيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع ، خاصة مع تنامي عدد السكان من ناحية وندرة وسوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية أخرى ، وبدون تلك اللامركزية لا يمكن أيضا الحديث عن الديمقراطية بأشكالها المختلفة وخاصة السياسية والإدارية.

ويقصد باللامركزية المجتمعية نقل السلطة فيما يتعلق بصناعة واتخاذ القرارات المتعلقة بالشئون المحلية لارتباطها الكبير بالحكومة المركزية (الوزارة) إلى مجالس مؤسسية محلية مجتمعية يمثل فيها كافة الأطراف المعنية

([1])هناء هشام أحمد مصطفى : دور الحكم المحلي في التنمية في ظل اقتصاد السوق، دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، الإدارة الحلية والتنمية، مركز دراسات الإدارة العامة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، المجلد الثاني 2007م ص 11.

بالشأن العام المحلى، ويتم تشكيل غالبية أعضاء المجلس عن طريق الانتخاب سواء كانت تلك المؤسسية المجتمعية تأخذ مسمى مجلس أو لجنة .

ويتماشى مفهوم اللامركزية المجتمعية مع مفاهيم ومتطلبات الحكم الجيد وذلك لارتباطهما الكبير بضرورة الانتقال نحو اللامركزية المحلية وذلك من خلال ([1]).

- نقل للسلطة وفق حدود مثلى يحقق التوازن بين المركزية واللامركزية .
- أن يكون نقل السلطة لمجالس مؤسسية وليس إلى موظف معين من قبل الحكومة المركزية أو المحلية.
- أن تمثل في هذه المجالس كافة الأطراف المعنية بالخدمات المحلية بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومتلقي الخدمة و المواطنين.
- أن يكون تشكيل هذه المجالس في الغالبية العظمى عن طريق الانتخاب وان تكون الوظائف التي تشغل عن طريق التعيين بموجب مسابقات تنافسية ولمدد محددة زمنيا ودوريا ولفترة واحدة أو لفترتين، وحتى لا تتحول إلى وظائف بيروقراطية حكومية ثابتة جامدة يصيبها كافة عيوب النظام الهرمي الوظيفي الحكومي.

فقد تعددت التعريفات للامركزية المجتمعية تبعا لوجهات نظر الخبراء والمفكرين ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن كل مفكر ينظر إلى الإدارة المحلية من زاوية معينة مبنية على الفلسفة السياسية والقانونية للدولة التي ينتمي إليها، ولكننا في النهاية نجد أن أولئك المفكرين قد اتفقوا على المبادئ

([1]) سامي الطوخى :اللامركزية المجتمعية مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة، مركز شركاء التنمية، القاهرة، مكتبة أكاديمية السادات، 2007م، ص 44.

الأساسية التي تتعلق بنظام الحكم المحلي، ولاشك أن اختلاف الجوانب التي يهتمون بها، والأهداف التي يرمون إلى تحقيقها تدعونا إلى التعرف على بعض هذه التعريفات ذات العلاقة بالمفهوم.

فقد عرفها الكاتب البريطاني مودى جرام (Mode Gram) بأنها تمثل " مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسئولية السياسية أمام الناخبين في سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملاً لأجهزة الدولة، أما العطار فيعرفها بأنها " توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها " وأهم ما يميز هذا التعريف أنه ركز على الجانب الانتخابي، ورقابة وإشراف الحكومة المركزية([1]).

بينما يعرفها الشيخلي بأنها " أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، يقوم على فكرة توزيع الأنشطة والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك بغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، في حين تتفرغ الأجهزة المحلية لتسيير المرافق المحلية بكفاءة لتحقيق أغراضها المشروعة " وما يميز هذا التعريف أنه يبين أهمية ودور الحكم المحلي في إدارة المرافق العامة المحلية داخل مجتمعة ، وينظر

([1])راجع التفصيل :

- عبد العزيز الشيخلي : العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية، دراسة مقارنة، ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، بيروت، 25/23 سبتمبر 2002.

- محمد محمود الطعامنه وسمير محمد عبد الوهاب : الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، 2005م ص 23.

الزعبـي فـى تعريـف لهـا علـى أنهـا أسـلوب يـتم بمقتضـاه تقسـيم إقلـيم الدولـة إلـى وحـدات ذات مفهـوم محلـي، تتمتـع بشخصـية اعتباريـة وتمثلهـا مجـالس منتخبـة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية ([1]).

وفـي ضـوء هـذه التعريفـات يمكـن تعريـف اللامركزيـة بأنهـا جـزء مـن نظـام الدولـة اللامركـزي فـى ادارة شـئون الدولـة والمجتمـع وذلـك لتحقيـق التنميـة البشـرية المسـتدامة التـي تمثـل احتياجـات المجتمـع المحلـي، مـن خـلال تطبيـق التعدديـة والديمقراطية والمشاركة المجتمعية .

1-2 اهمية اللامركزية المحلية :

تعـد أهميـة تطبيـق مفهـوم اللامركزيـة المحليـة كونهـا مرتبطـة فـي تعزيـز الـنهج الـديمقراطي، وتوسـيع قاعـدة المشـاركة الشـعبية فـي صـناعة القـرار السياسـي والاقتصـادي والتنمـوي بواسـطة مجـالس الحكـم المحلـي، ورفـع كفـاءة الأجهـزة التنفيذيـة فـي مجـال التخطـيط والإدارة فـي كافـة المحافظـات، بالإضـافة إلـى تعزيـز آليـات الرقابـة والمسـاءلة لأن تجربـة اللامركزيـة لا تـزال جديـدة وغيـر واضـحة أو معروفـة لـدى المجتمـع الرسـمي والمـدني علـى حـد سـواء لمعرفـة التحـديات والمخـاطر التـي قـد ترافـق عمليـة تطبيـق اللامركزيـة ، منهـا ضـرورة وجـود فهـم جمـاعي مشـترك مـن خـلال تحديـد الرؤيـة والهـدف مـن التعامـل مـع اللامركزيـة بمـا يكفـل وجـود قيـادة سياسـية قـادرة ومؤهلـة فـي التعامـل مـع مضـامين اللامركزية .

1 - **أهـداف ومبـررات اللامركزيـة المحليـة:** انطلاقـاً مـن فلسـفة الحكـم المحلـي ومرتكزاتـه، يتبـين أن تطبيقـه يهـدف إلـى تحقيـق عـدد مـن

([1]) خالد الزغبي : القانون الإداري وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان 1989، ص 20.

الأهداف والتي قد ينتج عنها العديد من الفوائد للمشاركة المجتمعية المحلية ومنها:

أولاً: الأهداف السياسية: حيث ترتبط الأهداف السياسية بمقومات اللامركزية المحلية ، والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخابات لرؤساء وأعضاء المجلس المحلي وأنماط العمل السياسي الذي يستتبع هذا المبدأ من خلال:([1])

1- **التعددية:** ويقصد بها توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية في اختصاصاتها وسلطاتها، مع المشاركة في عملية صنع القرار في الإدارة الحكومية حيث تتيح التعددية للوحدات المحلية نفوذا اقوي في المشاركة في صنع السياسات في ميادين التنمية البشرية([2]).

2- **الديمقراطية:** تعتبر هيئات الحكم المحلي ركيزة أساسية لممارسة العملية السياسية الديمقراطية على المستوى المحلي للمجتمع، بالإضافة إلى المهمات الإدارية والخدمية التي تمتد لتشمل مناحي الحياة المختلفة، فإن فعالية هذه المؤسسات وقدرتها على أداء دورها تعتبر مؤشراً على طبيعة ونوعية النظام السياسي، حيث يرى خبراء الإدارة المحلية أن اللامركزية المحلية هي أحد أصول نظام الدولة الحديثة والتفكير الديمقراطي، ومبدأ

([1]) تقرير التنمية البشرية 1993، م ،البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ص 74-77.

([2]) سمير محمد عبد الوهاب : اللامركزية في الحكم والتنمية الفلسفة والأهداف ، مرجع سبق ذكره ، ص4.

السيادة الشعبية، والذي من خلاله يؤدى المواطنون دورهم الديمقراطي من خلال اتصالهم بالشعب واحتياجاته(1).

ويذهب العديد من الكتاب إلى أن الحكم المحلي هو أفضل تطبيق لمبدأ الديمقراطية في الإدارة، كونه كنظام يضمن الحريات ويتفق مع الديمقراطية من حيث المشاركة الشعبية والتمثيل وحل المشاكل، باعتبار أن الغاية من نظام الحكم المحلي هي إشراك أكبر عدد من سكان المنطقة في إدارة وتنظيم وحل مشاكلهم المحلية، لاسيما وإن إمكانية مشاركة كافة المواطنين مسألة غير ممكنة في ظل التوسع في حجم التجمعات السكانية، لذلك يتم الأخذ بمبدأ الديمقراطية النيابية محلياً، من خلال انتخاب المجالس المحلية لتمثيل المواطنين وتنظيم الشؤون المحلية([2]).

- **مميزات الديمقراطية في تحقيق اللامركزية المحلية:**

تساعد الممارسة الديمقراطية في تحقيق اللامركزية على المستوى المحلي، حيث تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشئون العامة وتوثيق صلته بالحكومة، وبالتالي فإن ممارستها على المستوى لمحلي تتشابه مع ممارستها على المستوى القومي، وان الدفاع عنها على المستوى المحلي يوازيه دفاع مشابه على المستوى الوطني، كما إن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى

([1]) ديفيد بيثام : البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين (دليل الممارسة الجيدة) الاتحاد البرلماني الدولي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2006 ص 6 .

([2])السيد عبد المطلب غانم : اللامركزية والتنمية الإدارية، تحرير كمال المنوفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

الأفـراد بالـدور الـذي يؤدونـه تجـاه محليـاتهم، وهـذا الشـعور مـن شـانه أن يرفـع كرامتهم ويزيد إشعارهم بحقوقهم الوطنية والقومية ([1]).

كمـا تسـاهم الديمقراطيـة بتحقيـق التنميـة السياسـية مـن خـلال تقويـة الفهـم السياسـي لـدى المـواطن، وتمكينـه مـن التمييـز بـين الشـعارات والبـرامج الممكنـة واختيـار الأكفـاء ومناقشـة القضـايا المهمـة للشـأن المحلـي والتخطـيط للمسـتقبل، فهـي بمثابـة المدرسـة الأوليـة التـي يـتعلم فيهـا المـواطن ألـف بـاء السياسـة لمـا تتـيح لـه مـن فـرص المشـاركة، باعتبـاره ناخبـا أو مرشـحا كمـا أن الحكـم المحلـي يسـهم فـي تحقيـق الـوعي السياسـي وتمكينـه مـن التمييـز بـين الشـعارات الجوفـاء والبرامج الممكنة التطبيق واختيار الأكفاء لذلك.

ولـذلك تمـنح الديمقراطيـة فرصـة التـدريب للقيـادات وإعـدادها لشـغل مناصـب سياسـية أعلـى فـي المجـالين التشـريعي والتنفيـذي علـى المسـتوى القـومي وتؤكـد الدراسـات الميدانيـة التـي أجريـت علـى الخلفيـة الاجتماعيـة والمهنيـة والعلميـة والسياسـية لأعضـاء المجـالس التشـريعية فـي بعـض الـدول أن نسـبة معقولـة تبـين ممارسـة بعضـهم العمـل أعضـاء فـي المجـالس المحليـة وكسـب الخبرات في ذلك([2]).

وكمـا تسـاهم الديمقراطيـة المحليـة فـي تحقيـق المسـاواة السياسـية بـين المـواطنين، مـن خـلال إتاحـة فـرص المشـاركة فـي صـنع السياسـات المحليـة

([1]) عبد الرزاق الشيخلي : الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2001، ص22.

([2]) سمير محمد عبد الوهاب : الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2009 ص 19،18.

أمامهم وتقوية الحقوق المدنية للمواطنين مثل حقهم في التعبير عن أرائهم فيمن يتولى إدارة شئونهم المحلية وحقهم في الدفاع عن مصالحهم والحد من تركيز السلطة في يد الحكومة المركزية مما يحول دون افتئات الحكومة المركزية على حقوقهم.

ثانيا: الأهداف الإدارية: من تعتبر اللامركزية المحلية من أكثر الوسائل لكفاءة الأداء وتقديم السلع والخدمات المحلية ؛ لأنها بخلاف النمط المركزية حيث تتميز بتأثرها بآراء وانتقادات السكان المحليين والاستجابة لحاجات المواطنين في المجتمعات المحلية، وذلك من خلال:

- تحقيق الكفاءة الإدارية حيث تعتبر الوحدات المحلية أكثر قدرة وكفاءة من الناحية الاقتصادية في تقديم الخدمات المحلية ويشير البعض إلى أن نظام اللامركزية هو الذي يعمل على تزويد المواطنين بالكمية المطلوبة (المفضلة) من السلع والخدمات طبقا لحاجات وتفضيل السكان المحليين.([1])
- تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري حيث أن الاستجابة السريعة للحكم المحلي والعلاقة المباشرة الترابط بين المواطنين وموظفي الوحدة المحلية تساعد على التخلص من كل أشكال وأمراض البيروقراطية الحكومية المتمثلة في الروتين والرقابة وتأخر المعاملات وطوابير الانتظار وعدم احترام خصوصية المراجع .
- العدالة في توزيع الأعباء المالية حيث أن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة والمحلية لا يؤدى إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية

([1]) عادل محمد عبد الرحمن : اللامركزية كإستراتيجية مقترحة لتطوير مستوى الأداء في المنظمات الحكومية المصرية ، مجللة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ،جامعة سوهاج ، المجلد 20، العدد 2، ديسمبر 2006، ص250.

على دافعي الضرائب وربما تضر بعض المرافق والأفراد من هذا التوزيع، ولكن في حال تبنى نظام الحكم المحلي يتم توزيع المال باختيار أهالي الوحدات المحلية إضافة إلى أن ما يدفعونه من ضرائب ورسوم سيتم صرفها على هذه المرافق المحلية وهذا يحقق مبدأ تساوى المواطنين في تحمل المسئوليات المالية تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية لان النظام المركزي يستخدم في العادة أنماطا وأساليب متشابهة تطبق على جميع المواطنين في الدولة لكن الأمر يختلف بالنسبة للخدمات المحلية وعليه فإن نظام الحكم المحلي يحقق تفادى تنميط الأداء على مستوى الدولة وذلك لان مشكلات المحليات تختلف عن بعضها البعض، من حيث متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة .

ثالثا: الأهداف الاجتماعية:

ويمثل الحكم المحلي فرصة حقيقة لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية تتمثل فيما يلي:

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، وذلك يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم وميولهم، حيث أن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية معينة يشعر بمسئولية اجتماعية تجاه المواطنين، لابد أن ينعكس على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم، وارتفاع مستوى الصحة والتعليم، والحد من تلوث البيئة، والحصول على جميع الخدمات المحلية بيسر وسهولة.([1])
- شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية، بما يعزز ثقته بنفسه ويزيد من ارتباطه

([1]) التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية، اليمن، 2007، ص 71.

بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إلية، وهى خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة .

وفي اليمن يتم تشكيل المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظات والمدن والقرى عن طريق الانتخاب المباشر وان يكون اختيار رؤساء ووكلاء هذه المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء، كما قضى الدستور بأن القانون يكفل نقل السلطة إليها تدريجيا ويحدد دورها في إعداد وتنفيذ خطة التنمية وفى الرقابة على أوجه النشاط المختلفة([1]).

وذلك في إطار الاتجاه إلى توسيع مشاركة المواطنين ودورهم عملية الحكم Governance، وتقليص أدوار الدولة في الإنتاج والإدارة المباشرة لمؤسساته، ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية، أبدت العديد من الدول اهتماما متزايدا بموضوع اللامركزية (الحكم المحلي) بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمالية، وقد عبرت عن ذلك الاهتمام تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم، تحت العديد من العناوين مثل " التحول نحو حكم محلي واسع الصلاحيات وجعل الدولة أكثر قربا من الناس ،) والعمل على استخدام السكان المحليين في المساعدة على بناء المجتمع والمساعدة على التفكير في

(1) محمد ماهر الصواف & سامي الطوخى: دور المجالس الشعبية المحلية في إدارة الوحدة المحلية ومعوقات نجاحها

" بالتطبيق على مركز نقادة محافظة قنا "، المؤتمر الدولي الثاني الرؤى المستقبلية للامركزية والتحديث في ظل الحوكمة المحلية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، يناير 2006.

كيفيــة بنــاءة وإدارتــه بأنفســهم ، لأن الشــرعية الديمقراطيــة للمجتمــع تكمــن فــي التنمية بقيادة واضحة سياسة وطنية([1])

3- الاعتبارات الأساسية للامركزية المحلية

توجـد العديـد مـن المعوقـات والتحـديات التـى تقـف عائقـا امـام تطبيـق اللامركزية المحلية ومن تلك التحديات ما يلي:

تمثـل المشـاركة المجتمعيـة فهـم واسـتيعاب ادارة شـئون الدولـة والمجتمـع (الحكـم الرشـيد) بـالمعنى الشـامل مـن قبـل شـركاء التنميـة والـذي يتطلـب جـوا مـن الديمقراطيـة والمشـاركة السياسـية ومشـاركة المـواطنين فـي رسـم السياسـات واتخـاذ القـرارات وتحمـل المسـئوليات مـن خـلال تعزيـز الديمقراطيـة فـي المجتمعـات المحليـة للـربط بـين المسـتويات الحكوميـة – المركزيـة والمحليـة والإقليميـة بشـكل فعـال، والـدعوة إلـى اللامركزيـة أمـر هـام وأساسـي إلا أن المعانـاة لتحقيقهـا فـي العديـد مـن الـدول، وخاصـة الـدول الناميـة، ربمـا يعتبـر أم فـي غايـة التعقيـد بخاصة في ظل أنظمة الاستبداد وقمع الحريات.

---

(1) راجع بالتفصيل :

-سـمير محمد عبـد الوهـاب : المجـالس الشـعبية المحليـة والمجـالس التنفيذيـة : الأدوار والعلاقـات، برنـامج اللامركزيـة وقضـايا المحليـات، مركـز دراسـات واستشـارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2006 ص 7.

-فرانسـيس فوكـو يامـا : بنـاء الدولـة فـي النظـام العـالمي ومشـكلة الحكـم والإدارة فـي القـرن الحادي والعشرين، مكتبة العبيكان المملكة العربية السعودية 2006م، ص 132

-بيـرى جـي ، ولادة جديـدة للديمقراطيـة فـي المنـاطق الحضـرية ، واشـنطن ، معهـد بروكينغـر ، 1993 ، ص 9.

كما يؤدى العمل على تحسين البنية التحتية والقدرات الأساسية للمؤسسات القائمة في الحكومات المحلية لتستطيع مواجهة التحديات المشار إليها وخاصة فيما يتعلق بالموارد المالية وتوفير الأنظمة الإدارية والمعلوماتية اللازمة للحوكمة المحلية الجيدة .ومن التحديات الإدارية الإدارة بالجودة الشاملة التي أصبح من الأساليب الإدارية في القطاع الخاص والقطاع الحكومي أيضا.

بالإضافة إلى إيجاد برامج تدريبية للإداريين الرسميين على المهارات الجديدة والأنظمة الإدارية الحديثة مثل الحوكمة والجودة واللامركزية المحلية ليتمكنوا من تحسين مستوى الخدمات والاستجابة لطلبات المواطنين المختلفة بكفاية وفعالية ، وضع برامج لتطوير الموارد المالية اللازمة لإدارة البرامج الأساسية لخدمة الأحياء ذات الاحتياجات الخاصة وتوفير التمويل لتنفيذ الخطط والبرامج الإستراتيجية .

ويتضح مما سبق أن اللامركزية المحلية وتطبيقها بشكل سليم وفق سياسة الحكم الرشيد على مستوى المديرات والمناطق فإنها ستعمل على حل مشكلات المواطنين في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث تحقق رغبات وتطلعات المجتمع في التنمية الشاملة.

الوحدة العاشرة

مؤشرات اللامركزية المحلية في اليمن

الوحدة العاشرة

مؤشرات اللامركزية المحلية في اليمن

واجهت اليمن منذ أوائل التسعينات صعوبات نحو إعادة رسم الأولويات وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق النمو الذاتي للاقتصاد القابل للاستمرار، تطلب الأمر مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي بالاعتماد على الموارد المحلية والأجنبية رغم ما ورثته حكومة الوحدة من تراكمات وأعباء مالية واقتصادية ناتجة عن إعادة ترتيب الجهاز الإداري للدولة الذي روعي فيه إرضاء العديد من القيادات السياسية والأحزاب والشرائح الاجتماعية ناهيك عن ما أفرزته حرب الخليج الثانية وعودة المغتربين وانخفاض حجم المساعدات والقروض الأجنبية وتأثير حرب صيف 94م كلها أفرزت العديد من النتائج السلبية ، ([1]) ويوجد في اليمن حاليا ،21 بلدية على مستوى المحافظات و 326 بلدية على مستوى المديريات، والمحافظات([2]) .

إن من مقومات الحكم المحلي هو ارتكازه على عنصر الاستقلال، بحيث تتمتع الوحدة المحلية بشخصية معنوية مستقلة ضمن حدود إقليمية محددة من إقليم الدولة وينظر إليها وتعامل كما لو كانت شخصا حقيقيا فهي لها حقوق

([1]) عوض بن عوض يسلم عصب : تجربة اليمن في الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي، 90- 2004م، المجلة العلمية للبحوث الدراسات التجارية، 2007 جامعة حلوان مجلة ربع سنوية ص 201 .

([2]) محافظات اليمن هي : أبين، عدن، البيضاء، الحديدة، الجوف، المهرة، المحويت، عتق، ذمار، حضرموت، حجة، إب، لحج، صعده، صنعاء، تعز، الضالع، شبوة، ريمه، مأرب وأمانة العاصمة.

وعليها التزامات، وهى شخصية مستقلة عن الأشخاص والعناصر المادية المكونة لها.

كما أن ما يميز الحكم المحلي عن الإدارة المركزية هو تمتعه بالشخصية المعنوية، لان الشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية المحلية ، فإذا ما أغفلت الشخصية المعنوية، فإن ذلك يعنى انه مازال مرتبطا بالإدارة المركزية ؛ لذا فإن هذا الطابع هو الذي يميزه ويمنحه الصفة القانونية، وما الاعتراف بالشخصية المحلية إلا نتيجة منطقية للاعتراف باستقلاله وبوجود مصالح محلية خاصة نه .

1- نحو حكم محلي واسع الصلاحيات

يعتبر الحكم المحلي ركن جوهري لإدارة شئون الدولة والمجتمع (الحكم الصالح) عامة، فهو يتضمن مشاركة أكثر فعالية من خلال تقوية مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز العلاقات الجيدة بينها وبين القطاع الخاص ، وتعتبر من الأساليب التي تقوم بتحرير الإدارة من الروتين، ويساعد على تشجيع روح الابتكار والمشاركة بروح الديمقراطية، والوفاء بالحاجات البيئية والإقليمية لمناطق الدولة وفق ظروفها المحلية([1]).

وفى كثير من الحالات تكون السلطة المحلية مكبلة بالقواعد الحكومية المركزية والتي تقف حائلا دون تقديم الحوافز المناسبة في شتى مجالات التنمية وهنا يؤكد قانون

([1])راجع بالتفصيل:

–تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002 ص 112.

– خالد بن فيحان المنديل :المركزية واللامركزية في اتخاذ القرار وعلاقتها بالأداء الوظيفي، ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2003م .ص 44.

السلطة المحلية والإدارية وتوسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المجالس المحلية المنتخبة وسلطات هذه المجالس في اقتراح البرامج والخطط التنموية طبقا لأحكام القانون والرقابة الشعبية والإشراف على الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية ومساءلتها، ومحاولة اكتشاف الخدمات المحلية نقاط الضعف التي تعيق تقدم ونمو الناس الفقراء، كما أن تقديم الخدمات المحلية يقيده المعدل المرتفع لنمو السكان والمدن([1]).

لقد جاءت الشراكة المجتمعية(الحكومي– الخاص – المجتمع المدني) ، نتيجة لفشل الحكومات السابقة ومؤسساتها في تقديم الخدمات والمنتجات بكفاءة وفعالية، وبما يتناسب أو يستجيب لاحتياجات ورغبات المواطنين وتطلعاتهم، كما أكدت التوجهات العالمية على أن التنمية الاقتصادية تكون أكثر سرعة وإدامة وعدالة، إذا عكست رسالة مشتركة للمجتمع ككل، ولم تقتصر على فئة بعينها فالمشاركة تساعد في إعطاء الأهمية والأولوية لاحتياجات المواطنين واهتماماتهم في المجتمع كله([2]).

([1])راجع :

–محمد حسن العزازى : الدور الجديد للامركزية والتنمية في اليمن، إياب للاستشارات الإدارية، القاهرة ، يونيو 2000م ص 9.

–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملخص التقرير النهائي لورشة العمل الإقليمية وشبكة المعنيين حول تخفيض الفقر وتعزيز القدرات والحكم المحلي شرم الشيخ، مصر (3–6 أيلول / سبتمبر 2007) ص 1.

([2]) سمير محمد عبد الوهاب: الحكم المحلي في ضوء التطورات المعاصرة، مرجع سابق ص 50.

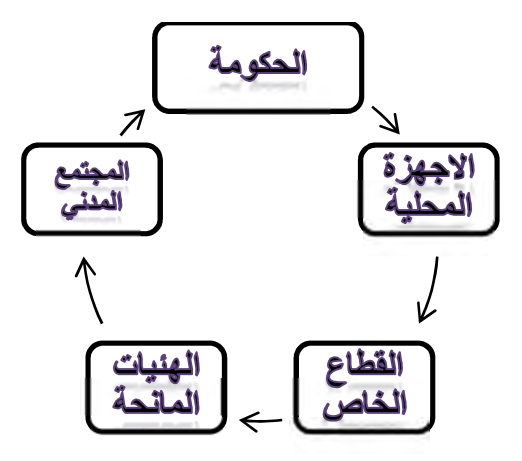
ويحدد الدستور اليمني في المادة 146" طريقة الترشيح والانتخاب للمجالس المحلية ونظام عملها ومواردها المالية وحقوق وواجبات أعضائها ودورها في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية وجميع الأحكام الأخرى المتصلة بها وذلك بمراعاة اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية كأساس لنظام الإدارة المحلية" .([1])

يمكن تصور الأطراف الفاعلة في الدول النامية على النحو الذي يبينه الشكل رقم (3) والذي يوضح أن هناك العديد من الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي فهناك الحكومة المركزية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأجهزة المحلية والهيئات الدولية المانحة ومن الطبيعي أن نتعرف على الأطراف الفاعلة في النظام المحلي حتى يمكن تحديد القدرات التي تحتاج إلى بنائها ولا يمكن الزعم بأن نقص قدرات النظام المحلي يرجع إلى المجتمع المحلي ولذلك فانه من الضروري تقييم قدرات كافة الإطراف الفاعلة([2]).

([1]) دستور الجمهورية اليمنية، المادة 146 بشأن الإدارة المحلية .

([2]) حسن العلواني : اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد، الحكم الرشيد والتنمية الإدارية،ير مصطفى كامل السيد، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة 2006 ص 88-89

شكل رقم (6-5) يوضح الفاعلون في النظام المحلي.



المصدر: حسن العلواني : اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد، ص 90.

فقد وضع القانون الجديد رقم (4) لعام 2000م الأساس التشريعي والقانوني لنظام السلطة المحلية في اليمن القائم على مبدأ اللامركزية والمشاركة الشعبية، من خلال مجالس محلية منتخبة ديمقراطياً وتعتبر جزء لا يتجزأ من سلطة الدولة . مما يتيح الفرص لتضافر الجهود الرسمية والشعبية للإسهام في عمليات البناء والتنمية([1]).

أ- المشاركة في الانتخابات المحلية :

وقد كانت أول انتخابات محلية على مستوى اليمن كله قد جرت في شباط/فبراير 2001 حيث تنافس26،832 مرشحا لشغل 6614 مقعدا بلديا في المديريات، وتنافس 2500 مرشحا لشغل 418 مقعدا بلديا على مستوى

([1]) فوزية عبدا لسلام طالب &عبدا لقوي مجد طالب: الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية المعهد الوطني للعلوم الإدارية ، صنعاء، 2007، ص21.

المحافظات. وانتخب الفائزون بعضوية المجالس البلدية في المديريات والمحافظات لولاية انتقالية كأول ممثلين بلديين منتخبين في تاريخ اليمن.[1]

بينما تتوزع الأدوار على الحكومات المحلية وإعطائها المزيد من الصلاحيات ، بحيث تكون مهمة السلطة المركزية التخطيط والبرمجة والتوجيه والرقابة والمحاسبة ، حيث انه لا يمكن أن تتحقق تنمية ولا استثماراً ولا نهضة عمرانية إلا في ظل الأمن والأمان والاستقرار، وهذه مسئولية المؤسسة الأمنية والقوات المسلحة والسلطة المحلية"، مشيراً إلى "انه يرحب بان يكون هناك تنسيق مشترك في تثبيت الأمن والاستقرار لان المسئولية مشتركة بين كافة الأجهزة الأمنية مع القوات المسلحة".[2]

كما أن الحكم المحلي هو الخيار الديمقراطي والتنموي الأمثل الذي يعمل على تعزيز حقوق الإنسان ؛ كالحق في التنمية والمشاركة في الحياة العامة، وإفساح المجال أمام مبدأ تكافؤ الفرص للجميع للإسهام في تقدم ورقي

([1]) راجع بالتفصيل:

- تقرير وزارة الإدارة الملحية الجمهورية اليمنية بشأن الانتخابات المحلية 2001م ، ص 112.
- موقع برنامج إدارة الحكم في الدول العربية :

http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?t=6&cid=22

([2]) المرصد العربي للإصلاح والديمقراطية : المشروع التدريبي التأميني الأمني المشترك والشامل رقم "2" والذي نفذته على الخارطة الالكترونية الوحدات والأجهزة الأمنية والعسكرية في محافظات عدن وأبين ولحج وتعز والضالع للفترة من 10 – 20 ديسمبر 2006م ص2 .

المجتمع من خلال التعددية والديمقراطية كما أن انتخاب المحافظين قيم أسس الممارسة الديمقراطية التي ترتكز عليها النظام في اليمن .([1])

والحكم المحلي نظام يفضي إلى فكرة تسعى إلى فرض واقع جديد للإدارة تقوده هيئات الحكم المحلي على أساس تحقيق التكامل في إدارة شؤون الدولة وفي إطار توزيع الأدوار بين مكونات الدولة مركزيا ومحلياً، وفي هذا الاتجاه تتجسد رؤية جديدة تتسم بالجرأة وتفضي إلى تأسيس نظام لتوزيع أعباء الوظائف العامة للدولة وتزيل المركزية الإدارية وتوسع من بنيان قاعدة الدولة لتوطيد بنيان الدولة المركزية[2]

1- انتخابات المحافظين

وفى شهر سبتمبر 2006 تمت في اليمن أول انتخابات لمحافظي المحافظات من جانب أعضاء المجالس المحلية المنتخبين على مستوى المحافظات والمديريات والتي يبلغ عدد أعضائها (7484)عضوا قاموا بانتخاب (21) محافظا.، وقاطعت أحزاب المعارضة المنضوية تحت مسمى "اللقاء المشترك" هذه الانتخابات واعتبرتها تراجعا عن الديمقراطية لأن حزب "المؤتمر الشعبي العام" الحاكم يسيطر على المجالس المحلية نتيجة حصوله على 70% من مقاعدها في الانتخابات المحلية التي جرت في أيلول سبتمبر 2006، ما يؤكد أنها لم تكن انتخابات وإنما تعيين بطريقة غير مباشرة ،

([1]) افتتاحية صحيفة 26 سبتمبر اليمنية: استكمال البناء المؤسسي لمنظمة الحكم المحلي، العدد 1387، ص 27.

([2]) خالد عمر باجنيد :ندوة بعنوان آفاق الحكم المحلي في الجمهورية اليمنية، جامعة عدن في الخميس 22 مايو 2008، ص1.

وأسفرت النتائج النهائية عن فوز مرشحي الحزب الحاكم في 17 محافظة بينما فاز مرشحون مستقلون من أنصار الحزب الحاكم في 3 محافظات. وتعذر إجراء الانتخابات في محافظة الضالع (جنوب البلاد) لعدم اكتمال النصاب القانوني حيث حضر 79 عضوا من أصل 196 عضوا يشكلون الهيئة الناخبة([1]).

2- تعزيز المواطنة والمساواة :

ان لقيام الوحدة اليمنية المباركة عام 1990م على أسس ديمقراطية والانتخابات النيابية في أعوام 1993م و1997م و2003م والانتخابات الرئاسية المباشرة في عامي 1999م و2006م والمحلية في انتخابات 2001م و2006م في ظل التعددية السياسية الحزبية، وصدو قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة2000م أن تشكل مقدمة لتبني نظام حكم محلي في البلاد .

وقد حددت المادة 19/أ من اللائحة التنفيذية للقانون بأن يكون لكل وحدة إدارية على مستوى المحافظة والمديرية مجلس محلي ينتخب أعضاؤه انتخاباً حراً مباشراً متساوياً لدورة انتخابية مدتها أربع سنوات شمسية، عُدلت هذه المدة إلى سنتين وفق لقانون رقم (71) لسنة 2000، وقد أجريت الانتخابات الأولى في فبراير 2001 للمجالس المحلية على أساس سنتين بعد الانتخابات صدر تعديل جديد للقانون تحت رقم (25) لسنة 2002، ألغي بموجبه القانون

([1]) قايد محمد طربوش : ورقة مقدمة إلى ندوة ((مشروع التعديلات الدستورية الواقع وآفاق المستقبل)) التي نظمتها جامعة تعز بالتعاون مع مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر – ندوة سياسية وفكرية خلال الفترة 31/10- 2007/11/1 31/10- 2007/11/1 م . في قاعة 22 مايو حبيل سلمان.

رقم (71) لسنة 2000 وحددت المدة من سنتان إلى ثلاث سنوات ومددت فترة المجالس المحلية القائمة وقت صدور هذا القانون بثلاث سنوات([1]).كما حدد القانون المشار اليه في المادة (19) ولائحته التنفيذية في المادة (7) اختصاصات المجالس المحلية في الوحدات الإدارية من خلال مراقبة تطبيق السياسات العامة والقوانين والأنظمة النافذة في كافة المجالات من خلال الصلاحيات الممنوحة في حق الرقابة والتنفيذ بالمهام الموكلة إليها، ([2]) مع التوجيه والإشراف والرقابة على أعمال الأجهزة التنفيذية للوحدة الإدارية وتقييم مستوى تنفيذها للخطط والبرامج ومساءلة رؤسائها ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم عند الإخلال بواجباتهم. ([3]).

خلاصة الفصل الخامس:

بلا شك أن قيام حكم محلي واسع الصلاحيات في اليمن يتطلب إعادة النظر في مهام ووظائف الأجهزة المركزية وإعادة تنظيم وتوضيح مهام ووظائف أجهزة الحكم المحلي وتقنين العلاقة بين مستويات الإدارة التنموية وتحديد الأدوار المطلوب تفعيلها

([1]) راجع بالتفصيل:

-قانون رقم (71) لسنة 2000م بشأن تعديل القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية، الجريدة الرسمية، ملحق العدد (24) لسنة 2000م.

-محمد على السقاف : دراسة المركزية واللامركزية في الوحدات الإدارية، مرجع سبق ذكره .

-القرار الجمهوري رقم 105 لسنة 2003 بشأن تشكيل الحكومية الحالية وتسمية أعضائه. ا

-المادة الثانية من القرار الجمهوري 23 لسنة 2001 بشان اللائحة التنظيمية لوزارة الإدارة المحلية الجريدة الرسمية العدد 5 لسنة 2001 م.

([2]) محمد أحمد عبد المنعم: الاختصاص الرقابي للمجالس الشعبية المحلية في النظام المحلي المصري، القاهرة دار النهضة العربية 2001م ص 9

([3])انظر المادة (19) والمادة (7) من اختصاصات اللائحة التنفيذية لوزارة الإدارة المحلية .

في المجتمع المحلي ، ولقيام اللامركزية المجتمعية فإنها تحتاج إلى عدد من الإجراءات التشريعية والدستورية والقانونية التي تعنى بتوضيح الجوانب التي سيجري تطبيقها على مستوى المديرات ([1])

فقد طالب عدة دراسات بحثية ومنها هذه الدراسة إلى الاهتمام بإعادة هيكلة الجهاز الإداري لوحدات الحكم المحلي واستكمال البنية التحتية بحيث تتلاءم مع المهام والوظائف التنموية الموكلة لوحدات الحكم المحلي وكذلك ينبغي إعادة النظر في التقسيم الإداري والهياكل التنظيمية الحالية، منوهة إلى أن عملية الانتقال إلى الحكم المحلي يستوجب تنمية الموارد البشرية كونها تمثل الضمانة الأكيدة لتفعيل الدور التنموي للسلطة المحلية، الأمر الذي يستوجب أن تقوم الوزارات والأجهزة المركزية بدور أكبر في صياغة النظم ووضع السياسات واللوائح والإجراءات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية العاملة في وحدات الحكم المحلي بما يساهم في رفع قدراتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها على صعيد إدارة التنمية المحلية بالمهنية والكفاءة والفعالية المطلوبة.

وقد طالبت الدراسة مجلس النواب باتخاذ خطوات تشريعية جادة لتطوير الحكم المحلي والإسراع بتعديل وإصلاح القوانين التي تتضمن مواد تتعارض مع المنظومة

([1]) راجع بالتفصيل كلا من :

–قانون رقم (71) لسنة 2000م بشأن تعديل القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية، الجريدة الرسمية، ملحق العدد (24) لسنة 2000م.

–محمد على السقاف : دراسة المركزية واللامركزية في الوحدات الإدارية، مرجع سبق ذكره .

–القرار الجمهوري رقما 105 لسن 2003 بشأن تشكيل الحكومية الحالية وتسمية أعضائها

–المادة الثانية من القرار الجمهوري 23 لسنة 2001 بشان اللائحة التنظيمية لوزارة الإدارة المحلية الجريدة الرسمية العدد 5 لسنة 2001 م.

التشريعية للمجالس المحلية بالإضافة إلى تهيئة المجتمعات المحلية لتطبيق نظام الحكم المحلي وخلق وعي لدى المواطنين يسهم في إنجاحه

وقد أوصت الدراسة بضرورة تناسب الموارد المالية مع المسؤوليات والمهام المنقولة إلى وحدات الحكم المحلي، وأن تتصف الموارد المالية المخصصة لوحدات الحكم المحلي بالمرونة وأن يتاح لها تحديد رسوم الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل أجهزتها واقتراح موارد مالية جديدة كما ينبغي أن يكون الدعم المقدم من السلطة المركزية مناسباً وعادلاً وفقاً لمعايير وطنية تعزز من القدرة التمويلية للمحليات مع ضرورة خضوع وحدات الحكم المحلي للمساءلة من قبل المجتمع المحلي عن مدى كفاءتها وفاعليتها في تحقيق الأهداف التنموية التي أنشئت من أجلها وكذا إخضاع عملية صنع القرار في وحدات الحكم المحلي وتنفيذ الأنشطة الخدمية والاستثمارية والإدارية بقدر عال من الشفافية بما يسمح للمجتمعات المحلية وكل المعنيين بمتابعة وتقييم أداء وحدات الحكم المحلي.

الوحدة الحادي عشر

استراتيجية مقترحة لتطبيق الحكم الرشيد والتنمية في اليمن

الوحدة الحادي عشر

استراتيجية مقترحة لتطبيق الحكم الرشيد والتنمية في اليمن

أثبت التاريخ الحديث أن اليمن قادر على تحقيق التغيرات والتطورات إذا ما تحلى بالعزم والإصرار في تحقيق النجاحات في طريق تحقيق الدولة المدنية المنشودة ، فيروى التاريخ أن سلسلة نجاحات تحققت في اليمن كان من أبرزها الوحدة المباركة 1990م،وما تلاها من الصبر على الأزمات المتتالية منذ 1994م وحتى قيام ثورات الربيع العربي2011م،التي استلهمتها اليمن لتحقيق التغيير المنشود لإعادة بناء اليمن السعيد أرضاً وإنسانا ، من خلال تحقيق وثيقة شرف الثورة الشبابية الشعبية السلمية التى تسعى الى تحقيق الدولة المدنية وفق اليات الحكم الرشيد.

وتعتبر المسئولية في مواجهة التحديات في اليمن بيد حكومة الشعب التي تسعى لتلبية مطالبهم وتحقيق تطلعات اليمينيين للتغيير الشامل ، من خلال إزاحة كل رموز الفساد ومن ثبت بحقهم قضايا فساد مالي وإداري طيلة الحقبة الماضية([1]) .

ولذلك يجب أن تقوم الإستراتيجية المقترحة لإدارة شئون الدولة والمجتمع في اليمن(الحكم الرشيد) على بناء دولة المؤسسات والقانون (الدولة المدنية) من خلال تحقيق الأهداف العامة لثورة الشباب الشعبية السلمية والتي منها:

- بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحدبثة التي تكفل الحقوق والحريات العامة وتقوم على مبدأ التداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات واللامركزية المجتمعية.
- تحقيق نهضة تعليمية شاملة تلبي تطلعات الشعب اليمني وتستعيد مكانته الحضارية.
- بناء اقتصاد وطني قوي يكفل حياة كريمة للمواطنين.

([1]) وثيقة شرف الثورة الشبابية السلمية في اليمن ، ساحة التغيير جامعة صنعاء ، فبراير 2011م.

- إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس وطنية حديثة وبما يضمن حياديتها.
- استقلالية السلطة القضائية بما يضمن تطبيق العدل والمساواة.

ولتحقيق تلك الأهداف المطلبية للشعب لابد من وضع الرؤية الاستراتيجية المقترحة والتوصيات التي تعمل على تحقيق تلك الأهداف، مع ضرورة وضع دور للشباب للمشاركة في وضع أولويات المرحلة القادمة لليمن بعد ثورة التغيير السلمية ، وذلك من خلال تنفيذ إدارة شئون الدولة والمجتمع (الحكم الرشيد) التي تعلب دورا أساسيا بل وجوهريا في التنمية من خلال الشراكة المجتمعية فى الجوانب التالية :

1) قطاع الحكومة:

- رسم السياسة العامة للدولة وعلاقاتها الداخلية والخارجية بما يحقق الاستقرار والأمن والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تحديث كل القطاعات وإعادة هيكلتها وفق آليات الحكم الرشيد واللامركزية المجتمعية مع مراعاة معايير الاختيار من ذوي الكفاءات والخبرات المتخصصة في شتى المجالات.
- وضع برامج خطط تنمية استراتيجية واضحة ومرنة بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المانحه.
- وجوب التأكيد على تكاملية دور المجتمع المدني والقطاع الخاص مع الدور الحكومي في التنمية البشرية، وذلك حتى تتكامل الجهود التنموية بينها.
- إصلاح الخدمة المدنية وجعلها أكثر مساءلة عبر تقييم النتائج أكثر من العمل البيروقراطي ، وجعل وظائف الحكومة لامركزية وقريبة من المواطنين حتى يملكون المعلومات مباشرةً لتقييم مستوى الأداء لديها ، مع العمل على تحسين رواتب الموظفين وأجورهم بصورة تحقق لهم حياة كريمة لائقة وبما يمكنهم من أداء واجبهم الوظيفي والوطني ويقيهم من أي انحرافات في اعمالهم

- غرس القيم الأخلاقية والإدارية والوطنية في الخدمة العامة والحفاظ على الموارد العامة لتحسين مستوى التزام الخدمة المدنية بالأداء، ويتطلب غرس هذه القيم إجراءات تعاونية لبناء الثقة والاحترام المتبادل بين المواطنين وموظفي الهيئات العامة للدولة.
- استحداث نصوص قانونية تكفل شغل الوظائف العامة على أساس المفاضلة وتساوي الفرص والترقي فيها والتدوير الوظيفي حتى درجة وكيل وزارة على أساس الكفاءة والنزاهة، وتتضمن المساءلة في حال الاخفاق وعدم الكفاءة فضلاً عن الخيانة وإساءة استغلال السلطة والمال.

2) دعم المشاركة المجتمعية:

من خلال تحسين المساءلة الخارجية عبر إجراءات على المستوى الوطني لكي تعطى دورا أساسيا في إعطاء الحكومات حوافز لتقوية المساءلة الداخلية فيها، وذلك من خلال مايلي :

- الشفافية في المعلومات حول نشاطات الحكومة وذلك عبر قوانين تنص على المزيد من العلنية وحرية الوصول إلى المعلومات وتشجيع النقاش العام حولها.
- تعزيز التنافسية عبر انتخابات للممثلين العاملين مفتوحة للجميع حرة ونزيهة إضافة إلي شكلا أخر من المشاركة والحوار كالمشاورات العامة والجلسات العلنية لتقييم الأداء الحكومي وصولاً إلى استطلاعات الرأي والتقييم الالكتروني من قبل المواطنين.
- إتاحة المجال لنشاط ومشاركة اكبر جانب من المجتمع المدني ومن ضمنها لجان الرقابة الشعبية والصحافة والاستقصائية.
- تقييم متواصل لمستوى إدارة الحكم ونشر المعلومات المحصلة عن مستوى حكم القانون وحرية الصحافة والممارسات التمييزية والفساد وغيرها .
- تامين معلومات موثقة عن أداء الخدمات العامة ، من خلال استطلاعات الرأي واليات التقييم والمشاورات ووسائل مشابهه .

- اعتماد سياسات تقوي وتمكن السلطات المحلية، التي تتميز بقربها للناس وقدرتها على إشراكهم مباشرة في القرارات العامة والمساءلة
- تسهيل الاشتراك المتزايد للجمعيات الأهلية خاصة إدارة الخدمات العامة التي تصمم لمجموعات ولفئات معينة والإشراف عليها.
- اعتماد القوانين وتوسيع نطاق الحريات الأساسية، والإنصاف في تامين الخدمات الصحية والتعليمية، وكثيرا ما توجد قوانين لكنها بحاجة إلى ثقافة تطبيق لها

3) تحسين المساءلة الداخلية عبر التوازن والفصل بين السلطات بهدف تحسين المساءلة الداخلية أساسا وليس حصراً إلى تعزيز التنافسية في ممارسة السلطة في الحكم من خلال:

- تقوية السلطة البرلمانية وقدرتها في قدرتها على سن التشريعات التى تدعم الحقوق المدنية والعامة بما فيها حق المساءلة ومكافحة الفساد.
- تأمين استقلالية القضاء بشكل اكبر وذلك من خلال وضع الضوابط التى ينبغي ان يكون عليها القضاء وكذلك من يحمل صفة القاضي من النزاهة والخبرة وتحمل المسئولية.
- تقوية أجهزة رقابة مستقلة داخل الحكومة كأجهزة التدقيق العليا ومكتب تلقي الشكاوى مثل الجهاز المركزي للرقابة وهيئة مكافحة الفساد.
- العمل على تعزيز آليات الحكم الرشيد من خلال وجود قيادة تتميز بالكفاءة والمرونة و القوانين وتشريعات تتسم بالشفافية لتعمل على تأصيل مبادئ الحكم الرشيد
- دعم المشاركة المجتمعية الفعالة عن طريق تهيئة المناخ السياسي والاقتصادي والثقافي أمام مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك للمشاركة في التنمية البشرية.
- تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده، وذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين، ومع

ذوي العلاقة، وبخاصة في القضايا المحورية والحاسمة وذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحرياته.

- المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا الهامة، وبخاصة في صياغة القوانين وتعديلها، وكذلك في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل المجتمعية كالفقر والبطالة، وقضايا المرأة والطفل، واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية.
- الاستثمار في المشاريع ذات العلاقة بالتنمية الشاملة وتخفيف المشاكل المجتمعية، أو الحد منها.
- تقديم ومناقشة التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة، بهدف سد الثغرات والفجوات في الأداء، وتعزيز الأداء الإيجابي.
- العمل مع السلطات الثلاث على تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان الحقوق والحريات، والحد من الانتهاكات، ومعاقبة القائمين عليها.
- المساهمة الفاعلة، مع السلطات ومؤسسات العمل المدني المختلفة والخاصة من أجل تعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية، وخضوع القائمين علية للمساءلة.
- تنفيذ دراسات وأبحاث في مجال التنمية، وذلك بهدف تحقيق التوازن في التخطيط، والتنفيذ ونقل التنمية إلى مختلف المناطق، بناء على الدراسات البحثية ، بهدف سد الفجوات الحاصلة بين المناطق المختلفة.
- المساهمة مع السلطات في حل المشاكل والصعوبات الداخلية، بهدف تحقيق الاستقرار، وتوفير الأمن، وذلك من خلال حملات توعية مستمرة.
- توفير المعلومات المتاحة لدى هذه المؤسسات لمتخذي القرار والمشرعين في السلطة، ذلك أن ما يمكن أن تصل له هذه المؤسسات من معلومات أكبر بكثير مما يمكن أن تصل له المؤسسة الرسمية.

4) فيما يخص حكم القانون :

- إجراء تعديلات دستورية وقانونية تكفل توازن السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، واستقلالها وتضمن عدم توغل السلطة التنفيذية على بقية السلطات.
- إجراء تعديلات دستورية وقانونية تنص على أن إجراءات مساءلة شاغلي الوظائف العليا وتوجيه الاتهام إليهم والتحقيق معهم من قبل مجلس النواب لا تحول دون حق الجهات الأخرى في الشكوى والتحقيق ورفع الدعاوى الجزائية والمدنية على كافة الجرائم والانحرافات المالية والإدارية المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة .
- إلغاء النصوص الدستورية والقانونية التي تعفي أياً من موظفي الدولة من المساءلة الجزائية والمدنية عن نتائج أعماله، أو تعطيه حصانة من أن تطال يد القانون كشأن بقية المواطنين أو موظفي العموم فلا حصانة لمرتكبي حالات الفساد ومسيئين استخدام السلطة.
- إضافة النص في الدستور والقوانين ذات العلاقة بحق المواطنين ومؤسساتهم الأهلية وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد بتحريك ورفع الدعاوى المدنية أمام المحاكم المختصة لاسترداد الأموال المحصلة عن جرائم الفساد وجرائم إساءة استخدام السلطة والكسب غير المشروع، مع إلغاء كافة المواد الدستورية والقانونية ذات العلاقة التي تحول دون إطلاع المواطنين على كافة التقارير المالية والإدارية، وكل المعلومات الخاصة بالتحقيق في جرائم الفساد.
- تعديل قانون شاغلي الوظائف العليا بحيث لا تشكل نصوصه عائقاً أمام محاكمتهم في حال إساءتهم استخدام السلطة ، وتحقق المساواة بين المواطنين التي نص عليها الدستور في الحقوق ولها. بات وأمام القانون ، مع تشديد العقوبات في الجرائم التي يرتكبها شاغلي الوظائف العليا كلما تعاظمت مسؤولياتهم وصلاحياتهم .

5) فيما يخص قانون مكافحة الفساد والمساءلة:

أن يتضمن قانون مكافحة الفساد بعض القوانين الآتية:

- حق الهيئة في التحقيق وتوجيه الاتهام ورفع الدعاوى الجنائية بحق شاغلي الوظائف العليا على كافة جرائم الفساد المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة .

- وضع العقوبات الكافية بحق من يرفض تزويد الهيئة بالمعلومات المتعلقة بجرائم الفساد أو التبليغ عنها أو يعيق إجراءات التحقيق حولها .

- إلزام الهيئة بالإفصاح عن الإقرارات بالذمة المالية التي يقدمها المشمولون بالقانون ، وبما يلزم المشمولين بقانون الذمة المالية بالإفصاح عن ممتلكاتهم خارج البلاد، وكذا الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بجرائم الفساد وإجراءات التحقيق والمحاكمة المتخذة بشأنها.

6) أن يكون لهيئة مكافحة الفساد تقارير تفصيلية محدده للجهات ومسئوليها ، **بحيث تتضمن التالي :**

- المخالفات المنسوبة لكبار موظفي الدولة من وزراء ونوابهم ومحافظين ونوابهم وليس فقط صغار الموظفين .

- المخالفات للقوانين واللوائح والموازنة المعتمدة للجهة فيما يتعلق بالتعيينات والمرتبات والأجور والترقيات ، السفر ومصروف الاستحقاق. وما في حكمها.

- المخالفات في التصرفات المالية للقيود المحاسبية واللوائح والنظم المالية والمحاسبية المقررة الخاصة بالتحصيل أو الصرف أو الاستحقاق .

- تعزيز الجهات ذات العلاقة في تطبيق القوانين والقرارات والقواعد والأنظمة المالية المقررة التي يقف عليها الجهاز خلال فحصه ومراجعته للحسابات الختامية، ومدى تنفيذ الموازنة العامة للدولة والموازنات الملحقة بها والمستقلة عنها.

7) تعزيز الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة:

وذلك من خلال إصدار القوانين التي تكفل ما يلي :

- استقلالية الجهاز الرقابي للمحاسبة ليكون هيئة مستقلة بحد ذاتها.

- إلزام الجهاز برفع التقارير الدورية والسنوية والفصلية، القائمة على الفحص الشامل وليس على العينة العشوائية ، إلى مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد والمجالس المحلية والنيابة العامة وعدم الاكتفاء برفعها إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فقط.
- إلزام الجهاز بأن تكون تقاريره متاحة أمام المواطنين ووسائل الإعلام للاطلاع عليها بدل الاكتفاء برفعها إلى مجلس الوزراء .

8) محور تطوير التعليم:

- وضع رؤية لجودة التعليم على كل المستويات، وذلك من خلال معايير وأهداف وطنية مستقبلية تعزز في رفع مستوى التعليم ليتواكب مع متطلبات العصر.
- أن يكون التعليم قبل الجامعي تعليمًا عالي الجودة للجميع كأحد الحقوق الأساسية للإنسان، في إطار نظام لا مركزي قائم على المشاركة المجتمعية، يعمل على إعداد المواطنين لمجتمع المعرفة في ظل عقد اجتماعي جديد قائم على الديمقراطية والعدل وعبور دائم للمستقبل.
- تأسيس نظام تعليمي لا مركزي يدعم المشاركة المجتمعية في إدارة إصلاح التعليم بطريقة فاعلة على كل المستويات التعليمية العام والمهني والجامعي.
- تشكيل مجلس أعلى للجودة الشاملة للتعليم برئاسة الوزير أو من ينوب ومشاركة كل القطاعات والإدارات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني كفريق عمل من اجل تحقيق الأهداف التعليمية
- عمل حملات وطنية لزيادة معدلات القيد والتسجيل بالمراحل التعليمية الأساسية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لدفع عجلة التعليم المتميز من خلال عمل حملات توعيه تستخدم فيها وسائل الإعلام الرسمية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمانحين.
- تفعيل برامج محو الأمية وفق حملات إعلامية وطنية للقضاء على هذا الداء العضال بشتى الوسائل الممكنة.

- تحقيق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية وخاصة المناطق المحرومة من المستوى المناسب و استحداث إدارة الجودة الشاملة بكل المحافظات وفق معايير وحوافز معينة يتم من خلالها الجودة والاعتماد المدرسي .
- تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على تقديم الخدمات التعليمية ومشاركة الدولة في تنفيذ خططها التنموية.
- إعادة تدريب تحويلي للمدرسين والإداريين وذلك وفق أسس ومعايير معينة من أجل الارتقاء بالتعليم وتطويره .
- العمل حل مشكلة ازدحام الفصول ومواجهة النقص في إعداد المعلمين المؤهلين علميا وتربويا
- الاستفادة من البرامج الممولة من المانحين في مجالات تطوير التعليم بكل أنواعه العالي والعام والمهني.

9) التوسع نحو اللامركزية المحلية:

- العمل على تفعيل برنامج وطني يعزز المشاركة المجتمعية وفق آليات الحكم الرشيد .
- توفير مناخ سياسي ملائم من خلال توسيع الخيارات الديمقراطية والمشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأي .

10) معالجة البطالة والفقر:

- عمل برامج وخطط لمكافحة الفقر والبطالة من خلال توفير الأعمال والمشاريع الصغيرة وتوفير فرص العامل لعاطلين.
- حصر المناطق الأشد فقراً وتضرراً على مستوى الجمهورية وفق لجان متخصصة .
- التنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة الفعالة في مكافحة الفقر.

- توزيع مشروعات صغيرة على الفقراء حتى يستطيعوا إعالة أنفسهم بأنفسهم تأكيد لمقولة لا تعطيني السمكة ولكن علمني كيفية اصطيادها .

. Haw to catch a fish ?

- وضع نسبة من ميزانية الحكومة تصل إلى 20% لدعم التامين الغذائي للفقراء وذوى الدخل المحدود ، ومثال توزيع تأمين غذائي بالإضافة إلى إنشاء مخابز حكومية بسعر رخيص في شتى محافظات الجمهورية، مشابهة لطريقة جمهورية مصر العربية للتخفيف من معاناة اليمنيين.

11) محور الصحة العامة:

وذلك من خلال توفير الخدمات الصحية الشاملة لتحسين نوعية حياة المواطن اليمني وتحقيق الحياة الكريمة الخالية من الأمراض واكتساب المعرفة والتمتع بحياة كريمة من خلال :

- الارتقاء بالخدمات الصحية وتحسين مؤشراتها لضمان مستوى صحي متميز ومن هذه المؤشرات خفض نسبة معدل وفيات الأطفال والأمهات.
- تحقيق العدالة في توزع الخدمات الصحية بين المناطق الحضرية والريفية في جميع محافظات اليمن ، حيث لازال مؤشرات بعض المحافظات اقل من غيرها في الوحدات الصحية .
- تخفيض تكلفة الخدمات الصحية بما يتناسب مع مستوى الدخل ، مع العمل على توفير الخدمة الصحية للفقراء والمحتاجين ببطائق مجانية .
- **توفير المواد اللازمة لدعم برامج الرعاية الصحية الأساسية والخدمات العلاجية في كل محافظات الجمهورية وتوفير العدالة في توزيعها وذلك من خلال:**
- إنشاء المراكز المتخصصة للأورام وجراحة القلب والكبد في المحافظات على أن يكون المركز الأم في أمانة العاصمة.
- التطبيق الشامل للإصلاح الصحي في اليمن وتطبيق نظام طب الأسرة على أن تضع خطط لتنفيذه في بعض المحافظات.

- توفير خدمات التأمين الصحي لجميع المواطنين وذلك من خلال خضوع كافة فئات المجتمع للتامين الصحي مع إنشاء شبكة قومية للمعلومات لربط جميع الوحدات الصحية.
- توفير العيادات الشاملة بالقرب من الأحياء الأهلة بالسكان والتنسيق مع جميع المؤسسات الوطنية في الجامعات والمعاهد الحكومية والأهلية لتقديم الخدمات الصحية .
- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في صناعة الدواء محليا على أن يكون للدولة قدرة في تحديد سعره.
- وضع قوانين ومعايير لاستيراد الأودية، بما يحافظ على صحة المواطن اليمني مع ربط العلاقات مع المراكز الطبية في العالم والاستفادة من الخبرات العالمية.
- توفير وتطوير خدمات الطوارئ في المدن ومناطق الخطوط السريعة لتلقي الحالات الطارئة من حوادث سير وغيرها .
- الحد من اللعب بالمنح العلاجية للخارج والسعي لتوفير مستشفيات كبرى لمعالجة الحالات المرضية بشتى أنواعها ، وذلك بتوفير الأجهزة والكوادر اللازمة لذلك.

وتعتبر هذه الاستراتيجية المقترحة لتطبيق الحكم الرشيد في الجمهورية اليمنية كنموذج تستفيد منه كل البلاد العربية كونها تعاني من مشكلات مشتركة في ادارة الحكم التقليدية المستبدة وسياسة السلطة البيروقراطية، فاذا ايقن حكام العرب ان الشعوب ستحقق احلامها مهما كانت العقبات والعوائق التي يضعها من يحكمها امامهم وسيأتي اليوم الذي يعلو فيه صوت الحرية والديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان على صوت المنجزرات والدبابات والقمع والسجن والتعذيب دون مراعاة لحقوق الانسان في البلاد العربية.

موجز مختصر باللغة الانجليزية للكتاب

الحكم الرشيد والتنمية البشرية

good governance and Human development

DR: Adel Garallah Ali Moozab

2019

Introduction:

the features of the twenty-first century Indicate to move towards good governance or the so-called governance in the management of state affairs that strive to achieve human development, there is no development without good governance, based on the empowerment of others basic rights to freedom, justice and living a decent life. The human development is the main indicator of the status and wealth of any human society, it shows how failure state is or its progress in various political, economic, cultural, and environmental fields , that is indicated in the reports of international organizations, including the World Bank and United Nations development programs each year.

It is now clear that the management of the affairs of state and society is the best option for governments to move toward modern civil state, which is not as interpreted by some as the exclusion of religion from politics, it is a civil state that respects religious rights of civil society (1), and the private sector ,it includes the continuation of human development in light of legitimacy and political , social stability, and economic efficiency and effectiveness, honesty and balanced relations between the people and their social percentage. the reports of international

organizations for some Arabic countries has monitored the existence of significantly low and a great in the level of human development and governance, despite all the promises pledged by those countries to achieve political and economic reforms, and from those countries Yemen, where data indicate the presence of weak governance; due to low democratic and political move upon which the state unit in 1990 was built as there was a great deficit in the structures of government institutions in dealing with complicated and overlapping problems due to a lack of transparency, participation and the fight against corruption in all its forms, to explain the need for such previous method, which is considered as the effective solution for achieving development in Yemen and countries of the region, because it serves to consolidate the community participation significantly to involve civil society and the private sector to express an opinion and to clarify the positions of decision-makers.

Research objectives

the research aims to investigate the role of state in managing the affairs of state And society in the promoting

human development in the Republic of Yemen throughout the following partial objectives:

1. Identify the characteristics and components of managing the affairs of the state and society (governance) and human development in Yemen.

2. Recognize the role of civil society organizations and the private sector in development and good governance.

3. Identifying the most important factors affecting the community participation in the Yemeni society.

4. Identify the main difficulties and obstacles facing the human development in the context of managing the affairs of the state and society.
5. Identifying the most important means and mechanisms to address the difficulties faced by the poor community participation.

The study and the search also found out the answer to the following assumptions:

1. There a statistically significant relationship between the administration of the state and society (governance) and Human development in the Republic of Yemen.

2. the community partnership between government and the private sector and civil society institutions leads to promote good governance and development in Yemen.

3. the poor community participation in governance in Yemen effects on the low level of human development and good governance.

The research included an introduction to the research plan followed by five chapters, which included introduction, research problem, the research hypotheses, and objectives of the research, in addition to the importance of research scientifically and practically, and previous studies. The first section management of the affairs of the state and society (good governance).

the second chapter included Human Development in Yemen and its various indicators. The third chapter included the relationship between governance management and human development, while chapter four pointed to the trend towards decentralization and its role in local development. Chapter five focused on the field study.

The study and research pointed out its scientifically and practically importance in the shade of revolutions of Arab Spring, which came to glorify the good governance and civil

state, also research reviewed a group of foreign, Arabic and local relevant studies. The descriptive method has been used in the study of the current situation of the phenomena in terms of its characteristics , forms and their relationship and the factors affecting them of these methods (case study) and this method collects data , various and comprehensive information on particular case or a number of cases in terms of time, place and subject in order to reach a deeper understanding of the studied phenomenon (problem) where the researcher used (150) Single samples represent the research community that include 30 institutions Between government and the private sector and civil society, the researcher used questionnaire method by putting more than (112) as sample question about the case of research, its the application and the application constraints.

Through data analysis and field study, it was found that the trend towards good governance and human development in Yemen has become a basic necessity to address many of the obstacles and problems of governance, especially after the availability of a appropriate atmosphere for the desired change in light of revolutions of Arab Spring, which caused a great earthquake in several Arab countries that overthrew systems of traditional government, it became clear through the analysis of

the results of the data that there is a relevant relationship between the Department of State and society (good governance) and human development, and it development would not be achieved without good governance. The results of respondents indicate the actual application and the proper mechanisms of good governance (good) and the trend towards decentralization community in Yemen which is the right way to achieve human development in various different areas.

The research results showed that there is a weakness in the community participation in decision-making with governance in Yemen; due to bureaucratic management of the state and the non exploitation of the government of the requirements of the current era in the need to take advantage of the capacity and participation of community decisions making. Which showed weak governance in Yemen in most themes of study in varying degrees of community participation, transparency, ccountability, anti-corruption, the rule of law and local decentralized. The data has showed the elements of good governance in Yemen, to be achieved through the achievement of political and economic reforms through cultural through political participation and peaceful transfer of power.

The study showed in its recommendations on the need for Community Partnership and its role in human development in Yemen through political participation and economic, social and cultural rights through the rule of law, transparency and participation, efficiency and effectiveness in building Yemen new, state-building civil democracy which guarantees the rights and public freedoms, based on the principle of peaceful of power transfer, the separation of powers and effective decentralization. Achieving comprehensive educational renaissance that meet the aspirations of the Yemeni people to regain its civilized position.

building a strong national economy to ensure a dignified life for citizens, rebuild the military and security institution on a national and modern basis to ensure impartiality. Independence of the judiciary to ensure the application of justice and equality should be emphasis on integrative role of civil society and the private sector with the government's role in human development to achieve integrated development efforts among them. Constitutional amendments and legal to ensure the balance of the three branches of legislative, executive and judiciary, its independence to guarantee the non- incursion of the executive power over the rest of powers. With the development of a vision for the quality of education and health

at all levels through standards and national targets that future enhance raising of the level of education and health to cope with the recent requirements and to activate a national program that promotes community participation in accordance with good governance mechanisms.

خاتمة الكتاب :

أصبحت إدارة شئون الدولة والمجتمع (الحكم الرشيد) بمختلف إبعادها شرطا أساسيا لتحقيق التنمية البشرية وتحسين مستويات المعيشة وذلك من خلال إيجاد البيئة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق تطلعات ورغبات الشعوب التواقة للحرية والعدالة الاجتماعية التي تعتمد على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة حكم القانون ، وذلك من خلال وجود مؤسسات ذات كفاءة وفعالية تستجيب لاحتياجات المجتمع

حيث تشير التنمية البشرية إلى عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس التي لا حدود لها وترتبط بمحددات عدة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، ومن أهم هذه الخيارات هي تحقيق الحياة الكريمة الخالية من الإمراض واكتساب المعرفة والتمتع بحياة كريميه بما فيها الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان في جميع الجوانب سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وتواجه جميع المجتمعات تحديا يتمثل في إقامة نظام للحكم يعزز التنمية البشرية ويدعمها ويديمها وبخاصة للفئات الأكثر فقرا.

ولذلك يتطلب لهذه العلاقة وترابطها تشجيع ممارسات إدارة الحكم الجيدة وخصائصها التي تقوم على مبادئ المشاركة، والشفافية ،والمساءلة وحكم

القانون، كما تتسم بالفعالية والعدالة الاجتماعية والحيادية ، والمؤسسات المعنية بذلك هي مؤسسات الدولة من سلطات تنفيذية ، وتشريعية، وقضائية إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ، فمن المستحيل أن تتخلى الدولة عن واجباتها تجاه المواطنين ومستلزمات رفاهته ، ولكنها لا يمكن أن تكون الجهة الوحيدة المكلفة بذلك ، ففي ظل اقتصاد السوق وانفتاح المجتمعات يتوقف إحراز التقدم على تصرفات وأداء العناصر الفاعلة الأخرى مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ولذلك يستفيد من هذا الكتاب الباحثون والقادة السياسيون وطلاب الجامعات المتخصصون والقراء من المحللين السياسيين والقانونيين وغيرهم من المهتمين بضرورة الانتقال بالمنطقة العربية الى تطبيق اليات ومبادئ الحكم الرشيد بكل معانيها وبما يحقق التنمية البشرية للدول في كل المجالات السياسية والتعليمية والصحية والقانونية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها.

المراجع العربية والاجنبية :

1. إبراهيم مدكور & مريت غالي :الأداة الحكومية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة ،مصر،2008م.

2. احمد عبد الونيس شتا: دور الخدمات في التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة 2007 م.

3. أحمد محمد الإنسي : الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010- 2014م، مكتبة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ، ط1 ، الجمهورية اليمنية ، يوليو 2010م .

4. آمارتيا صن : ترجمة شوقي جلال، التنمية حرية، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة ، الكويت، مايو ، 2005م.

5. أمة العليم السوسوة : الحريات العامة وحقوق الإنسان في اليمن ، مركز الشيخ/ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث المنامة، مركز أمان للدراسات 28 فبراير 2005م.

6. إيفا هوبكس ، مارك كوتين ، ومايكل ويليام تيلور: ترتيبات مساءلة الهيئات المنتظمة المشرفة على القطاع المالي ، قضايا اقتصادية صندوق النقد الدولي .

7. حسن ابشر : ترسيخ مبدأ سيادة القانون ، مركز المشروعات الخاصة، جمهورية مصر العربية مارس 2005م.

8. حسن العلواني :لامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد، الحكم المحلي والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2006م.

9. د سوليفان جون: الحكم الديمقراطي الصالح مركز المشروعات الدولية الخاصة، نيويورك.2008م

10. ديفيد بيثام : البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين (دليل الممارسة الجيدة) الاتحاد البرلماني الدولي ، البرنامج الإنمائي للم. المتحدة ، 2006م.

11. رفائيل لوبيز – بنتور ، أجهزة إدارة الانتخابات – مؤسسات لإدارة الحكم ، مكتب تطوير السياسات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك .

12.رفيق يونس المصري : أعمال ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية ،مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، مركز الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ،11-13 /10 / 1999.

13.زهير عبد الكريم الكايد : الحكمانية : قضايا وتطبيقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، 2003م.

14.سمير محمد عبد الوهاب : الحكم المحلي في ضوء التطورات المعاصرة ،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،2008م

15. صدفة محمد محمود: العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة، موجز سياسات رقم 3، مركز العقد الاجتماعي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC)، التابع لمجلس الوزاري المصري، يناير 2009 م .

16.صلاح الدين فهمي محمود: دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية، تجارب عالمية، المكتبة العربية، 2006 م.

17. صلاح محمد الغزالي : الحكم الصالح طريق التنمية ، جمعية الشفافية الكويتية ، مكتبة الجمعية ، الكويت، 2005م.

18. عادل عبد الغفار :الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليله واستشرافيه ، سلسلة العلوم الاجتماعية ،مكتبة الأسرة القراءة للجميع، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، 2009 م

19.عبد الحسين شعبان : الحكم الراشد ودوره في التنمية المستديمة ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، ورقة قدمت بالملتقى العلمي الدولي، الجزائر9-10 كانون الأول (ديسمبر)، 2006م.

20.عبد الحميد مصطفى أبو ناعم : الإدارة العامة إدارة الحكومة بأسلوب القطاع الخاص ،الدار الهندسية ، القاهرة ، 2004 م.

21.عبد اللطيف رشاد محمد: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة 22 يونيو 2005 م.

22. عبد الناصر المودع: مسائل انتخابية: تطبيقات مفترضة لبعض النظم الانتخابية وأثرها على الحياة السياسية في اليمن. مركز التنمية المدنية ، ومؤسسة فريد ريش ايبرت ، 2009 م.

23. عبد الهادي مبروك النجار: صنع السياسة التعليمية ، مدخل تحليلي مقارن ، مكتبة لانجلوا المصرية، القاهرة، ط 1، 2009م..

24. على ليلة: المجتمع المدني وحقوق الإنسان، مكتبة لانجلوا المصرية، ط1 القاهرة 2007م.

25. فرانسيس فوكو : بناء الدولة في النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، مكتبة العبيكان المملكة العربية السعودية 2006م.

26. فرانكلين بين: الديقراطية في القرن الحادي والعشرين: الأصول، المصادر، الآفاق المستقبلية، دار الحكمة، بيروت، 1996.

27. كمال التابعي : التنمية البشرية دراسة حالة لمصر ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 2006،

28. ماجدة صالح ، تقديم جابر عوض ، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الأسيوية دور الدولة الإنمائي في أسيا ، مركز الدراسات الأسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة 2009

29. محمد حسن العزازي: الدور الجديد للدولة والإصلاح الإداري ، ورقة عمل، مركز إياب للاستشارة ، القاهرة ، 2001.

30. محمد أحمد عبد المنعم: الاختصاص الرقابي للمجالس الشعبية المحلية في النظام المحلي المصري، القاهرة دار النهضة العربية 2001م.

31. محمد سيد احمد المسير ، المجتمع المثالي في الفكر الفلسفي وموقف الإسلام منه ، دار المعارف ط2 القاهرة 2002م.

32. محمد صبري الحوت وآخرون ، التعليم والتنمية ، مكتبة لأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2007 .

33. محمد عبد المحسن المقاطع: سيادة القانون والشفافية، مدخل للتغلب على الفساد وتحسين الأداء وغرس الثقة. مركز المشروعات الخاصة الدولية ، القاهرة ، 2009 ، ص 76.

34. مونتيسكيو ، روح القوانين شرح الفرق بين ثلاثة أنواع من أنظمة الحكم ، يناير 1989م. /ihttp://ar.wikipedia.org/wik

35. محمد محمود الطعامنه وسمير محمد عبد الوهاب : الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، ، للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، القاهرة 2005م .

36. محمد نصر عارف : التنمية من منظور متجدد (التحيز، العولمة ، ما بعد الحداثة) ، مطابع الأهرام التجارية ،القاهرة ، ط 2002، م.

37. محمود على الخطيب: الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي، المكتبة الالكترونية العربية ، القاهرة ، 2006. /http://www.arabicebook.com

38. نشوان الشميري، التعددية السياسية في اليمن: أسس التجربة وحدود الممارسة، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، 2001، ص261.

39. يوسف خليفة اليوسف :الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ديسمبر 2004.

- Biswas, M. (2009)." *Media Freedom, Governance and Civil Society Conference*" Papers in Southern Political Science Association Annual Meeting. of the. Political Science Association, American.

- Broadbent, R. (2001) *Building on Strength: Improving Governance and Accountability in Canada's Voluntary Sector*, The Institute on Governance, Ottawa, Canada.

- Brock-Utne, Birgit..(2001), *Editorial Introduction to a Special Issue on Globalization Language and Education. anguage, Democracy and Education in Africa: Discussion Paper 15.*

- Donaghy, Maureen, 2011, *Civil Society and Participatory Governance in Brazilian Housing . Section Ph.D. dissertation* .United States Colorado: University of Colorado at Boulder.

- Dunbar, L. K. , (2006)*"Safeguards of Good Governance: Innovation, Flexibility, and Regulatory Change*" Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Town & Country Resort and Convention Center, San Diego, California, USA.

- Duo, S.N. (2011), *Civil society organizations in post-war Liberia: The role of education and training i0n strengthening organizational capacity. Ph.D. dissertation Pennsylvania*: The Pennsylvania State University. United States.

- Walter, W. M. (2000*). Education and Development Measuring the Social benefits, pp. 314 , the Clarendon Press, Oxford* : University Press, USA.

- Graycar, A. and Diego,v. *The Loss of Governance Capacity through Corruption Governance, Jul2011*.

- Najwa.M.(2012) *The Role of Emotional, Inteligence, in Shaping Self Accountability, old Dowiniuion* : University Urban.

- *Hofheimer, K, L.(2006) The good governance agenda of international development institutions. Ph.D. dissertation. Virginia University: United States.*

- Howard and Sheila, B. (1999) *Education and Development: Beyond Access to Empowerment Christine (eds*.). Zed Books Ltd: London.

- Hun, J. Park, (2008). *Toward Human-Centered Development: A Reflection on the Consequences of the Financial Crisis and Reforms on Korean Dirigisme and Democracy Conference Papers* . International Studies Association, Korea.

- Jefferey M.; K. (2011*). State and Society in Local Governance: Lessons from a Comparison Multilevel Regional Research*, Sun Young. International . Shareholder, Kansas City Overland Park, KS 66213.

- Jessica,G. (2008). *The Role of Civil Society in Increasing Bluralism and Accountability in Local Public Policy Ph.D. dissertation* . Colorado University of Colorado at Boulder: United States.

- Ka Ho Mok and Yat Wai Lo (2001). *The Impacts of Neo-Liberalism on China's Higher* Education Centre for East Asian Studies, University *of Bristol.*

-
- Montambeault, F. (2010). *Models of (Un)Changing State-Society Relationships: Urban Participatory Governance and the Deepening of Democracy in Mexico and Brazil* . Ph.D. dissertation. University Canada: McGill (Canada).

-
Morren, T.(2001), *Conceptualizing Civil Society within good Governance and Social Capital Policies M.A. dissertation*: Dalhousie University :Canada.

- Norris, P. , (2006*) The Role of the Free Press in Promoting Democratization, Good Governance and Human Development. Conference Papers -- Midwestern Political Science Association.*

- Selee, A. (2006) *. The paradox of local empowerment Decentralization and democratic Ph.D. dissertation. University of Maryland, College Park; Maryland, United States.*

- Phakphian, S. (2011). *Section Decentralization, Community-Based Planning, and Poverty Reduction in Chiang Mai. Thailand. California:* University of California, Irvine: United States.

- Quadir, F. (2006) *Linking Democracy, Social Development, and the Market: Canada's Approach to Good Governance and Human Development in Bangladesh in the New Millennium in Conference Papers* . International Association, Annual Meeting, p1-21.

- *Richard B. (ed.). (2000). Universities and Development (London: Association of Commonwealth Universities, (Belfast, United Kingdom).*

- *The International Copernicus the Luneburg Declaration on Higher Education for Sustainable Development the International Copernicus Conference : Higher Education for Sustainability* : Towards the World Summit on Sustainable Development (rio 10)the University of Luneburg Germany 8 – 10- oct 2001.

- The World Bank *sub Saharan Africa from Crisis to Sustainable Growth Washington the Word Bank 1989.*

- UNDP.(1995) *,Human development Report , Oxford University press, New York.*

- UNDP(1990*), Human Development in the Arab word, the Cultural and Societal Dimensions, Human Development Studies Series .*

- *United Nation University Effective pathways to sustainable Development (2002) .Unna report to second preparatory session for the 2002 world summit on sustainable Development United . Auctions New York 28 Jan – 8 Feb.*

- *United Nations Environment Program me Final Report in Preparation for World Summit on Sustainable Development (WSSD) & IN Implementation of Good Governance (Beirut Lebanon 15-16 November 2001.*

- Wampler, Brian(2008). *Grafting participatory governance onto representative democracy and existing state institutions*: Explaining outcomes via political society and civil society lenses Conference Papers -- American Political Science Association.

- *Weitz-Shapiro, Rebecca. (2007), Good Governance or Clientelism Explaining Social Welfare Policy Implementation* +

المؤلف في سطور:

باحث أكاديمي ومحلل سياسي وإستراتيجي يمني:

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال حول دور القيادات الإداريّة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الحكوميّة من أكاديميّة السادات للعلوم الإداريّة بجمهوريّة مصر العربيّة عام 2006
- حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسيّة وبمرتبة الشرف الأولى حول إدارة شؤون الدّولة والمجتمع ودورها في التنمية البشريّة في الجمهوريّة اليمنيّة عام 2012.
- له العديد من الموضيع التي نشرت في مراكز أبحاث محليّة ودوليّة، منها:

• التحالفات الإقليميّة وتداعياتها على المنطقة العربيّة بعد ثورات الربيع العربي.
• المجتمع المدني في اليمن.
• سلسلة التدريب في مجال الحكم الرشيد و حقوق الإنسان والتنميّة البشريّة.
• رئيس مؤسّسة المشاركة المجتمعيّة للتنميّة – شارك في اليمن.
• خبير في وضع الخطط الإستراتيجيّة والهياكل التنظيميّة للمؤسّسات الحكوميّة والخاصّة.



Germany: Berlin 10315
Gensinger – Str: 112
https://democraticac.de/?cat=29271



